2274
.7657
.366

2274.7657.366
Sabir
al-Naft

DATE	ISSUED TO
JAN 12 1965	Bindery

2274.7657.366
Sabir
al-Naft

DATE	ISSUED TO
JAN 12 1965	Bindery

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE

Princeton University Library
32101 074498625

وزارة الثقافة والارشاد القومي
مديرية التأليف والترجمة

النفط في الجزائر

تطوره ومشاكله

تأليف: محمد صابر

سلسلة تبسيط العلوم
٥

Ṣābir, Muḥammad

وزارة الثقافة والارشاد القومي
مديرية التأليف والترجمة

هدية

al-Naft

النفط في الجزائر

تطوره ومشاكله

حرره
محمد صابر

سلسلة تبسيط العلوم
٥

وزارة الثقافة والارشاد القومي
مديرية التأليف والترجمة

النفط في الجزائر

تطوّره ومشاكله

حرره
محمّد صابر

11-13-64

سلسلة الثقافة الشعبيّة

2274
.7657
366

الفصل الاول

تطور الصناعة النفطية في الجزائر

لقد كانت الصناعة النفطية في الجزائر ، وليدة تلك السياسات البترولية المختلفة التي اتبعتها فرنسا في الجزائر ، بعد الحرب العالمية الثانية ، ولذلك لابد لنا قبل البدء في عرض تطور هذه الصناعة في الجزائر من الوقوف قليلا عند تطور السياسة النفطية الفرنسية ، في سنوات مابعد الحرب الاخيرة ، حتى يتسنى لنا تفهم تركيب الصناعة النفطية الجزائرية واتجاهاتها .

كان الاعتقاد السائد في الاوساط الفرنسية المهتمة بشؤون النفط ،خلال فترة مابين الحربين ، هو ان السياسة النفطية الوحيدة التي يمكن لفرنسا اتباعها ، وتطويرها ، هي سياسة التصفية والتكرير . فانعدام وجود النفط في فرنسا والمناطق الخاضعة لها فيما وراء البحار بكميات يمكن استغلالها بصورة تجارية ووفرة مصادر التمويل من النفط الخام (الذي كانت تتزاحم لبيعه في الاسواق الفرنسية الشركات المنتجة في اميركا والشرق) كلها عوامل زادت في تقوية هذا الاتجاه وتعزيزه خاصة وان تقوية وتطوير صناعة التصفية والتكرير في فرنسا بالاضافة الى كونه يضمن لها كل حاجاتها من المنتجات البترولية ، لغرض الاستهلاك ، فانه يجعلها في مركز تجاري مربح . اذ ان المنتوجات البترولية مادة

سهلة التبادل في اسواق اوربا المتنامية من حيث زيادة استهلاك هـــذه المنتجات لمواجهة الحاجات الجديدة التي يتطلبها اعادة البناء الاقتصادي فيها بعد الحرب .

وهكذا فاننا نرى فرنسا في هذه الفترة توجه مجهوداتها لتقوية صناعة التكرير والتصفية ، ولم تعط اهتماما يذكر – ماعدا الحصة التي حصلت عليها من بترول العراق – للتنقيب والبحث عن البترول بصورة جـــدية في ارضها او في المناطق التي كانت تخضع لاستعمارها السياسي .

ولكن ما ان حطت الحرب العالمية الثانية اوزارها حتى بدأ يظهر اتجاه جديـد في السياسة النفطية الفرنسية . . فاستيراد النفط الخـــام بدأ يرتبط بعدة عوامل سياسية واقتصادية خارجة عن ارادة فرنسا . فالشرق الاوسط الذي اصبح مسرحاً واسعاً للصراع السياسي لم يعد ذلك الامين الذي تعتمد عليه فرنسا في سد حاجاتها من النفط الخام. واميركا التي فرضت نظام المراقبة على انتاج النفط لم تعد بدورها موردا يمكن الاعتماد عليه كلياً .

وهكذا اصبح تمويل فرنسا بالنفط الخـــام يخضع لعوامل سياسية متغيرة تصعب السيطرة عليها . . بحيث اصبح من المتعذر على فرنسا ان تترك مصير تطور صناعتها النفطية وتأمين حاجاتها من المنتوجات النفطية خاضعاً للتقلبات السياسية والاقتصادية ، وخاصة بعد ضياع نفوذها في كل من سوريا ولبنان . فبدأت تعمد الى تغيير اتجـــاه سياستها النفطية السابقة لضمان شبه استغلال وطني في مصادر الطاقة بالبحث عن النفط في كل المناطق الخاضعة لنفوذها وذلك بتحضير دراسة جيولوجية شاملة لبعض المناطق التي يتأكد وجود النفط فيها في كل من فرنسا والجزائر. وجاءت الازمة الايرانية - الغربية في سنوات ١٩٥١-١٩٥٤ لتقوي من هذا الاتجاه الذي اصبح بعد ازمة السويس عام ٩٥٦، وانقطاع سيلان بترول الشرق الاوسط لاوربا الغربية ، حقيقة سلم بها حتى اصحاب صناعة التكرير غير الفرنسيين العاملين في فرنسا .

لقد عرف التنقيب عن البترول بعد هذه الفترة تطوراً سريعاً في فرنسا والمناطق

التابعة لها فكانت عشرات الشركات المتكونة لهذا الغرض تندفع للبحث عن البترول في التراب الافرنسي والمناطق الخاضعة لنفوذ فرنسا وكانت هذه الفترة ـ فترة مابين ١٩٥٤ – ١٩٥٦ مميزة عن الفترة التي سبقتها وذلك باكتشافين كبيرين قامت بهما شركتا «ايسو» في فرنسا والشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر وكان لهذين الاكتشافين الاثر الكبير في تطور التنقيب والبحث عن البترول سواء في فرنسا ام في الصحراء الجزائرية . فبدأت طلبات الترخيصات تنهال على مكتب البحث الحكومي عن البترول الذي كان يقوم بتقديم كل التسهيلات المالية والفنية (مساهمة في شركات التنقيب ، الى تقديم القروض الطويلة الاجل ، والمعلومات الجيولوجية المتوفرة لديه ، الى غير ذلك . . .) وقد كان هذان الاكتشافان نقطة انطلاق للاتجاه الجديد في السياسة البترولية الفرنسية ، (والذي هو ضمان تحويل مستمر ، ودائم من البترول الخام) ، وذلك نتيجة لاكتشاف النفط في فرنسا والجزائر وفي مناطق اخرى تابعة لفرنسا ، ويتم انتاجه بواسطة شركات فرنسية بعيداً عن النفوذ السياسي الاجنبي في مناطق اكتشافاتها . ولكن هذه الاعتبارات تعتبر ثانويه ، الى جانب المشكلة الاقتصادية التي كانت تعانيها فرنسا من جراء استيراد كل احتياجاتها من البترول الذي كانت تدفع ثمنه بالعملات الصعبة ، وما يؤدي اليه ذلك من احداث خلل في التوازن الاقتصادي الذي كانت ترمي الى تحقيقه بعد الحرب العالمية الثانية .

فاعادة بناء ماخربته الحرب ، والتنمية الاقتصادية لاخراج مواردها من الركود الذي كانت تتخبط فيه ، كانا يتطلبان زيادة في استيراد مواد الطاقة المحركة (البترول خاصة) لتلبية الطلب المتزايد . ففي عام ١٩٥٤ مثلا استوردت فرنسا ماقيمته ٩١ مليار فرنك من المنتجات البترولية كانت قد دفعتها بعملة الدولار ، والجنيه الاسترليني مما كان يستنزف رصيدها من العملات الصعبة ، ويحدث ثغرة

وأسعة في ميزان المدفوعات الخارجي يجعلها مدينة للولايات المتحدة وبريطانيابمبالغ ضخمة . مما جعل الميزان الفرنسي للمدفوعات في عجز مستمر في هذه السنوات العشر الاخيرة .

هذه بعض العوامل التي اثرت بصورة مباشرة او غير مباشرة على تطور الصناعة النفطية في الجزائر للنمو بصورة سريعة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الصناعة النفطية العالمية . وسوف نحاول تتبع هذا التطور بعرض المراحل التي قطعتها هذه الصناعة منذ اكتشاف النفط في الجزائر الى يومنا هذا في الصفحات القادمة .

لقد بدأ البحث عن البترول في الجزائر ، منذ الايام الاولى للاحتلال الفرنسي وذلك اثر اكتشاف الآثار البارزة للنفط على سطح الارض في منطقة عين الزفت في غرب الجزائر عام ١٨٨٥ م ويبدأ المهندسون الذين كانوا يرافقون جيش الاحتلال يهتمون بآثار النفط التي كانت معروفة بالنسبة لاهالي المنطقة منذ اجيال عديدة واستعملت من قبلهم في عدة استعمالات مثل الاضاءة والتدفئة ، وادوية للاوبئة . . . الخ .

وفي الفترة الزمنية الممتدة مابين ١٩٠٤ حتى ١٩١٣ ادت اعمال التنقيب والكشف التي قام بها واشرف عليها مهندسون تابعون للجيش الفرنسي الى تحديد حقل صغير في المنطقة المسماة (عين الزفت) وانتجت البئر التجريبية الاولى ١٤٤٥ طن من الزيت الثقيل الجيد النوع .

وبعد هذا الاكتشاف الاول قامت مجموعة بيرسن الانكليزية بين ١٩١٣ - ١٩٢٣ بمسح جيولوجي شامل لحوض الشليف ، ومنطقة الاصنام وبريقو في غرب الجزائر . وكانت النتيجة ان اعطت الآبار التسعة المحفورة (والتي كان مجموع عمقها ٨٥٠٠ متر) نتائج ومعلومات مفيدة جداً عن تركيب الطبقات الارضية ،واثبتت وجود احواض رسوبية يمكن وجود النفط فيها . وبعد هذه النتائج الاولية

كانت الشركة الجزائرية لبترول « القليوانت » التي كانت قد اسست لغرض التنقيب عن النفط في الجزائر والاستكشاف في سهل القليوانت (جنوب غربي غلزان في غرب الجزائر) ما بين ١٩٢٣ - ١٩٣٢ قد قامت بعدة حفريات في حوض القليوانت الرسوبي ، ادت الى اكتشاف وتحديد ثلاثة حقول صغيرة استخرج منها بواسطة الضخ اكثر من ٣٠ الف متر مكعب من النفط الجيد النوعية . ولكن الانتاج في هذه الحقول بدأ ينخفض بعد سنوات ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مما ادى الى استيلاء مصلحة البحث المنجمي في الجزائر (الحكومية) على حقول القليوانت ، وقيامها بزيادة الحفريات وتوسيعها ، فاضافت بذلك الى الآبار المنتجة آباراً جديدة تقدر بحوالي ١٥ بئراً مكنت من رفع الانتاج في هذه الحقول بمعدل ٦٠ الف متر مكعب في السنة .

ان هذه الحفريات التي قامت بها مصلحة البحث المنجمي في الجزائر كانت لها الاهمية الكبرى في تطور صناعة النفط في الجزائر فلقد اثبتت تلك الحفريات والمسوح الجيولوجية وجود احواض رسوبية واسعة تتميز بتركيبات ملائمة لتراكم البترول فيها .

وفي الوقت الذي كانت فيه - مصلحة البحث عن المناجم في الجزائر - تواصل اعمالها في المناطق الشمالية الساحلية كان الجيولوجيان الفرنسيان « كيليان ومانشكوف » يقومان باعمال استكشافية جيولوجية في المناطق الجنوبية ، توصلوا خلالها الى نتائج عظيمة الفائدة عن جيولوجية الصحراء . . التي واصلتها من بعدهما « مصلحة البحت عن المناجم في الجزائر » وقامت بمسح شامل للمناطق الصحراوية في الجزائر .

ان هذه المجهودات الكبيرة التي بذلت للبحث عن البترول بالرغم من كونها ساهمت بالشيء الكثير في تمهيد الصعوبات الاساسية لاكتشاف واستخراج

النفط فى الجزائر الا ان فوائدها لم تظهر الا بعد ان تسلم « مكتب الابحاث المنجمية في الجزائر » تحت ظروف الحرب العالمية الثانية جميع الوسائل والتجهيزات اللازمة للقيام بمسح جيولوجي شامل لكل المناطق الصحراوية في الجزائر .

وبعد انتهـــاء الحرب العالمية ، عرفت عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط في الجزائر مرحلة جديـــدة في تطورهـا وتوسعهـا بصورة شاملة وكان هذا التطور الجديد يعود الى الاهتمام الجدي الذي ابدته السلطات الفرنسية على اثر النتائج العملية التي حصلت عليهـا « مصلحة البحث عن المناجم في الجزائر » في تطوير وتوسيع عمليات الاستكشاف والتنقيب عن البترول . وكان هذا الاهتمام يتمثل باستخدام الحكومة الفرنسية لعدة مؤسسات بترولية اهمها : —

١ مكتب البحث عن البترول :

الذي كلف بمهمة تشجيع وتنشيط عمليات البحث والتحري في المناطق التي يعتبرهـا مفيدة بصورة منسقة ، والعمل على استثمار اموال الدولة واعادة استثمار الارباح في التحري عن النفط والغاز والمواد الهيدروكاربونية .

« ومكتب البحث عن البترول » هو عبارة عن هيئة عامة تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي . . وتقوم الدولة بتزويده بالمال اللازم لميزانيته السنوية . ومهمته الرئيسية هي القيام بالاستثمار والتنظيم ، وعمليات تمويل الشركات بالرساميل والتجهيزات الفنية اللازمة للتنقيب . ووضع برنامج شـــامل للبحث عن المواد الهدروكاربونية السائلة والغازية وضمان قيامـه ، بعمليات الاستكشاف والتحري لتحديد المناطق التي يجب ان يطور فيها البحث . او بالاشتراك مع الرأسمـــال الخاص لتكوين شركات تقوم بها العمليات وعمليات الاستخراج او بتقديم القروض المالية اللازمة لمثل هذه الشركات او الهيئات العاملة في هذا الميدان .

وقد عهد لمكتب البحث عن البترول بوضع خطة طويلة المدى تكون

اطاراً للسياسة البترولية الفرنسية ، لتعمل على استغلال الثروات التي في حوزة الامه الفرنسيه وتحقيق استغلال وطني في ميدان الطاقة على ان تقسم هذه الخطه الطويلة الى خطط خمسية يعمل المكتب على تطبيقها والاشراف على الشركات الفرنسية العاملة في قطاع البترول التي تسير على ضوء هذه الخطة والتوجيهات التي يقدمها لها المكتب .

٢ المعهد الفرنسي للبترول :

لقد كان المعهد الفرنسي للبترول ، المؤسسة الثانية التي استحدثتها الحكومة الفرنسية في ميدان صناعة البترول والتي عهد اليها بمهمة تكوين الجهاز الفني من المهندسين والخبراء للقيام بالعمليات اللازمة في كل مراحل صناعة النفط والقيام بتطوير البحث العلمي والتكنيكي الخاص بصناعة البترول .

٣ – الشركة الوطنية لأجهزة البحث واستخراج البترول :

نظراً للنقص الكبير في الاجهزة والآلات السابرة الخاصة بعمليات التنقيب والحفر الذي واجهه مكتب البحث عن البترول قامت الحكومة الفرنسية بانشاء الشركة الوطنية لأجهزة البحث واستخراج البترول وعهد اليها بمهمة توفير الاجهزة والسابرات اللازمة لصناعة البترول باستيرادها والعمل على تطوير صناعتها في فرنسا عن طريق الاختراع او شراء الرخص لتركيبها او صناعتها من الشركات الاجنبية صاحبة الاختراع .

٤ – الشركة المختصة باعمال الجيوفيزياء والحفر

كانت هذه الشركة من اهم العوامل التي سهلت فيما بعد للشركات البترولية الفرنسية مهمة القيام بأعمال التنقيب والحفر لتوفيرها السابرات والاجهزة والاطارات والمهندسين اللازمين لهذه الشركة .

٥ - الشركات المالية للاستثمار البترولي

ومهمة هذه الشركات مالية ومختصة في الاستثمار البترولي ودفع الرأسمال الخاص للمساهمة في هذه الشركات او بتقديم القروض اللازمة لها .

٦ - الشركة الوطنية للبحث واستخراج النفط في الجزائر

كونت هذه الشركة - التي ساهم فيها مكتب البحث بنصف رأسمالها والخزينة الجزائرية بالنصف الآخر - لغرض القيام باعمال التنقيب عن البترول في الجزائر وخاصة في المناطق الصحراوية وقامت هذه الشركة بالاشتراك مع « لجنه تطوير المواد المحترقه » التابعه لمجلس التخطيط الفرنسي بعد سنة من تأسيسها في عام ١٩٤٧ بوضع برنامج شامل للبحث والتحري والجيولوجي لتحديد المناطق الملائمة للحفر وقد كانت النتائج الاولية التي حصلت عليها هذه الشركة من عمليات الاستكشاف والتحري التي قامت بها هي تقسيم الجزائر الى مجموعتين كبيرتين شملت ما مساحته ١٨٠٠٠٠٠ كلم٢ من الاحواض الرسوبية الملائمة لاستقرارالبترول وبعد هذا التقسيم الاولي بوشر في تحديد أربع مناطق منفصلة داخل هاتين المجموعتين كانت الدراسة الجيولوجية قد أثبتت امكانية وجود النفط فيها .

آ - المنطقة الاولى وتشمل :

الحوض الجيوبليوسيين : في منطقة الشليف ، وسط الحضنة .

ب - المنطقة الثانية وتشمل : الاطراف الشمالية للهضاب العليا .

ج - المنطقة الثالثة وتشمل : كل المناطق الواقعة شرق قسطنطينه .

د - المنطقة الرابعة وتشمل :

الاطراف الجنوبية للاطلس الصحراوي ومناطق وسط الصحراء

عمليات التنقيب والحفر

بعد الاعمال الاولية ، والنتائج التي حققتها المؤسسات والشركات البترولية من حصولها على بعض المعلومات الجيولوجية للمناطق الصحراوية ، وتحديد مناطق الاحواض الرسوبية الملائمة لتراكم البترول ، بوشر في توزيع الرخص للشركات المختلفة لغرض التنقيب والحفر . وبطبيعة الحال ، فقد كانت الشركات التي ساهمت مساهمة كبيرة في الاعمال الاولية التمهيدية ، وبصورة خاصة الشركات الوطنية للبحث عن البترول في الجزائر والهيئة المستقلة للبترول ، والشركة الهولندية الانكليزية - شل - في طليعة الشركات التي حصلت على ترخيصات للتنقيب والحفر .

وقد تقاسمت هذه الشركات المناطق الممسوحة فيما بينها وحصلت على ترخيص للتنقيب والحفر فيها لمدة خمس سنوات ، قابلة للتمديد فاعطيت منطقة جنوب الصحراء ، لشركتين هما : الهيئة المستقلة للبترول فرنسية - وشركة شل انكلو هولندية - على ان تكون هاتان الشركتان بالاشتراك فيما بينهما ، شركتين . ومساهمة كل منهما في رأسمالها ١٠٠٪ وذلك بتوزيع المساهمة في الرأسمال على اساس نسبة ٦٥٪ في ٣٥٪ في رأسمال الثانية . وعلى هذا الاساس كونت الشركتان التاليتان .

١ - شركة البترول الجزائرية (س - ب - ا) وتملك مجموعة شل ٦٥٪ من رأسمالها والهيئة المستقلة للبترول ٣٥٪ .

٢ - شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء وتملك الهيئة المستقلة للبترول ٦٥٪ من رأسمالها ، ومجموعة شل ٣٥٪ منه .

اما منطقة شمال الصحراء ، فقد منحت الى « الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر » (وهي شركة شبه عامة تملك اغلبية رأسمالها الخزينة الجزائرية والحكومة الفرنسية) (وهي فرع للشركة الفرنسية للبترول)

التي تملك ٨٦٪ من رأسمالها وتعمل هاتان الشركتان بصورة متداخلة في كل المناطق التي حصلت عليها على اثر اتفاق تم بينهما منذ عام ١٩٥٣ م .

وبعد هذا التقسيم الاولي على الشركات الأربع السابقة التي سوف تلعب الدور الرئيسي في تطوير وتنمية الصناعة البترولية في الصحراء الجزائرية ، كما سنرى ، تقدمت هذه الشركات الاربع الى الحكومة الفرنسية بطلبات ترخيص للتنقيب والحفر في مناطق محدودة (على شكل مربعات هندسية) كانت قد اختارتها على اثر الكشف الدقيق الذي كانت قد قامت به خلال سنوات طويلة .

وقد حصلت « الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر » عام ١٩٥٢ على ست رخص ، شملت مساحة ١٢٤٠٠٠ كلم٢ . في المنطقة الشمالية والجنوبية بين مدينة بسكرة والقليعة ، وتمتد من الحدود المغربية غرباً ، الى الحدود التونسية شرقاً .

وحصلت « الشركة الفرنسية في الجزائر » على رخص شملت مساحة ١٢٤٠٠٠ كلم٢ موزعة على مختلف المناطق في الصحراء واصبحت بعد الاتفاق المعقود مع الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر ، مشتركة في كل المناطق التي تملكها هذه الاخيرة ، كما حصلت شركة البترول الجزائرية على مساحة ٩٣ الف كلم٢ تقع جنوب منطقة الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر ، وتمتد بين العرق الشرقي والعرق الغربي .

اما « شركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء » فانها قد حصلت على مساحة ١١٠٠٠٠ كم٢ من الارض المرخصة للتنقيب والحفر يقع قسم منها في منطقة عين صالح وقسم آخر في منطقة العجيلة قرب الحدود الليبية الجزائرية .

وبدأت هذه الشركات الاربع التي كان مجموع رأسمالها البدئي لايزيد على ٦٠ ملياراً من الفرنكات الفرنسية ، عمليات التنقيب والحفر في مناطق ترخيصها وواصلت دراسة الطبقات الارضية الصحراوية ودراسة التركيبات الرسوبية المكتشفة خلال سنتين توصلت الى نتائج هامة من حيث الاكتشافات الجديدة التي اثبتت

الطبقات الارضية في اعماق الصحراء تحتوي على تركيبات ملائمة جـدا لانحصار البترول والغاز فيها اكثر مما كان يتوقـع . وسرعان ما ادرك المنقبون ان حقول البترول في الصحراء يمكن العثور عليهـا في تكوينات ارضية ثانوية ممـا جعل التركيبات التي يمكن العثور على البترول فيهـا متعددة وموسعة مـع تطور التنقيب والتحري .

وقبل ان نتطرق لعمليات الحفر التي اجرتها الشركات في التراب الجزائري وللوقوف على العمليات التي تسبق اعمال الحفر ودقتها ومـا تتطلبه من تكاليف لابد لنا من عرض نظري موجز لاعمال الكشف عن النفط في اعماق الارض :

فقبل اتخاذ القرارات بحفر البئر في مكان معين ، تقوم الشركات الباحثة عن النفط بعدة عمليات للكشف عن المناطق التي يحتمل وجود النفط فيها وغالبا ما تكون هذه العمليات باهظة التكاليف ، نظراً لما تتطلبه من الآلات الدقيقة ، والخبراء الجيولوجيين والفيزيائيين . وأخـذ فكرة عامة عن كلفة حفر البئر ، نستعرض باختصار المراحل العديدة التي تسبق حفر البئر واكتشاف النفط .

ان تقرير حفر البئر في مكان معين ، يكون نتيجة لاعمـال الكشف التي لايمكن القيام بها الا بتوفر وسائل الوصول الى ذلك المكان المعين من فتح شبكة للطرق ، وبنـاء مطارات او جسور . وذلك لايصال الآلات اللازمة لعمليات الحفر والعمال وغير ذلك مما تحتاجه اعمال الحفر . وقبل تعيين مكان الحفر يجب اولا وضع خرائط جيولوجية مصورة تساعد الشركة على معرفة اماكن الطبقات الرسوبية (بواسطة الصخور الظاهرة على سطح الارض) التي يمكن ان تضم بين طياتهـا العميقة تكوينات يحتمل تراكم النفط فيها . ومن اهم مايساعـد الجيولوجي على معرفـة ذلك هي التصويرات الجوية للاماكن المختارة التي تقوم بها الطائرات . وبعد دراسة هـذه الخرائط بمنظار « الستيرويبوسكوب » يذهب

الجيولوجيون الى المكان المعين لانتقاء بعض العينات الصخرية لمعرفة عمر الطبقات الرسوبية المكتشفة . ولكن بالرغم من ضرورة واهمية هذه الخرائط الجيولوجية ، فانه من المتعذر الاعتماد عليها وحدها للقيام بحفرية عميقة بالسابرات . ولذلك نجد المنقبين يستخدمون طرقا اخرى من اهمها طريقة « الكوردريلز » « والولدكانز » والاولى تعني القيام بحفريات عديدة متوسطة العمق ومقارنة النتائج التى تعطيها ، حيث يساعد ذلك على معرفة طبيعة الطبقات الجيولوجية ، والتركيبات المختلفة . والطريقة الثانية هي القيام بحفر عدة آبار على شكل دائرة كبيرة لدرس النتائج الجيولوجية التي تكشف عنها الحفريات مما يساعد على تحديد المكان الملائم للقيام بحفريات اعمق وهذه الطريقة غالباً ما يعمل بها بالاشتراك مع وسائل الكشف الاخرى ، وبصورة خاصة طرق الكشف الجيوفيزيائي التي تمكن الباحث من معرفة باطن الارض والاختلافات بين الطبقات الارضية .

يستعمل الجيوفزيائي اساليب مختلفة لتسجيل الجاذبية الطبيعية للارض بطريقة « الكرافيمتري » اي : قياس الجاذبية او الجاذبية المفتعلة بطريقة « السيسميك » اي الهزات الزلزالية .

ان الطريقة الاولى (قياس الجاذبية) تعتمد على اجهزة في غاية الدقة والحساسية لقياس الاختلافات الصغيرة في قوة الجاذبية الارضية على السطح . وهذه الاختلافات تبين كيفية توزيع الصخور ، ذات الكثافات المختلفة تحت سطح الارض مما يساعد على معرفة عمرها وتحديد عمقها وبهذا يمكن بكثير من الدقة معرفة التكوينات الارضية في الاعماق .

اما الطريقة الثانية المستعملة فهي طريقة (السيسميك) اي الهزات الزلزالية

وبموجب هذه الطريقة تقاس هـذه الاهتزازات المسببة بانفجارات في باطن الارض. فباحداث هزات ارضية اصطناعيـــة ، عن طريق تفجير مواد متفجرة في باطن الارض يمكن تسجيل سرعة الموجات الزلزالية (بواسطة الآلات المثبتة على ابعاد مختلفة من مكان الانفجار) التي تنتشـر خلال التكوينات الموجودة ممـا يمكن الباحث من معرفة نوع الصخور التي اجتازتها الموجات الزلزالية وتقرير عمرها .

وفي الواقـع ان هناك طرقاً عديـدة اخرى مستعملة في الكشف عن النفط الا اننا نقتصر على ذكر هاتـين الطريقتين فقط لعلاقتهما الوثيقة في الكشف عن النفط في الجنوب الجزائري « الصحراء » ان اكثر الاساليب المستعملة للكشف عن النفط في جنوب الجزائر ، هي طريقة الهزات الزلزالية فبعد القيـــام بالتصوير الطبغرافي من الجو كان يلجـأ الى استعمال الطريقة الزلزالية في المناطق التي يكون قد وقع الاختيار عليها ، وحفر ثقوب عديدة لاستخراج عينات في الصخر والقيام بدراستها وتحليلها في المختبرات المتنقلة) ، وتحديد ـ بعد هـذا التحليل ـ مناطق صغيرة تجري فيها اعمال كشف مفصلة لتقرر بعدها فيما اذا كان الحفر في المنطقة ملائمـاً ام لا .

ولكن النفط يوجد في اعماق ساحقة تحت سطح الارض ، حيث ينحصر في طبقة ارضية متكونـــة من صخور ذات ذرات صغيرة متفككة (تعرف عادة برمال الزيت) تغطيها صخور صلدة متماسكة الذرات توجد عادة في اعماق الارض البعيدة عن سطحها بين الف او الفين الى عشرين الف قدم . ولهـــذا فان كل النتائج التي يتوصل اليهـا من عمليات الكشف العديدة لاتؤكد الا بالقيام بحفر

البئر التجريبية التي تؤكد وجود او عدم وجود النفط في التركيبات العميقة التي وقع عليها الاختيار .

وللوصول الى هـــذه التركيبات التي يجتمع فيها النفط لابد من استعمال اجهزة وآلات عديدة يحملها برج الحفر . ويتألف جهاز الحفر هـــذا من مواسير (انابيب) فولاذية ، يوصل بعضها بالبعض الآخر بالقلاوظ في طرفهـــا الاسفل مثقاب على شكل « مثقاب طبيب الاسنان » او اداة قطع صلبة وفي طرفها الاعلى حاملة متحركة او صفحة دوارة . وعندما يبدأ الحفر ، تضاف المواسير المجوفـة كلما توغل المثقاب في اعماق الارض، ولما كان الحفر الدائري الذي يقوم به المثقاب يسبب احتكاكاً مستمراً لجـــدران الثقب يؤدى الى اشتداد حرارة المثقاب والمواسير الفولاذية فانـــه يحقن في البئر كميات كبيرة من الطين الصناعية التي بتسربها الى الاعماق في الفراغ الموجود بين المواسير وجدران الثقب تبرد المواسير وتدعم جدران البئر وتدفـع الى الاعلى الشظايا الصخرية التي يهشمها المثقاب اثناء دوراته وتوغله في اعماق الارض ويأخذ الجيولوجيين هذه الشظايا بالتحليل للتأكد من طبيعة ونوعية التركيبات التي يجتازها المثقاب .

لاشك ان العرض الموجز السابق للعمليات التي تسبق عملية الحفر تكفي لاظهار ضخامة ودقـة العمليات الاولية اللازمـة للعثور على النفط ، والمبالـغ الطائلة التي تتطلبها هذه العمليات .

وفي الصحراء الجزائرية ، التي هي عبارة عن مناطق شاسعة الاطراف جرداء والتي لايوجد فيها الاسكان قليلون منتشرون ، هنا ، وهناك ، حول الواحات ونقاط المـــاء المنتشرة في بعض ارجاء الصحراء ، لم يمكن القيام بالكشف عن

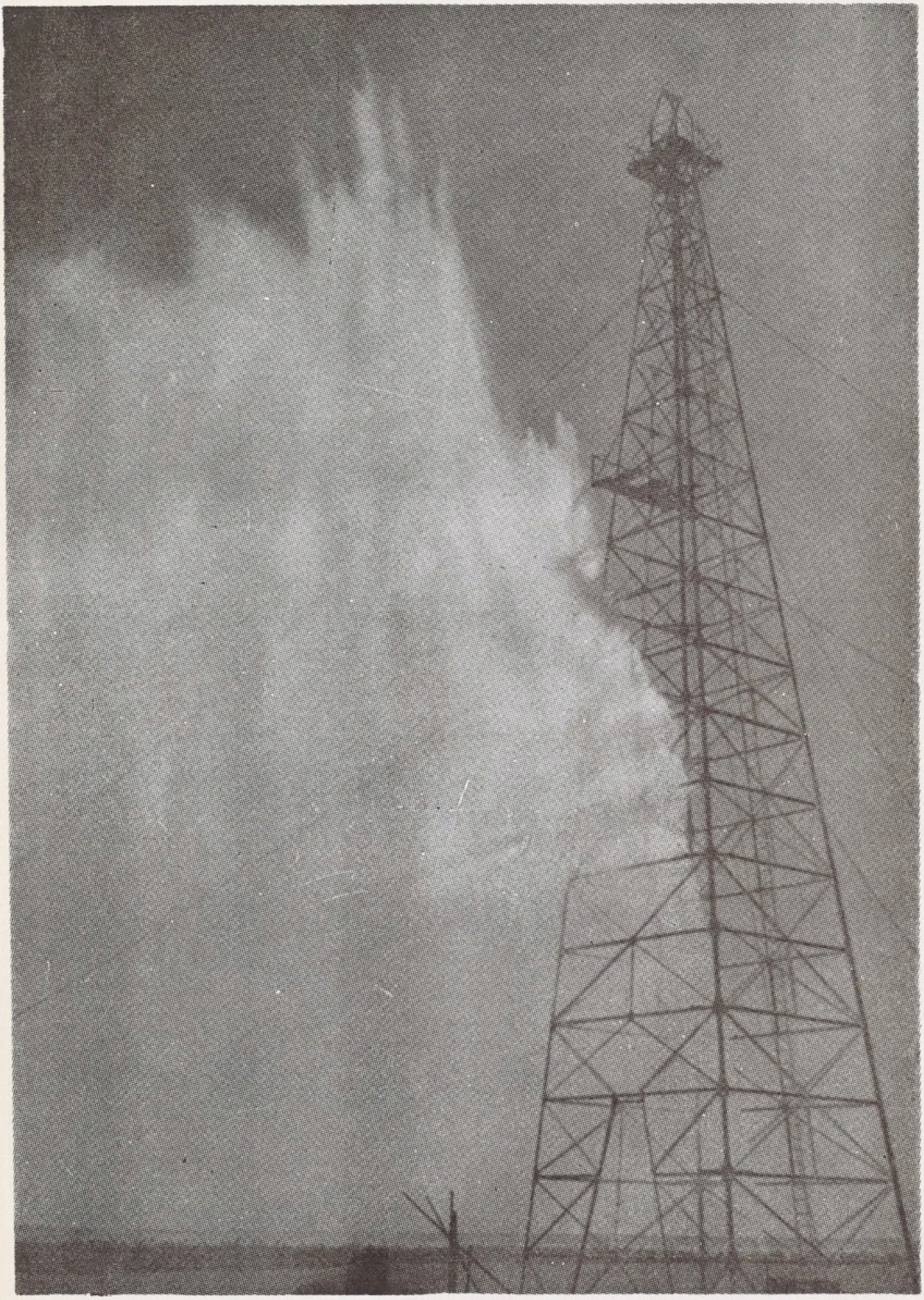

CLICHE O.C.R.S.

GUERRARA - JAILLISSEMENT DE FORAGE HYDRAULIQUE

النفط في هذه المنطقة الا بعد شق بعض الطرق ، وبناء المطارات الضرورية لنزول الطائرات التي تقوم بالتصوير الجوي . ونقل المؤن اللازمة لحياة العمال والمهندسين ، وايجاد الكميات اللازمة من الماء للشرب ، وللعمليات المختلفة التي تقوم بهاالشركة .

فنجد مثلا ان شق طريق في الصحراء لمرور السيارات تكلف حوالي نصف مليون فرنك للكلم الواحد ، وان المصروفات العامـة لنقل الاشياء المختلفة التي استعملت في حفر بئر في جبل برقـه (على بعد ١٢٥ كلم من مدينه عين صالح) بلغت ١٣١ مليون فرنك . وكانت ١٤٥٠٠٠٠٠ فرنك قد صرفت على نقل الماء اللازم فقط . وهكذا كلف حفر البئر حوالي ٥٨٣ مليون فرنك (اي ما يقارب ٤٨٣ الف باون استرليني) كما نجـد شركة التنقيب واستغلال نفط الصحراء ، تصرف عـام ١٩٥٧ حوالي مليارين من الفرنكات على النقل وحده

ان كل هذه التكاليف جعلت كلفة حفر البئر في الصحراء مرتفعة جـداً بالمقارنة مع ما تكلفه حفر البئر الواحدة في مكان آخر . ولو انه من الصعب تحديد كلفة حفر البئر بصورة دقيقة الا انه يمكننا اخذ فكرة تقريبية عن كلفة البئر . فنجد مثلا ان كشف كلم واحد بطريقة الاهتزازات الزلزالية يكلف ٤٠٠ الف فرنك ، اما الحفر فانه في المناطق التي تكون قـد توفرت كل المعلومات اللازمة فيها لدى المهندسين يكلف حوالي ١٢٥ الف فرنك للمتر الواحد عندما نعلم ان اغلبية الحفريات التي اجريت في الصحراء تتراوح اعماقها بين ١٠٠٠ و ١٤٠٠ متر فانه يمكننا ان نقول ان حفر بئر في الصحراء يكلف حوالي ٥٠٠ مليون فرنك .

وللدلالة على ذلك يمكننا تفحص الجدول التالي الذي يبين لنا كلفة العمليات والاجهزة اللازمة للحفر في كل من فرنسا وجنوب الجزائر .

الطريقة المستعملة	التكلفة الشهرية		المردود الشهري		تكلفة الوحدة	
	فرنسا	الجزائر	فرنسا	الجزائر	فرنسا	الجزائر
جيولوجيا السطح كلفة : جيولوجي ومساعديه وتكاليف عمـــل المختبر	٨٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	معدل ٦٠ كم			
كل من الحفر الكبيرة (٣٥٠٠ متر)	٤٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	٥٠٠متر		٨٠٠٠٠فرنك	١٦٠٠٠٠فرنك
كرافسمتري (قياس الجاذبية)	٥٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٥٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠٠ لكل قدم	٢٠٠٠٠ لكل قدم
السيسميك (الطريقةالزلزالية)	٢٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٨٠ كم	١٢٥ كم	٢٥٠٠٠٠للكم	٤٠٠٠٠٠للكم

المصدر البترول والجزائر – مورسي منكي – ١٩٥٨ –

وكما يبدو لنا من هذا الجدول فأن كلفة حفر البئر الواحدة تعتبر مرتفعة اذا ماقارناها بما هي عليه في فرنسا مثلا ، حيث تبلغ كلفة بعض العمليات اكثر من ضعف تكاليفها في فرنسا ، ولكن مادامت تكاليف حفر البئر توزع على عدد سنوات حياة البئر ، فانه نظراً للاحتياطي المثبت الذي كشف عند الحفر يمكن اعتباره عملاً رابحاً في الصحراء بالرغم من ارتفاع كلفته المطلقة بسبب بعد مناطق الحفر عن المناطق المأهولة ، والعمق الكبير الذي توجد فيه مصائد النفط .

وبعد هذا العرض الموجز لمشاكل الكشف والحفر في صحراء الجزائر يمكننا الآن ان نتتبع التطور السريع الذي قامت به الشركات الاولى في عمليات الكشف والحفر في المناطق التي حصلت على ترخيص للبحث فيها .

فبعد مرور سنة على حصول « الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر » على ترخيص التنقيب قامت بحفر بئرها الاولى في بريان (شمال مدينة عرداية) وبلغ عمقها (٣٠٠٠ متر) وقامت بعدها بسبع حفريات اخرى في مختلف المناطق الواقعة في حدود ترخيصها بلغ مجموع اعماقها حوالي (٢٢٥٠٠متر) . وكانت اعمق بئر من هذه المجموعة من الحفريات تزيد عن (٤٤٢٢ متراً) .

وفي شهر حزيران عام ١٩٥٦ ، حالف الحظ هذه الشركة . اذ انها عثرت على كميات من النفط على عمق ٣٣٢٩ متراً في منطقة « حاسي مسعود » . ولم تمض سنة على هذا الاكتشاف الاول حتى عثرت « الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر » (شريكتها في الترخيص) في اوائل ١٩٥٧ وعلى بعد ثمانية كيلومترات من الاكتشاف الاول . وعلى مستوى العمق تقريباً ، على النفط في المنطقة ذاتها واثبتت النتائج الاولى للبئر عن وجود حقل كبير للنفط في منطقة « حاسي مسعود » حيث تبين ان مساحة الحقل لاتقل عن ١٣٠ كم وازدادت الحفريات في هذه المنطقة في عام ١٩٥٨ الى ان بلغت ٢٠ بئراً شملت من مساحة الحقل أكثر من ١٥٠٠ كم والاحتياطي بما يزيد عن ٤٥٠ مليون طن وواصلت الشركات هذا

المجهود في سنة ١٩٥٩ بحيث بلغ عدد الحفريات التي قامت بها لتحديد الحقل ٢٨ بئراً كان من بينها ٢٧ بئراً منتجة ، وقد مكنت الدراسة الاولية لهذه الآبار من تحديد معدل طاقتها الانتاجية بين ٢٠ الف طن الى مليون طن سنوياً في بعض الابار وعدل رقم الاحتياطي حيث رفع الى حوالي ٥٥٠ مليون طن يمكن استخراجها ، ومنذ ذلك الحين لم يتوقف الحفر في هذا الحقل حتى اواسط ١٩٦٢ كما سنرى فيما بعد .

كانت « الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر » في نفس الوقت الذي تواصل فيه تطوير وتحديد حقل حاسي مسعود قد عثرت في منطقة « حاسي الرمل » الواقعة على بعد ١٠٥ كم جنوب مدينة الاغواط ، على عمق ٢١٣١ متراً على خزان كبير من الغاز الطبيعي الندي . وقامت بعد ذلك في اواخر عام ١٩٥٦ بالاشتراك مع شريكتها بحفر ٧ آبار اخرى لتحديد مساحة الحقل واحتياطيه اثبتت النتائج التي اعطتها هذه الحفريات على ان الحقل يمتد الى الجنوب الشرقي والجنوب الغربي بما يزيد على ٨٠ كم طولا و٤٥ كم عرضاً ومساحة الحقل تشمل ما لا يقل عن ٢١٥٠ كم٢ والاحتياطي بحوالي ١٠٠٠ مليار متر مكعب يمكن استخراج حوالي ٦٠ مليون طن من الغازولين الذي يحتوي على ٦٠٪ من البنزين و٤٠٪ من الكرسين .

اما شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء (وهي الشركة الثانية من حيث الاهمية) فانها بالرغم من اكتشافها الاول عام ١٩٥٣ حقل الغاز الطبيعي في منطقة جبل برقة (جنوب غربي عين صالح) الذى يحتوي الغاز الطبيعي المستخرج منه ٩٦٪ من المثين ، فانها قامت عام ١٩٥٦ بخمس وثلاثين حفرية بلغ مجموع اعماقها حوالي ٢٧٧٠٠ متر كانت اهمها الحفريات التي قامت بها في منطقة العجيله حيث عثرت على عدة تكوينات منداة بالبترول والغاز الطبيعي وفي حزيران من تلك السنة عثرت (على بعد ٦٠ كم جنوب هذا الاكتشاف الاول (في منطقة تكنتورين) على عمق ٥٠٠ متر على تكوينات منداة بالبترول وعلى عمق ١٥٠٠ متر على غاز

طبيعي مندى بالغازولين في نفس التركيب . وما قاربت هـذه السنة نهايتها حتى عثرت هـذه الشركة في نفس المنطقة وعلى عمق ٣٢٠ مترا فقط على آثار للغاز الطبيعي المندى بالغازولين وعثرت على البترول في بئر لم يتجاوز عمقها ٢٩٠ متراً .

وكان تطور الحفريات التي قامت بهـا الشركة حتى اول ايلول ١٩٥٨ في الحقول الثلاثة المهمة كالآتي . —

المنطقه	الحفريات المنهية	عدد الآبار المنتجة	عددالآبار الجافة ،	آبار قيد الحفر
العجيلة	٣٧	٣٤	٣	١
زرازاتين	٧	٧	—	٣
تكنتورين	١٤	١٢	٢	١

المصدر الصحراء — برونو فيرلي — ١٩٥٩

امـا **الشركتان الاخيرتان** : — شركة البترول الجزائرية ، وشركة استغلال البترول فانها على الرغم من سعة المساحات التي حصلت عليها للتنقيب لم توفق إلى اكتشافات مهمة .

فشركة البترول الجزائرية قامت بعـدة حفريات في منطقة ترخيصها خاصة في منطقة تيميون بلغ مجموع عمقها ٢٥٠٠٠ متراً دون أي نتيجه .

وبالرغم من استمرارها في الحفر ، منذ ذلك الحين فانها لم تتوصل حتى يومنا هذا إلى نتائج مهمة ما عدا اكتشاف حقل صغير للغاز الطبيعي في منطقة الحمراء وحقل صغير للبترول في منطقة « عين ازامه » في غرب الصحراء .

أمـا شركة استغلال البترول التي كانت هي الاخرى من أوليات الشركات

البتروليه التي دخلت الصحراء فانها بالرغم من قيامهـا بحفر حوالي ٢٠ الف متر لم تحقق أي اكتشاف مهم في هذه الفترة .

ان هـذه الفترة كانت المرحلة الحاسمه في التأكد من أن الجنوب الجزائري خزان كبير للنفط والغـاز الطبيعي ففيها تقع الاكتشافات الرئيسيه . اذ كانت المساحات المكتشفة تتسع منذ عام ١٩٥٢ . فمن ٢٥٠ الف كلم في هـذه السنه تراها ترتفع الى ٦٠٠ الف كلم عام ١٩٥٣ والى ٨٠٠ كلم عام ١٩٥٧ لتبلغ في نهاية عام ١٩٥٨ الى المليون كلم .

كانت الاكتشافات خـلال هذه الفترة تتعاقب بلا انقطاع فمنذ ان عثرت الشركتان الرئيسيتان « الشركة الوطنيه للبحث واستخراج البترول في الجزائر ، وشركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء » الاولى في منطقة بريان عام ١٩٥٣ والثانيه في منطقة برقـه (جنوب عين صالح) عام ١٩٥٤ – على آبار للغاز الطبيعي لم تنقطع الاكتشافات الكبرى في الصحراء اذ عـثرت شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء على حقـل كبير للبترول في منطقة العجيلة (قرب الحدود الجزائرية الليبية على بعد ٦٠٠ كلم من شواطىء البحر الابيض المتوسط) عـام ١٩٥٦ تبعه بعد بضعة ايام اكتشاف حقل للبترول في حقل « حاسي مسعود » (قرب مدينة « ورقلة » وعلى بعد ٥٥٠ كلم من شاطىء البحر الابيض المتوسط) من قبل الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر ولم ينته النصف الاول من هـذه السنة حتى اكتشفت شركة التنقيب واستخراج البترول حقلين آخرين لا يقلان أهمية عن الاول في منطقة تكنتورين (قرب العجيلة) ومنطقة « زرزاتين » وآثاراً للنفط والغاز الطبيعي في منطقة العقرب الاحرش ووادي تانهيرت وختمت الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر هذه السنة العظيمة باكتشافها الرائع في شهر نوفمبر لحقل « حاسي الرمل » الغني بالغاز الطبيعي والغازولين .

وهكذا ، وتحدياً للعصور ، قفزت الصحراء القاحلة خلال سنوات معدودة من العصر الحجري الى عصر البترول والغاز اللذين يكونان ثروة الامم وقوتها .

كان الحفر في هذه الفترة صعباً وبطيئاً . اذ كان على الشركات الاربع الاولى القيام بكل الاعمال الأولية لتوفير الظروف الملائمة للحفر . من فتح الطرقات وبناء المطارات وخزانات الماء وغير ذلك وهذا بالاضافة الى العدد المحدود من اجهزة الحفر التي كانت تحت تصرفها التي لم تكن تتجاوز المائة . ولذلك نجد ان معدل الحفر في هذه الفترة كان ضعيفا نسبياً اذا ما قارناه بالفترة التي تلت عام ١٩٥٨ وخاصة بعد دخول شركات جديدة من فرنسية واوربية واميركية مختصة في صناعة البترول .

كان الحفر الذي قامت به الشركات الأربع الأول ، والمصاريف التي انفقتها على اتمام هذه الحفريات حتى تاريخ ١٩٥٧/١٢/٣١ موزع كالآتي :

الشركة	المبالغ المصروفة (فرنك)	عدد الامتار المحفورة
الشركة الوطنية للتنقيب واستقلال البترول في الجزائر	٣٣ م	١١٥٠٠٠
شركة البترول الفرنسية في الجزائر	٢٦ م	٩٠٠٠٠
شركة البترول الجزائرية	٢٢ م	٥٦٠٠٠
شركة التنقيب واستغلال البترول الصحراء	٣١ م	١٦٦٠٠٠

المصدر : الصحراء – برونو فيرلي – ١٩٥٩

امـــا شركة استغلال بترول الجزائر وهي من اوائل الشركات التي دخلت الصحراء ، فأنهـــا قامت بحفر حوالي ١٥٠٠٠ متراً وصرف حوالي ٢٠ مليار فرنك لنفس الفترة .

ان هذا المجهود الضخم الذي بذلته هذه الشركات للعثور على النفط في مـدة وجـيزة لم تتجاوز إلا السنوات الاربع سوف يلعب دوراً رئيسياً في السنوات القادمة لجـذب وتشجيع الشركات والرساميل الجديدة ، فرنسية وامريكية واوربية لان تدخل بدورها الى الصحراء .

ان هذه النتائج الاولية التي حصلت عليهـا الشركات من الحفريات الاولى مكنت من تحديد ثلاثة مناطق يمكن بتطور عمليات الحفر والتحري فيهـا ، التوصل الى نتائج اخرى بالغة الاهمية حيث كانت المناطق الثلاثة مختلفة فيما بينها سواء من حيث الموقع الجغرافي او التركيب الجيولوجي .

كانت المنطقة الاولى تقع في شرق الصحراء . وهي المنطقة المعروفة بالعجيلة وكانت المنطقة الثانيه تقع في شمـال الصحراء وتشمل منطقة غرداية ورقلة (من أهم مدن الصحراء) أمـا المنطقة الثالثه فـكانت تقع في وسط الصحراء وتشمل منطقة عين صالح (وهي من كبريات واحات الصحراء) .

ففي المنطقة المحصورة بين قلعة فلاتيرز والحدود الجزائرية - الليبية ، قامت شركا التنقيب واستغلال بترول الصحراء من ١٩٥٦ الى نهاية ١٩٥٧ بحفر سبـع عشرة بئراً وجدت في خمس عشرة منها على أعماق تتراوح بين ٣٩٠ و ٨٠٠ متر تركيبات منتجة للبترول والغـاز الطبيعي سمحت بتحديد خزانات للبترول والغاز الطبيعي مجموعة في ٦ حقول تقع في المناطق التاليه :

١ - منطقة العجيلة (شرق الصحراء) .

٢ - منطقة تكنتورين - على بعد ٢٠ كلم غرب العجيلة .

٣ – منطقة العجيلة الجنوبيه – على بعد ١٠ كلم جنوب العجيلة .

٤ – منطقة تكنتورين الشماليه – على بعد ٢٠ كلم شمال تكنتورين .

٥ – منطقة زرزاتين – على بعد ٣٥ كلم شمال العجيلة .

٦ – منطقة تين السعيد – على بعد ٣٥ كلم جنوب غربي العجيلة .

وفي شمال الصحراء في المنطقه الممتدة من ورقلة الى جبال اولاد نايل وجدت الشركتان المتفقتان (الشركة الوطنيه للبحث واستخراج البترول في الجزائر والشركة الفرنسيه للبترول في الجزائر) بعد حفر ١٤ حفرية ، تركيبات جيولوجية مختلفة على اعماق تتراوح بين ١٠٠٠ – ٣٥٠٠ متر تحتوي على خزانات للنفط والغاز الطبيعي او الغاز الطبيعي والغازولين في المجموعة من المناطق التالية :

في منطقة تلامزان (شمال واحة بريان) .

في منطقة حاسي مسعود (شمال الصحراء) .

في منطقة حاسي الرمل (شمال الصحراء) .

اما في وسط الصحراء فقد وجدت شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء وشركة البترول الجزائرية – تركيبات تحتوي على غاز طبيعي جاف (خالي من الغازولين) وامكن حتى نهاية عام ١٩٥٨ كشف حوالي احد عشر حقلا للغازولين .

ان هذه النتائج الايجابيه التي حصلت عليها هذه الشركات في سنوات محدودة . وتخلي هذه الشركات عن نصف المساحات التي كانت قد حصلت عليها عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٣ (تمشياً مع قانون المعادن الفرنسي الذي ينص على ضرورة تخلي الشركة بعد خمس سنوات عن نصف مساحة الترخيص البدئي الذي حصلت عليه الشركة وتقديم كل المعلومات الجيولوجيه والجيوفزيائيه المتعلقه بهذه المنطقه)

كانت مرحلة جديدة في تطور وتوسع عمليات الكشف والحفر بسبب دخول شركات جديدة فرنسيه واوربيه وامريكيه الى الصحراء . فما ان حل عام ١٩٥٨ حتى تقدمت حوالي ثماني وعشرين شركة فرنسيه وامريكيه او ذات رأسمال مختلط (امريكي - فرنسي - اوروبي) بطلبات للحصول على رخص للتنقيب والحفر شملت مساحة ما يزيد على ٦٠٠ كلم٢ كانت اغلبها من المناطق التي كانت قد تخلت عنها الشركات الاولى .

ان اهم ما يميز هذه الفترة الثانية ، هو التطور الهائل الذي عرفه الحفر بسبب توفر الوسائل لدى هذه الشركات الجديدة التي حصلت على كل المعلومات الجيولوجيه من الشركات السابقة وتوفر وسائل النقل والتموين التي ساعدت كلها على تسهيل الحفر بالاضافة الى تطور وتقوية الشركات الجيوفزيائية والصحراوية وشركات الحفر والتموين وغير ذلك مما تحتاج اليه شركات الحفر في الصحراء .

وقد زاد في هذا التطور السريع والتوسع الكبير في الحفر الذي قامت بتنفيذه الشركات الثلاث التي اكتشفت النفط والغاز لتحديد حقولها والكشف عن حقول اخرى والقيود التي نصت عليها عقود رخص التنقيب الجديدة التي نصت على وجوب قيام الشركات الحاصلة على الترخيص بحد ادنى من الحفريات وصرف مبلغ معين على هذه العمليات غالباً ما حدد بخمس مليارات من الفرنكات ولذلك تجد معدل الحفر العام في هذه الفترة يقفز الى مستوى مرتفع جداً اذا ما قارناه بسنوات ١٩٥٤ و ١٩٥٥ فنجد مجموع الحفر يبلغ هام ١٩٦٠ حوالي ٣٨١٣٢٠ متراً كان موزعاً على الاربع عشرة شركة التالية :-

عمليات الحفر عام ١٩٦٠

الشـــركة	عدد الامتار المحفورة
١ - شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء	١٢١١٧٣
٢ - الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر	٦٨٩٥٩
٣ - الشركة الوطنية لبترول اكتين	٢٠٥٩٨
٤ - شركة البترول الفرنسية الافريقية	٨٢٠٨
٥ - الشركة الصحراوية للبحث عن البترول	٦٥٨٨
٦ - شركة ستيزبرفيز (الاميركية)	٣٦٩٧
٧ - الشركة الفرنسية للبحث واستخراج البترول	١٤٣٨
٨ - الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر	٨٩٥٧٩
٩ - شركة استغلال البترول	٢٠٩٥٩
١٠- الشركة الجزائرية للبترول	١٠٨٠٢
١١- شركة اميف	٧٨٧٨
١٢- شركة ستكلير ترانين (الاميركية)	٤١٦٨
١٣- شركة المساهمة في البحث واستخراج البترول	٧٣٢
١٤- شركة فليبس (الاميركية)	٣٢٦٨

المصدر : مجلة امتياز البترول الفرنسية ، عدد ٣٢٤ عام ١٩٦١

ويمكننا ان نلاحظ من الجـدول السابق أن معدل الحفر في الصحراء كان حوالي ٣٢٣٠٥ متراً في الشهر كما نلاحظ ان الشركات الكـبرى الاربع الاولى هي التي حققت اكبر معدل للحفر : اذ نجد شـركة التنقيب واستخراج بترول الصحراء تحفر مايزيد على ١٢١١٧٣ متراً عام ٩٦٠ والشـركة الفرنسية للبترول في الجزائر حوالي ٦٨٩٩٥٩ مترا والشـركة الوطنية للتنقيب واستخراج البترول في الجزائر ٨٩٥٧٩ مترا وشركة البترول الجزائريـة حوالي ١١ الف متراً تقريباً .

ان اهم ماتميزت بـه هذه السنة هو اتجـاه معدل الحفريات السنوية للتنقيب والتحرى الى الاستقرار في مستوى المعدل الذي بلغته هذه العمليات عام ١٩٥٨ حيث بلغت عمليات التنقيب في هذه السنة حدها الاقصى ، كما ان هـذه السنة تميزت باتجاه تكاليف التنقيب نحو معدل اقل بكثير عما كانت عليه هـذه التكاليف عـام ١٩٥٧ .

كان عدد السابرات والاجهزة المستخدمة في الحفر في الجزائر (جنوباً وشمالا) لهذه السنة يبلغ ١٧٩ آلة حفرت بها حوالي ٣٨٥ الف متر وكان مجموع هـذه الآلات يتكون من ٧٦ آلة ثقيلة و ٧٦ آلة متوسطة و ٢٧ آلة خفيفة .

بلـغ عدد الابار المحفورة في هذه السنة بانواع الآلات الثلاثة ، حوالي٣٦٦ حفرت ١٣٥ منها بالثقيله عثر ضمن ١١٦ منها على النفط وضمن ٥ منهـا على الغاز الطبيعى وكانت ١٤ منها جافة اما بالمتوسطة فلقد حفرت ٤٨ بئراً كانت ٩ منها منتجة للنفط وعثر في ٩ منها على الغاز الطبيعي وكانت ٣٠ بئراً جافة .

وحفر ١٣٨ بئراً بالخفيفة عثر في ١٢٥ منها على النفط وفي ١٤ منهـا على الغاز الطبيعي وكانت ١٤ منها جافة .

وكانت تكاليف التنقيب والحفر في عام ١٩٦٠ اقل منها بكثير ممـا كانت

عليه في السنوات الماضية فلقد بدأت تكاليف العمليات الجيوفزيائية تتجه الى معدل اقل من المعدل الذي بلغته عام ١٩٥٧ وذلك نتيجة للتحسن الكبير الذي طرأ على جهاز الشركات المختصة في هذه الاعمال وزيادة امكانياتها الفنية والتكنيكية ويمكننا تبين ذلك من استعراض الاحصائيات التالية التي تبين لنا كلفة العمل الشهري للآلات وكلفة الحفر للمتر .

جدول يبين تكاليف التنقيب وحفويات التحري للكلم٢ عام ١٩٦٠

مجموع المساحة المنقبة عام ١٩٦٠ (بالكم ٢) ٧٦٤٩٢٥

مجموع تكاليف العمليات المختلفة في التنقيب (بالاف الفرنكات الجديـدة) ٣٩٨٤٥٦

الاستثمارات للكلم٢ (بالفرنكات الجديدة) ٥٢١

المصدر مجلة اخبار البترول الفرنسية عدد ٣٢٤ / ١٩٦١

جدول يبين عدد الامتار المحفورة للتنقيب وعمل الآلات السابرة الشهري وتكاليف المتر المحفورة عام ١٩٦٠

الامتار المحفورة (بالامتار)

الشمال	٣٤٠٠
الجنوب	١٢١١٠٠

تكاليف المتر المحفور (بعشرات الفرنكات الجديدة)

الشمال	١٩٤
الجنوب	٢٦٦

عمل الآلات الشهري (بالوحدات)

بقية الجدول السابق

الشمال	٦ و ٧
الجنوب	٨ و ٢٠٦
الكلفة الشهرية للآلة الواحدة (بعشرات الفرنكات الجديدة)	
الشمال	٨٦٧٠٠
الجنوب	٩٦٠٠٠

المصدر مجلة اخبار البترول الفرنسية عدد ٣٢٤/٩٦١

كلفة المتر المحفور وعدد الامتيار المحفورة وعمل الالاف الشهري في حفريات تطوير الحقول / ٩٦٠

بعشرات الفرنكات الجديدة (١٠ فرنك جديد يساوي ١٠٠٠ فرنك قديم)

الامتار المحفورة (بالامتار)	
الشمال	٢٠٠٠
الجنوب	٢٤٩٢٠٠
تكاليف المتر المحفور	
في الشمال	١١٠
في الجنوب	١٠٢
عمل الآلات الشهري	
الشمال	٣ و ٣
الجنوب	٢ و ٢٣٥
الكلفة الشهرية للآلات	
الشمال	٦٧٧٠٠
الجنوب	١٠٧٨٠٠

المصدر : اخبار النفط الفرنسية عدد ٣٣٤ .

استمر هذا التوسع في عمليات الحفر في عام ١٩٦١ وكان السبب الرئيسي لذلك هو التوسع الذي عرفته هذه السنة (كعمليات الحفر لتحديد الحقول المنتجة وتوسيع الحفريات في الحقول المكتشفه ، والحفريات الجديدة للكشف عن مناطق جديدة ، خاصة منطقة العرقين الشرقي والغربي وفي الشمال والمناطق المتاخمة للبحر .

وترينا الجداول التالية تطور عمليات الحفر بحسب القطاعات المختلفة والشركات ونلاحظ ان هناك شركات جديدة بدأت تعمل هذه السنة في الجزائر وبصورة خاصة شركات اميركية تعمل في ليبيا . (مثل شركة الباسو)

بلغ مجموع الحفر لهذه السنة حوالي ٤١٢ الف متر كانت منها حوالي ١٨ الف متر في المناطق الشمالية ومجموع ٢٢٠ حفرية كان ١٣٨ بئراً منتجة للنفط و١٤ بئراً منتجة للغاز الطبيعي و ٦٨ بئراً كانت جافة واستعمل في الحفر حوالي ٢١٠ آلات حفر - كانت ٧٧ منها من الثقيلة و ١٠٨ من المتوسطة و ٣٥ من الخفيفة .

مجموع الامتار المحفورة من شهر اذار ٩٦١ في الجزائر

	الشـــركة	حفريات التنقيب	حفريات تطور الحقول	مجموع الحفريات في اذار ١٩٦١	المعدل السنوي المقابل لمعدل اذار ١٩٦١	مجموع الحفر في شهر نيسان عام ٦٠ الى آذار ٦١
١	الشـــركة الوطنيـة للبحث واستخراج البتـــرول في الجزائر	—	١١٧٩	١١٧٩	١٣,٩٠٠	٦٦٧٧
٢	شركة ستيزبرفيز	٦٩	—	٦٩	٨٠٠	٤٧٧٩
٣	شركة استغلال البترول	٧٩٦	٦٧٤٣	٧٣٥٩	٨٨٨٠٠	٢٨٩٨٥
٤	شركة البترول الفرنسية في الجزائر	١١٢٣	٣٤٣٢	٩٤٥٥٥	٥٣٦٠٠	٦١٠٣٣
٥	شركة البترول الفرنسيـــة الافريقية	١٣٥٣	—	١٣٥٣	١٥٩٠٠	٩٣٣٧
٦	شركة البترول الجزائرية	٨٤٨	—	٨٤٨	١٠٠٠٠	١٠٩٧٦

٧	شركة التنقيب واستخراج بترول الصحراء	٧٥٠	١١٣٨٤	١٢١٣٤	١٤٢٩٠٠	١٢٩٧١١
٨	شركة التنقيب الاوربية الافريقية	١١٦٠	—	١١٦٠	١٣٧٠٠	٤٥٤٠
٩	شركة فيلبس	٣٦٠	—	٣٦٠	٤٢٠٠	٦١٧٢
١٠	شركة كليو ميدرانيين	٩	—	٩	١٠٠	٣٩٦٤
١١	الشركة الوطنية لبترول اكتين	—	٢٣٩٢	٢٣٩٢	٢٨٢٠٠	١٥٠٠٠
١٢	الشركة الوطنية للتنقيب واستخراج البترول في الجزئر	١١٥٠	٩٩٤٤	١١٠٩٤	١٣٠٦٠٠	٩٠٨٩٢
١٣	الشركة الصحراوية للتنقيب	٣٣٤	—	٣٣٤	٣٩٠٠	٧٣٤٧
		٧٩٥٢	٣٥٠٧٤	٤٣٠٢٦	٥٠٦٦٠٠	٣٩٤٤٣٢

المصدر : مجلة اخبار البترول الفرنسية عدد ٣٠٦

مجموع الامتار المحفورة في الجزائر في شهر ديسمبر ١٩٦١

الشركات	حفريات التنقيب بما فيها الكاوروريلز	حفريات تطوير الحقول	مجموع الحفريات لشهر ديسمبر ٦١	المعدل السنوي المقابل لمعدل ديسمبر ٩٦١	مجموع الحفريات لغاية ٩٦١	مجموع الحفريات لعام ٩٦٠
اوسونيا المنجمية الفرنسية	١٧٤٥	—	١٧٤٥	٢٠٥٠٠	٤٧٨٩	٧٦٧٨
شركة استغلال البترول	٢٦٩٩	—	٢٦٩٩	٣١٨٠٠	٥٦٠٢٣	١٨٢٤١
شركة البترول الفرنسية في الجزائر	—	٥٦٣٢	٥٦٣٢	٦٦٣٠٠	٤٧٣٢٣	٦٩٣٤٨
شركة المساهمات في التنقيب واستخراج البترول	٥٥٣	—	٥٥٣	٦٥٠٠	٢١٤١	٢٧٤٤
شركة البترول الفرنسية الافريقية	—	٤٢٨	٤٢٨	٥٠٠٠	١٠١٣٢	٨٢١٨
الشركة الجزائرية للبترول	٢٤٩	١١٤٠٤	٢٤٩	٢٩٠٠	٦٢٧١	١٠٧٢١
شركة التنقيب واستخراج بترول الصحراء	٢٦٨٦	—	١٤٠٩٠	١٦٥٩٠٠	١٤٦٣٦٨	٢١١٦٧
شركة الباسو الاميركية	١٧٦٤	—	١٧٦٤	٢٠٨٠٠	١٧٦٤	—
شركة اسو الصحراوية	١٥٩٤	—	١٥٩٤	١٨٨٠٠	٦٠٠٥	—
الشركة البترولية للتنقيب واستخراج بترول الالزاس	٧٤٥	—	٧٤٥	٨٨٠٠	٥٢٣٦	١٨١٠

شركة سنكلير الصحراوية	١١٠٠	—	١١٠٠	١٢٩٠٠	٢٨٤٧	٣٥٦٣
الشركة الوطنية لبترول اكتين	٥٩٩	٤٠	٦٣٩	٧٥٠٠	١١٤٩٢	٢٠٥٩٩
الشركة الوطنية للبحث واستخراج بترول الجزائر	٧٥٦	٧٨٥٧	٨٦١٣	١٠١١٠٠	٦٨٠٧٢	٩٤٦٤٦
الشركة الصحراوية للتنقيب والبترول	٢٠٢٨	—	٢٠٢٨	٢٣٩٠٠	٩١٥٦	٦٠٠٨
الشركة الجزائرية للتنقيب واستخراج البترول	٣٤٥	—	٣٤٥	٤١٠٠	٢٩٤١	—
شركة فيليبس	٤٧٨	—	٤٧٨	٥٦٠٠	٢٧٢٧	—
المجموع	١٧٣٤١	٢٥٣٦١	٤٢٧٠٢	٥٠٢٧٠٠	٤١٢٣٣٤	٣٧٩٦٩٠

المصدر : مجلة النفط الفرنسية عدد ٣٢٣ – ١٩٦٢

نلاحظ من هذين الجدولين ان الحفر في الجزائر ازداد في السنتين الاخيرتين اكثر بكثير مما كان عليه خلال السنوات الاربع الاولى ومرد ذلك تطور حفريات الانتاج وتطور الحقول وتطور الحفر في المناطق الشمالية التي وزعت التنقيب في عام ١٩٦٠ على مساحة تشمل اكثر من ٦٠٠ الف كلم مربع .

وبعد ما رأينا تطور الحفر ، والازدياد المتلاحق في عدد الامتار المحفورة الذي سجلته الشركات في الجزائر في اواخر عام ١٩٦١ ، فان اول سؤال يتبادر الى اذهاننا هو ما هي فرص العثور على النفط في كل هذه الحفريات ؟

والجواب على هذا السؤال لا بد لنا من تبيان عدد الحفريات المنتجة التي حصلت عليها الشركات الثلاث الكبرى من حفرياتها في الصحراء . جرت العادة في الولايات المتحدة الاميركية على اعتبار اكتشاف حقل يمكن من استخراج خمسين مليون طن من مجموع الف بئر محفورة فانه يعتبر ايجابياً ومربحاً . وفي الصحراء نجد ان المائة بئر التي حفرت حتى نهاية عام ١٩٥٨ اكدت التجارب الاولية التي اجريت عليها عن وجود خمسة حقول يمكن استخراج اكثر من ٧٠٠ مليون طن من البترول والغازولين منها .

وهذا يعني ان فرص العثور على النفط في الصحراء كانت ، اكتشاف حقل ينتج لكل عشرين حفرية . أي : ان نسبة العثور على النفط هي واحد الى عشرين وليست واحداً الى الف كما هي الحالة في الولايات المتحدة .

اما السنوات التي تلت عام ١٩٥٨ فلقد كانت فرص العثور على النفط تزداد خاصة بعد توفر المعلومات الجيولوجية والجيوفزيائية والخرائط الجغرافية . فنجد مثلا ان ٥٤ بئراً من مجموع ٥٧ بئراً من مجموع ٩٤ بئراً قامت بحفرها شركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء عام ١٩٦٠ كانت منتجة . وفي اول شباط ١٩٦٢ كانت ٤٦ بئراً منتجة من مجموع ١٥٤ بئراً قامت بحفرها هذه الشركة

في منطقة العجيلة وفي حقل زرزاتيين كانت هذه النسبة هي ٨٢ بئراً منتجة من مجموع ٨٤ بئراً محفورة وفي حقـــل تكنتورين كانت هذه النسبة هي ٢٦ بئراً منتجة من مجموع ٣٥ بئراً محفورة .

اما الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر فان النتـائج التي حققتها لاتقل أهمية عن النتائج التي توصلت اليها سابقتها فمن مجموع ٥٢ بئراً قامت بحفرها في شباط ٩٦٢ كانت ٤٨ بئراً منها منتجة .

وهكذا كما يبدو لنا من هذه النسب وفرص العثور على النفط انه بالرغم من ان الحفر يكلف اكثر مما يكلف في مكان آخر الا انه كان حتى يومنا هذا يعتبر مربحا نظراً للنتائج التي كشف عنها .

الاستثمار في الصحراء

تعتبر صناعة النفط من أهم الصناعات التي تتطلب استثمارات كبيرة ، خاصة في مراحلها الاولى ، قبل الدخول في مرحلة الانتاج والربح . فالتنقيب عن النفط الذي غالباً مايكون في مناطق قاحلة وغير ماهولة ، يتطلب صرف مبالغ كبيرة على الاعمال الدولية . فالقيام بعمليات الكشف الجيولوجي والجيوفزيائي وحفريات تحديد الحقل وحفريات آبار الانتاج وبناء مراكز التجميع وانابيب النقل ، كل ذلك يتطلب من الشركات القيام باستثمار اموال كبيرة تبقى مجمدة لفترة طويلة قبل ان تبدأ بدرّ الارباح . فالشركة التي تنوي القيام بعمليات الكشف عن النفط مضطرة لمواجهة مصروفات متزايدة باستمرار كلما كانت النتائج الاولية التي تحصل عليها من عملياتها ايجابية ، فبعد الكشف يجب على الشركة ان تقوم بالحفر ، وفي حالة العثور على النفط لابد لها من القيام بمصروفات أخرى جديدة لتهيئة الاجهزة اللازمة للانتاج والنقل والتسويق والادارة ، الى غير ذلك من المصروفات .

لهذا كله نجد الصناعة النفطية – خاصة في مراحلها الاولى – تتطلب المزيد من الاستثمارات .. وان وحدة الحساب فيها ليست العشرات ، بل الملايين من الدولارات او الفرنكات والجنيهات .

ان شركات التنقيب عن البترول شأنها في ذلك شأن كل المشاريع الصناعية التي تعتمد على استثمارات كبيرة ملزمة للقيام بعملياتها ، بمواجهة برامج استثمارية ثقيلة ، يجب ايجاد مصادر التمويل اللازمة لها . فبالنسبة للمشاريع الصناعية الاخرى التي

يمكنها اخذ مزدوج استثماراتها في فترة قصيرة نسبياً (نظراً لارتفاع نسبة احتمالات النجاح في القطاع الصناعي المعين الذي يشغل رساميلها فيه .) بفضل هذه الارباح التي تحصل عليها مع ازدياد نمو قوتها الانتاجية ، كل ذلك لمما يسمح لها ببلوغ مرحلة التمويل الذاتي للتوسع في التطور والانتاج . الا ان هذا الوضع لانجده في حالة المشاريع البترولية ، فالشركات المنقبة مثلا تنفق اموالها ، مع ان احتمالات نجاحها قليلة جداً . اذ اننا نجد مثلا ان الشركات العاملة في التنقيب عن البترول في الصحراء الجزائرية قد بدأت في انفاق اموالها في مناطق غير مكشوفة ومجهولة من حيث المعلومات الجيولوجية والجيوفزيائية . ولذلك فقد كانت احتمالات نجاح هذه الشركات في عملياتها وبلوغ مرحلة التمويل الذاتي – كما يحدث عادة في المشاريع الصناعية الاخرى – ضئيلة جداً .

ان الشركات البترولية (الفرنسية وغيرها) عندما دخلت الصحراء لم تكن تتوقع بلوغ مرحلة الانتاج والتمويل الذاتي لمواجهة حاجاتها من الاستثمارات الضرورية التي سوف تحتاج اليها في كلتا الحالتين (حالة نجاحها ، او حالة فشلها) لمواصلة الكشف والتحري عن النفط والحفر والاستخراج والنقل والادارة الى غير ذلك .

فلقد بدأت هذه الشركات باستثمار اموالها في عمليات الكشف ، وهي تتوقع تجميد هذه الرساميل لفترة غير قصيرة قبل درها أيَ ربح ، وذلك بسبب الفترة الطويلة التي ستسبق مرحلة الانتاج المربح والتسويق .

فنجد مثلًا الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر بالرغم من بدئها بعمليات الكشف والتحري منذ عام ١٩٤٨ ، واكتشافها اول حقل للغاز الطبيعي في بريان عام ١٩٥٣ ، وحقل حاسي الرمل للغاز ، والغازولين ، وحقل حاسي مسعود للبترول عام ١٩٥٦ ؛ لم تستطع ان تبدأ الانتاج بصورة تجارية

قبل عام ١٩٥٨ والانتاج المربح قبل عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ . وكذلك نجد « شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء » تبدأ عملياتها في الكشف عام ٩٥٢ وتكتشف أول حقل للغاز الطبيعي في جبل برقة عام ٩٥٤ ، وحقل البترول في العجيلة وتكنتورين عام ١٩٥٦ ، الا انها لم تتمكن كذلك من الانتاج بصورة تجاوية قبل عام ١٩٥٩ والانتاج المربح قبل عام ١٩٦٠ .

وبالرغم من كون هاتين الشركتين من أهم الشركات العاملة في الصحراء من حيث الرساميل المستثمرة .. او الاحتياطي المكتشف لم تستطيعا حتى الوقت الحاضر من الاعتماد على ارباحها (التي لم تتجاوز بضعة ملايين من الفرنكات) لتمويل الاستثمارات اللازمة لتطورهما وتوسعها ، والتي تبلغ عدة مليارات من الفرنكات .

ولهذا نجد هاتين الشركتين كغيرهما من الشركات الاخرى العاملة في الصحراء لم تستطيعا حتى عام ٩٦٠ من الاعتماد على مواردهما الخاصة (احتياطي رأسمالها او عوائدهما من الانتاج) لتمويل استثماراتها الجديدة . خاصة وان الشركات العاملة في الصحراء كلها لاتملك احتياطات او موارد مالية اخرى غير رأسمالها تقريباً فهي تختلف بهذا عن الشركات البترولية العالمية الكبيرة التي توزع استثماراتها في مناطق وقطاعات مختلفة ومتعددة ، مثل النقل والتكرير والتسويق .. الخ . مما يمكنها من تعويض الخسارة التي تصيبها في منطقة او قطاع بالارباح التي تحصلها في منطقة أو قطاع آخر . فهي تملك طاقة كبيرة للتمويل الذاتي لاتملكها الشركات العاملة في الصحراء الجزائرية ، ولذلك نرى هذه الاخيرة تعتمد بصورة تكاد تكون كلية في تمويل استثماراتها على المصادر الخارجية ، على شكل قروض طويلة او متوسطة الأجل ، من البنوك المالية والصناعية .

ولهذا سنحاول أن نستعرض مصادر التمويل التي تعتمد عليها هذه الشركات ، وتطور استثماراتها خلال السنوات العشر الاخيرة .

مصادر تمويل الاستثمارات النفطية .. في الصحراء الجزائرية

تقسم مصادر التمويل بالنسبة للشركات البترولية الى مصادر داخلية ومصادر خارجية . فالمصادر الداخلية تتكون عادة من الرأسمال الاجتماعي البدئي للشركة ، والذي يدفعه مساهموها على شكل مال جاهز للصرف ، ومن الموارد الماليه التي تملكها الشركات كالموارد المتأتية من نشاطات أو فروع في مناطق أخرى . الى غير ذلك .

وبالنسبة للشركات البترولية العاملة في الجنوب الجزائري نجد ان هذا المصدر للتمويل محدود جداً . وذلك لان اغلبها تقريباً شركات جديدة لم يسبق لها ان عملت في هذا القطاع الصناعي ، كما انها في معظم الاحيان تقتصر في نشاطاتها على اعمال التنقيب والاستخراج وليست لها فروع تعمل في مناطق او قطاعات أخرى، مثل التكرير ، والنقل والتسويق .. ولهذا نجد هذا المصدر لم يلعب الا دوراً محدوداً في تمويل عمليات هذه الشركات بالاستثمارات اللازمة لتطورها وتوسعهـا فتجدها تتبع « اسلوب فتح المجال المساهمين الجدد » أو دفع رأسمالها عدة مرات منذ تأسيسها لتوفير بعض الموارد المالية لسد حاجتها المتزايدة الى المال . اما أرباح الانتاج – بالنسبة لبعض الشركات ابتداء من ١٩٥٩ – فانها لم تقم بدور يذكر كمصدر للتمويل حتى وقتنا الحاضر . ونظراً لكل هذه الاسباب فاننا نجد هذه الموارد الداخلية (أو الخاصة) لاتساهم في عـام ٩٥٩ الا بمبلغ ٧٤٠ مليون فرنك من مجموع المبالغ المستثمرة والتي بلغت حوالي ٣ مليارات فرنك لهذه السنة ، أى أن الموارد الخاصة لم تغط – بعد مضي حوالي ١٠ و ٤ سنوات من بدء هذه الشركات بالعمل في الصحراء – حتى ثلث المبلغ الاجمالي المستثمر . ولهذا وكما سنرى ، فـان المصادر الخارجية هي التي ساعدت على تغطية حاجة هذه الشركات من الاموال اللازمة لتمويل استثماراتها .

أن المصادر الخارجية لتمويل استثمارات الشركات البترولية العاملة في الصحراء ، كانت تتكون من بداية الامر في اغلبيتها من مساعدات الدولة (بواسطة مكتب البحث عن البترول) ومن القروض الطويلة الاجل والمتوسطة الاجل التي كانت تقدمها لها البنوك المالية والصناعية الفرنسية والاجنبية ، أو القروض التي كانت تقدم لها من قبل مساهميها الاصليين واخيراً السوق المالية ، « البورصة » التي لعبت كما سنرى فيما بعد في سنوات ٩٥٦ - ٩٥٨ الدور الرئيسي لتمويل هذه الشركات بالرساميل اللازمة لها لتطوير وتوسيع حقولها .

ان صناعة النفط في مراحلها المتعددة تتطلب استثمار مبالغ كبيرة لعدة سنوات متتالية ، فهي منذ مراحلها الاولى تحتاج الى مجهود مالي متواصل ومتزايد باستمرار فنجد مثلا البلدان المنتجة تقوم باستثمارات ضخمة لتوسيع صناعتها وارساء اسسها . حسب التقرير الذي قدمه فيليب دي سينس للجنة البترول التـابعة لهيئة الامم المتحدة عام ١٩٦١ ان الاستثمار السنوي للشركات البترولية الغربية في صناعة النفط في العالم (ماعدا البلدان الاشتراكية) بلغ بين سنوات ١٩٥١ -- ١٩٥٥ معدل ٢,٥ بليون دولار سنوياً . ومنذ عام ١٩٥٧ تجاوز معدل الاستثمار في صناعة النفط في هذه المناطق ٥ بليون دولار سنوياً . وكان الازدياد في الاستثمارات بصورة خاصة في افريقيا . حيث ارتفع من ١٠ مليون دولار عـام ٩٥١ الى ٢٧٠ مليون دولار عام ١٩٦٠ ويقدر مستشار شؤون النفط (سيمومندس) . في ناشينـال سيتي بنك - نيويورك أن ٢٥ ٪ من مصروفات الاستثمار الاجمالية في الولايات المتحدة تصرف على قطاع الطاقة ، وفي اوربا الغربية نجد ان حوالي ١٢٪ من مجموع الاستثمارات في الرأسمال الثابت يتوقع أن تصرف على موارد الطاقة ، وان مجموع احتياجات الاستثمار في قطاع النفط في بلدان اميركا اللاتينية وافريقيا وآسيا (ماعدا البلدان الاشتراكية واليابان) سوف تبلغ حوالي

١٧ بليون دولار في عام ١٩٦٢ . (١)

ونجد بريطانيا تصرف على استثمارات النفط في منطقة الاسترليني مالايقل عن ٣٤٧٢ مليون دولار عام ١٩٦٠ اما فرنسا فانها قامت باستثمار حوالي ١٣٣ مليون دولار سنوياً في صناعة النفط (كان اغلبها في الصحراء الجزائرية) .

وفي الاتحاد السوفيتي فقد أرصد في خطة السنوات السبع ١٩٥٦ – ١٩٦٥ لاستثمار النفط مبلغ ٤٢/٥ بليون دولار وهذا يمثل نسبة ٩ ٪ من مجموع الاستثمار الوطني الاجمالي .

وامام هذه الاستثمارات .. ماهو الوضع في الجزائر ..؟

بخلاف ماحدث في البلدان الرئيسية المنتجة للنفط في اميركا الشمالية والجنوبية والشرق الاوسط ، فان الرأسمال الخاص لم يساهم الا بدور محدود في تطور صناعة النفط في الجزائر خاصة في مراحلها الاولى . فلقد كانت الدولة (الفرنسية) بواسطة مؤسستها (مكتب البحث عن البترول) والهيئة المستقلة للبترول – وهي شركة عامة – هي المحرك والعامل الرئيسي في تطوير وتنمية الصنـــاعة ، نظراً لاحجام الرأسمال الخاص عن المغامرة في الاستثمار في التنقيب عن البترول في الصحراء فلقد اتخذت الدولة (بواسطه اجهزة ومؤسسات عامة اوجدتها للقيام بهذه المهمة) على عاتقها كل المجهودات اللازمة لتطوير الكشف والتحري واخراج الصناعة النفطية في الجزائر الى حيز الوجود .

فالرأسمال الخـاص كان يحجم عن البترول في الصحراء بسبب انعدام وجود المعلومات اللازمة لبدء العمل في الكشف عن البترول ، فالمعلومات ، الجيولوجية عن الصحراء الجزائرية كانت معدومة تقريباً . ولهذا نجد مكتب البحث عن البترول يقوم بجميع الاستثمارات اللازمة للقيام بهذه العمليات الاولية عن طريق تكوين

---

١) ورلداويل – مارس ١٩٦٢

شركات عامة مهمتها القيام بكشف المناطق الصحراوية ، والبحث عن البترول فيها بعد أن يمولها بالرساميل اللازمة لذلك . فمثلا نجد الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر تؤسس برأسمـــال حكومي بحيث تساهم به الخزينة الجزائرية والحكومة الفرنسية وتساهم الحكومة الفرنسية بنصف رأسمال الشركة للتنقيب واستخراج بترول الصحراء بالاشتراك مع مجموعة دوتشي‌شل (الانجلو هولندية) . وبهذه الطريقة بالاضافة الى عمليات الكشف الجيولوجي التي كان يقوم بها مكتب البحث عن البترول بصورة مستقلة قامت الدولة الفرنسية باستثمار مئات المليارات من الفرنكات قبل بدء ظهور النتائج الايجابية الاولى .

اما الرأسمال الخاص فلا تجده يهتم اهتماماً جدياً بالاستثمار في صناعة البترول في الجزائر الا بعد ان بدأت النتائج الاولى تؤكد وجود النفط والغاز في الصحراء ، فنجد مثلا في الخطة الاستثمارية الاولى التي وضعها « مكتب البحث عن البترول » ان الرأسمال الخاص لم يساهم الا بنسبة ٣١ ٪ من مجموع الاستثمارات في الوقت الذي كانت فيه الرساميل العامة تساهم بحوالي ٦٠ ٪ .

ان هذه المساهمة تدل على الدور الكبير الذي لعبته الدولة في بداية تطور الكشف والتنقيب عن البترول في الجزائر فكان نشاط مكتب البحث عن البترول الحكومي متداخلا في كل النشاطات التي تخص صناعة البترول ضمن قيامه باعمال الكشف والتحري بنفسه الى مساهمة ، في رأسمال الشركات الجديدة التي تؤسس لهذا الغرض او تقديم القروض الطويلة الاجل لمثل هذه الشركات واعفائها من دفع الايجار السنوي عند حصولها على ترخيصات البحث ، وتقديم التسهيلات والمساعدات المالية والفنية العديدة .

وفي هذا الميدان كانت المساعدات الـتي قدمتها الدولة مهمـــة جداً حيث كانت هذه الشركات ذات الحاجة الماسة للاموال للقيـام بتنفيذ برامجها الاستثمارية ،

وملافات الحاجات المستحدثة من الاموال لتطوير اكتشافاتها وتوسعها فلقد قدمت الدولة تشجيعات مهمة وتسهيلات كبيرة للرأسمال الخاص والمدخرين الصغار للمساهمة في تمويل الشركات البترولية بالأموال اللازمة لاستثماراتها الجديدة . فقدمت للبنوك المالية ضمانات وتسهيلات مالية تشجيعاً للبنوك المالية على تأسيس بنوك استثمارية لتمويل الشركات البترولية عن طريق جمعها للادخار الوطني الخاص وتوجيهه نحو الاستثمار البترولي ، أما المساهمة في رأسمال الشركات البترولية الجديدة او تقديم قروض ومساهمات في الشركات البترولية الموجودة فعلًا . ومن أهم التسهيلات المالية التي قدمتها الحكومة لهذه البنوك هي ضمان الدولة لفترة عشر سنوات للفوائد المستحقة على سنداتها واسهمها . كما أعفتها من كل ضرائب الأموال والارباح . والضرائب على الدخول طوال هذه للفترة . ولقد لقيت هذه الشركات نجاحاً كبيراً حيث تمكنت في فترة قصيرة جداً (نظراً للاوضاع الخارجية المساعدة) من استقطاب الادخار الوطني باغراء البنوك المالية على الاستثمارات البترولية في الجزائر . ومع بدء ظهور نتائج الاكتشافات الاولية في الصحراء وزوال الخطر الذي يرتبط بالعمليات البترولية في الصحراء نجد هذه البنوك الاستثمارية تتطور بسرعة منقطعة النظير ، فلقد استطاعت أن تأخذ في فترة وجيزة مساهمات في أكثر من خمسين شركة يترولية وزاد هذا التطور السريع مع اقدام الدولة الفرنسية (التي كانت تلاقي في هذه الفترة صعوبات مالية متزايدة بسبب تطور الحرب في الجزائر ، والتدهور المالي في فرنسا) على التخلي عن جزء من مساهماتها في رساميل الشركات العامة العاملة في الصحراء (والتي كانت قد حصلت على نتائج ايجابية من عملياتها) الى هذه الشركات بحيث أصبحت شركة فنريب وكوفريب (وكلاهما شركة مختصة في عمليات الاستثمار) تساهم بحوالي ١٠ ٪ من رأسمال الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر هذا بالاضافة الى ماحصلت عليه في الشركات شبه العامة الاخرى .

عرفت الصناعة النفطية الجزائرية في هذه الفترة تحولاً جديداً في الميدان المالي فمن اعتمادها بدرجة كبيرة على الرساميل العامة في مرحلتها الاولى الى بدء اعتمادها على الرساميل الخاصة بصورة متزايدة ومستمرة. ومن مساهمة الدولة بنسبة ٦٠ ٪ من مجموع الاستثمار البترولي عام ١٩٥١ إلى نسبة ٤٠ ٪ من هذا المجموع في هذه الفترة (عام ١٩٥٧) . وازداد هذا الاتجاه في السنوات التي تلت هذه الفترة وخاصة بعد اهتمام الرساميل الاوروبية والاميركية بالاكتشافات الاولى في الصحراء. (كانت مساهمات الرساميل الاميركية والاوروبية تكون ١٢ ٪ من مجموع الاستثمار عام ١٩٥٦) . ولكن أهم مايميز هذه الفترة بالنسبة لصناعة النفط في الجزائر هو اعتمادها المتزايد على الرأسمال الخاص ولجوؤها الى السوق المالية للحصول على هذه الرساميل اللازمة (خاصة وان بعض الشركات كانت في هذه الفترة تعمل على تطوير حقولها وتجهيزها للانتاج وبناء وسائل النقل) .

اتخذ هذا الاعتماد على السوق المالية أشكالاً عديدة . فبالنسبة للشركات الاولى كان هذا الاعتماد على شكل قروض مالية متوسطة الاجل ، او على شكل رفع لرأسمالها باصدار اسهم جديدة توزعها على مساهميها او اصدار سندات تحمل فائدة سنوية ثابتة .

أما بالنسبة للشركات الجديدة فانه كان يتخذ شكل اصدار اسهم على الرأسمال للتداول بالبورصة ، أو اصدار سندات تحمل فائدة يكتتب فيها الجمهور والمدخرون .

ولم يقتصر اعتماد هذه الشركات على السوق المالية الفرنسية ، بل امتد الى السوق المالية العالمية . فنجدها تطلب قروضاً في هذه الفترة من بنك الاعمار والانشاء الدولي ، ومن بنك الاستيراد والتصدير الاميركي والبنك الاوربي للاستثمار ومن البنوك المالية والصناعية الاميركية والالمانية كما عمدت الى اشراك الشركات

الاميركية والاوربية في راسمالها كما سترى ذلك بالتفاصيل فيما بعد .

السوق المالية للفرنسية ودورها في تمويل الاستثمارات البترولية في الجزائر

ان اكتشافات النفط كما رأينا سابقاً يتطلب مزيداً من الاستثمارات لتطوير وتوسيع الحقول ، وبناء مراكز التجميع والخزن والأنابيب اللازمة للنقل الى غير ذلك من امتلاك أجهزة وآلات جديدة مرتفعة الثمن .

كان على الدولة (الخزينة الفرنسية ، والخزينة الجزائرية) بعد عثور الشركات العامة على النفط في كل من حاسي مسعود والعجيلة ان تواجه برامج استثمارية أوسع مما كانت تتوقعه (بموجب الخطة الخمسية الاولى) في الوقت الذي كانت فيه الوضعية المالية الفرنسية في تدهور مستمر ، تزيدها النفقات الحربية المتزايدة في الجزائر حدة وتعقيداً فالخزينة الفرنسية التي كانت تبتلع الحرب الجزائرية ثلاثة أرباع مواردها المالية ، لم تعد قادرة على توفير المال اللازم للاستثمارات الجديدة ، ولذلك نجد السلطات المالية الفرنسية تتجه الى فسح المجال الى الرأسمال الخاص ، لمواصلة مابدأت به والى تشجيع الرساميل الاجنبية (العامة والخاصة) للحصول على موارد مالية جديدة تساعدها على الخروج من الازمة النقدية التي كانت تعاني منها ، فنراها بهذا الصدد تقدم كل التسهيلات والضمانات للاستثمار الخاص الفرنسي والاجنبي فأصدرت قانون النفط الصحراوي الذي يحدد العلاقة بين الشركات والدولة . وقدمت الضمانات اللازمة للرساميل الاجنبية بعد اتفاقات مع المانية الغربية والولايات المتحدة لتنظيم حرية تنقل الرساميل بينها كما قامت الدولة بضمان القروض التي تعقدها الشركات البترولية الفرنسية مع البنوك الدولية او البنوك المالية الاجنبية الخاصة (مثل القرض الذي عقدته الشركة الوطنية مع بنك مسوسيري عام ١٩٦٠) .

وسنحاول فيمايلي تتبع هذا التحول فى طبيعة الاستثمارات البترولية في الصحراء ، وذلك بعرض نشاط السوق المالية الفرنسية ، وردود الفعل فيها تجاه

الاستثمار البترولي. وعرض تدفق الرساميل غير الفرنسية لتمويل الاستثمارات في الصحراء بعد ذلك.

بعد عام ١٩٥٦ بدأت الدولة تقوم بمحاولات عديدة لحمل الادخار الخاص على مواصلة المجهود الاستثماري الذي كانت قد بدأته منذ عام ١٩٤٨ والذي بدأ يعطي ثماره الاولى في فرنسا وفي الجنوب الجزائري. فنراها تقوم في هذه الفترة باصدار قرض عام على شكل سندات تحمل فائدة سنوية، يكتتب فيها جمهور المدخرين، كما نراها تقوم بتنازلات عن بعض مساهماتها في الشركات العامة العاملة في الصحراء لصالح اصحاب الرساميل الخاصة، او تقوم ببيع الاسهم التي تملكها بعض المؤسسات العامة في الشركات البترولية كما قامت بتشجيع البنوك المالية على تكوين شركات للاستثمار البترولي (على شكل مساهمات في رأسمال الشركات الجديدة وتقديم القروض المالية للشركات البترولية الخ ...)

وحتى هذا الحين، لم تهتم السوق المالية الفرنسية (سوق الاسهم والسندات المالية المتداولة بين الجمهور) بالاستثمارات النفطية، **حيث كان تدخل الدولة المباشر والاشراف على تطوير العمليات الاولى** - هذا التدخل الذي كان بدوره نتيجة لعدم اهتمام الرأسمال الخاص بتطوير الصناعة النفطية الفرنسية - للبحث عن النفط بمساهمتها في رساميل الشركات الاولى وتمويلها بالرساميل اللازمة والى غير ذلك من الاشراف الاداري والفني، أضف إلى ذلك أن الرأسمال الخاص (الذي لايقدم على الاستثمار الا توقعا لربح كاف ومضمون) لم يكن ليجد في الصحراء ضمانات كافية للربح نظراً لما كانت عليه المعلومات الجيولوجية الصحراوية في البداية وشيوع الفكرة القائلة بعدم وجود المواد الهدروكاربونية في فرنسا ومناطق ماوراء البحار، بين الاوساط الصناعية والمالية في فرنسا. بل وحتى مع ظهور النتائج الاولية عام ١٩٥٠ والتي دلت على امكانية وجوده، فان المشاريع البترولية التي

تتطلب استثمارات ضخمة غالباً ماتجمد لفترة طويلة قبل ان تبدأ بدر الارباح الكافية . لم تغر الرأسمال الخاص الفرنسي على الاهتمام بها والانتماء اليها .

لهذه الاسباب كلها نجد الرأسمال الخاص في هذه الفترة يحجم عن الاندفاع لتمويل هذه الاستثمارات ولكن منذ عام ١٩٥٦ (تحت ضغط الاحداث العالمية والاكتشافات الصحراوية) بدأت هذه النظرة تتغير بالتدريج منذ اكتشاف شركة اسو الفرنسية (وهي متفرعة عن الشركة الاميركية الكبيرة اسو ستندارد) في منطقة برانتيس في فرنسا ، واكتشاف عدة شركات أخرى فرنسية ، لآثار النفط وحقول للغاز الطبيعي في جنوب الجزائر .

بعد هذه الفترة بدأت البورصة ، توجه اهتمامها اكثر فاكثر الى مايجري في قطاع البترول والغاز الطبيعي ومع دخول أسهم البترول التي أصدرتها شركة اسو الفرنسية والنجاح الخارق للعادة الذي لاقته هذه الاسهم لدى المدخرين ، اصبح هذا الاتجاه للبورصة الفرنسية يزداد كل يوم خاصة مع تهافت المدخرين المتوسطين والصغار تحت ضغط الدعاية المحمومة التي شنتها الاوساط الحكومية الفرنسية وارباب الرأسمال الفرنسي الى أن بلغ قمته في سنوات ١٩٥٦ - ٩٥٧ . وفي هذا الجو المحموم الذي سيطرت فيه حمى النفط على بورصة باريس ، والسوق المالية الفرنسية ادخلت الاسهم الاولى التي اصدرتها الشركات الاستثمارية الخاصة بالبترول على رأسمالها البدئي والتي تهافت عليها المدخرون الصغار بحيث نجدها بعد سبعة ايام من دخولها الى البورصة تصبح موضع مضاربة حادة ادت في بعض الاحيان الى مضاعفة اسعارها بعشرة أضعاف قيمتها الاسمية .

وبهذا خرجت بورصة باريس من موقفها المتحفظ الذي كانت تقفة تجاه نفط الصحراء والاكتشافات المتزايدة في الجزائر والتي تصل اخبارها الى البورصة باستمرار واطمئنان الرأسماليين الفرنسيين بعد التخوف الذي ساورهم من مغبة نجاح الجبهة

الشعبية اليسارية في الانتخابات ، والسياسة المالية الجديدة التي اتخذتها الحكومة الملائمة لهم ، من حيث تشجيع الشركات البترولية الفرنسية الكبيرة على ترفيع رأسمالها الاجتماعي والذي يعني توزيع اسهم مجانية جديدة على مساهميها ، عاد التقارب في اسهم البترول في البورصة من جديد جاراً وراءه الادخار الخاص لضمه بهذه الاسهم وزاد هذا التضارب في الاسابيع الاولى من شهر تموز حيث بدأت اخبار اكتشاف حقل حاسي مسعود في الصحراء الذي تملك فيه الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر نسبة ٥٠٪ تصل الى البورصة مما ادى الى تجديد نشاط البورصة في قطاع البترول وتهافت المتضاربين على اسهم هذه الشركة .

هذا هو الوضع الذي كانت عليه اسهم البترول في بورصة باريس عند نشوب أزمة قناة السويس – حيث قامت الجمهورية المصرية انذاك بتأميم شركة قناة السويس في ٢٣ تموز ١٩٥٦ وبعد فشل الاعتداء الثلاثي – الانكلو – فرنسي الاسرائيلي على الجمهورية المصرية ووقف شحن النفط العربي عبر قناة السويس ، بدأت الانظار تتجه نحو شمال افريقيا وبصورة خاصة الى الجنوب الجزائري .

لقد تجمعت في هذه الفترة كل العوامل اللازمة لاثارة الرأي العام الفرنسي والرساميل الخاصة الى الاهتمام بنفط الصحراء ، فبعد سد قناة السويس ونسف انابيب بترول العراق في سوريا اضطرت فرنسا الى فرض التقشف على استهلاك المنتوجات البترولية ، بالاضافة الى ارتفاع أسعارها وقيام « السوق السوداء » وتطبيق نظام البطاقات الى غير ذلك من العوامل التي تساعد على انتشار شعار « البترول الفرنسي » الذي كانت تلوح به الحكومة الفرنسية ، هذه كلها عوامل كانت تشجع الرساميل الفرنسية في المغامرة في البحث عن البترول وشراء اسهم الشركات الجديدة التي تأسست لهذا الغرض أو المساهمة في رأسمالها ، عرفت بورصة باريس حركة محمومة منقطعة النظير على الاسهم البترولية .

كانت الشركات العاملة في الصحراء في هذه الفترة تقوم باعمال توسيعية كبيرة لتحديد حقولها ومواصلة حفر المناطق المكشوفة ، وتجهيز حقولها للانتاج وبناء وسائل النقل ، مما كان يتطلب منهـا مزيداً « من الاستثمارات لم تكن متوافرة لديها مما اضطرها لاخذ القسم الأكبر منها من السوق المالية الفرنسية . وافتتحت هذه الحلقة الجديدة ، الشركة الفرنسية للبترول التي طلبت من مساهميها مبلغ ١٥ مليار فرنك في آذار ١٩٥٧ لغرض تنفيذ برامجها الاستثماري الجديد لتطوير حقل حاسي مسعود وحاسي الرمل . فاصدرت اسهما جديدة تحمل فائدة ثابتة بنسبة ١٠٠ ٪ على قيمتها الاسمية ، وقد اقبل عليها جمهور المدخرين اقبالا كبيراً مما أدى إلى رفع أسهم هذه الشركة (كانت قيمة الاكتتاب في هذه الاسهم بحوالي ٣٩ الف فرنك) الى حوالي ٥٧ الف فرنك . وفي نفس الوقت كانت الشركات الاستثمارية . الجديدة (كوفريت ، وفتريب) (التي تتمتع بامتيازات مالية كبيرة والتي كان الغرض من تأسيسها هو أخذ المساهمات في رساميل الشركات البترولية القديمة والجديدة التي بلغ مجموعها في ١٩٥٨ حوالي ٥٠ شركة) تدخل بورصة باريس قامت هذه الشركات منذ تاسيسها بمضاعفة رأسمالها الى ثلاثةأضعاف تقريباً ضمن ٧ مليـارات من الفرنـكات رفعت شركة كوفريت رأسمالهـا الى ١٢ ملياراً من الفرنـكات على شكل اسهم قابلة للتداول في البورصة ، وزعت على مساهميها الاصليين حسب مساهمتهم . كما قامت شركة فتريب برفع رأسمالها من ٨ مليار فرنك الى ٢٤ مليار فرنك .

وقد لاقت أسهم هاتين الشركتين نجاحاً باهراً في السوق المالية . فمن ٣٠٤٥٠ فرنك (في ٣/١٢/٩٥٧ ارتفعت قيمة الأسهم لشركة كوفريت في بداية عام ٩٥٨ الى ٦٧ الف فرنك . ومن ٢٦ الف فرنك ، ارتفعت قيمـة أسهم شركة فتريب لنفس الفترة الى ٥٧٩٠٠ (بما في ذلك حقول الاكتتاب).

وعلى غرار هاتين الشركتين تأسست شركتان أخريتان وهما شركة جنريب ،

وريفرانس اصدرت اسهما تباع للجمهور عن طريق الاكتتاب فاصدرت الاولى اسهما (تحمل قيمة اسمية قدرها ١٠٠ فرنك) بقيمة ٤٨٠٠ مليون فرنك والثانية أصدرت اسهما بقيمة ١٤ مليار فرنك ، كما قامت في هذه الفترة شركات مـالية أخرى مثل مزانكريب وكويريكس واورافريب ، باصـدار سندات بقيمة ٢٢ مليار فرنك ، اكتتب فيها شركات التنقيب عن البترول ولم تبع للجمهور وهكذا نجد حوالي ١١٠ مليار فرنك أصدرت على شكل أسهم وسندات بترولية في عام ١٩٥٧ أي حوالي نصف مجموع السندات والاسهم الفرنسيه المصدرة في هذا العام التي بلغت قيمتها حوالي ٢٣٥ مليار فرنك .

تواصلت هذه النشاطات المالية في بورصة باريس واستمر ارتفاع قيمة الاسهم البترولية حوالي عام ٩٥٧ فكانت البورصة تستجيب لكل الاخبـار الواردة من الصحراء التي بلغت في هذه السنة قيمة الاكتشافـات البترولية ، فنجد مثلاً قيمة اسهم الشركة الفرنسية للبترول ترتفع الى حوالي ٩٥ الف فرنك و بعد الاعلان عن بدء الانتاج في البئر الثالثـة في حقل حاسي مسعود .

إن هذه السنة كانت السنة الذهبية لبورصة باريس في قطـاع البترول فلقد بلغ الرقم القياسي لقيمة أسهم البترول (على أساس ١٩٤٩ — ١٠٠) رقم ٨٠٠ عام ١٩٥٦ ليقفز الى ١٣١٧ في هذه السنة (١٩٥٧) أي أن هذا الرقم القياسي يسجل ازدياداً بحوالي ٦٠٪ عن السنوات المـاضية ، وترى قيمة الاسهم البترولية الاجمالية المتداولة في البورصة تبلغ حوالي ١٣٩٥ مليار فرنك من مجموع ٤٦٠٠ مليار فرنك ، مجموع القيمة المتداولة في البورصة .

إلا أن هذا الاتجاه بدأ يتغير منذ اواخر عام ٩٥٧ بسبب السياسات المالية التي اتبعتها الحكومات التالية من اصدار القروض ورفع الضرائب على الارباح .. الخ . وزاد هذا الاتجاه حدة ، الوضع السياسي غير المستقر في فرنسا وانهيار

الجمهورية الفرنسية الرابعة . وشبه الانهيار النقدي الذي كان يهدد فرنسا مما أدى الى اضطراب شديد في سوق الاسهم البترولية في البورصة الفرنسية .

واستمرت حالة الاسهم البترولية في بورصة باريس على هذا الوضع طوال عام ٩٥٨ وحتى عام ٩٥٩ ، فانها لم تخرج من ركودها .

وحتى بعد تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي في عام ٩٥٩ فان قيمة الاسهم البترولية في البورصة لم تستطع إستعادة قوتها التي كانت عليها سنوات ٥٦ – ٥٨ ولكن هذه الفترة كما سترى كانت نقطة تحول لصالح الرأسمال غير الفرنسي لتثبيت أقدامه في بورصة باريس .

يمكننا بعد أن رأينا ردود الفعل في البورصة الفرنسية خلال هذه السنوات الثلاث أن نلقي نظرة على مساهماتها في الاستثمار البترولي .

تمكنت الشركات البترولية الفرنسية من الحصول على حوالي ٢٧ مليار فرنك عام ٩٥٧ ولكنها لم تحصل إلا على ٢٢ مليار فرنك عام ٩٥٩ . فقط .

إن عام ١٩٥٩ الذي حدثت فيه احداث هامة بالنسبة لصناعة البترول كان بداية تغلغل الرساميل غير الفرنسية لصناعة النفط الجزائرية . فالتطورات السياسية التي بدأت تتخذها الحكومة الفرنسية لانهاء الحرب الجزائرية وإصدار الحكومة الفرنسية لقانون النفط الصحراوي ، وعقدها اتفاقيات لحرية تنقل الرساميل مع كل من امريكا ، والمانيا الغربية وقيام الحكومة الفرنسية بتخفيض قيمة الفرنك ، كل هذه كانت عوامل شجعت الرساميل الاميركية والالمانية والايطالية على المساهمة في رساميل الشركات العاملة في الصحراء الجزائرية وتكوين شركات جديدة للقيام بالتحري والبحث عن البترول في الجزائر .

(الاستثمارات الأجنبية ـ غير الفرنسية ـ تغزو الجزائر)

كان المبدأ الذي اعتمدت عليه السياسة البترولية الفرنسية منذ اكتشاف البترول هو تحقيق الحد الاقصى من استغلال واستعمال هـذا البترول ، بحيث يسمح لها بالتخلص من اشراف الشركات الاحتكارية البترولية في كل مراحل الصناعة النفطية ، من الاستخراج الى التوزيـع ، الشيء الذي يساعدها على تحقيق العبء الثقيل الذي يعانيه ميزان المدفوعـات الفرنسي من خروج العملات الخارجية أي أن هذا البترول سوف يسمح لفرنسا من تعويض البترول الذي تدفعه بالفرنك . وهكذا فان تطوير انتاج البترول في الصحراء يقلل من الاعتماد (شبه الكلي) على نفط الشرق الاوسط وبناء على كل ذلك كان الرسميون الفرنسيون حتى عام ٩٥٧ يصرون ويؤكدون على أن في مقـدور فرنسا أن تقوم وحدهـا بالمجهود الاستثماري اللازم للتنقيب واستخراج ونقل بترول الصحراء . الا انه ما أن بـدأ الانتـاج يصبـح حقيقة في الصحراء الجزائرية حتى بدأت الاوساط الفرنسية تتخلى عن هذه الشعارات لتلوح بضرورة اقتسام موارد الصحراء الجديدة مع الحلفاء والدول المجاورة للصحراء . فالشعار الرسمي الذي رفع في هذه الفترة هو « ان على فرنسا أن تجنب نفسها من انانية عمياء لان الصحراء تهم كل العـالم الحر » « ولهذا أصبح من واجب فرنسا أن تعمل على فسح المجـال للشعوب الاوربية والوحدة الاطلسية والمجموعة الافريقية المساهمة في هذه الثروة ولكن هذا يوجب على الحلفاء أن ينظروا الى الواقع الفرنسي في هذا الشأن .

فالرسميون الفرنسيون الذين كانوا يواجهون في هـذا الوقت فشلهم في حـل القضية الجزائرية ، وتردى الوضع السياسي والاقتصادي والمـالي في فرنسا وجدوا انـه من المفيد تشجيع الرساميل الامريكية للاشتراك مع الرساميل الفرنسية

لتطوير الصناعة البترولية في الجزائر وفرنسا . حيث أن هذا الاشتراك وما يخلقه من مصالح مشتركة يكسب فرنسا تأييد الشركات البترولية الاميركية ، ولهذا نجد الصحافة الرسمية الفرنسية ترحب بدخول الشركة ستنداردادويل » الى الصحراء .. واعتبرت هذا الدخول على أنه يقوي في فرنسا الصحراء مادام يشرك حلفاء فرنسا في الدفاع عن المصالح المشتركة .

وإلى جانب هذه الاسباب التي دفعت بفرنسا لفتح أبواب الصحراء الجزائرية للاستثمارات الاجنبية الاوربية والاميركية فان دخول هذه الشركات يمكنها من الحصول على الخبرة الفنية التي تتمتع بها الشركات الاجنبية الفنية بالتجارب في صناعة البترول ويجلب لها المساعدات التكنيكية التي اصبحت ضرورية لتطوير الاكتشافات .

ومن جهة أخرى فان تسويق البترول الصحراوي كان من أهم العوامل التي دفعت بفرنسا الى اشراك الرساميل الاجنبية خاصة الاميركية ، والبريطانية في الصحراء (وانه حتى مع افتراض أن البترول الصحراوي يجب أن يسد قبل كل شيء الحاجة الفرنسية الا ان السوق الفرنسية نفسها محتكرة من قبل الشركات البترولية الكبرى الاميركية والبريطانية) بالاضافة الى حاجة هذا البترول لاسواق خارجية في المستقبل ولهذا فان اشراك الشركات البترولية الاحتكارية اصبح في نظر السلطات الفرنسية ضرورية في مجال استثمار الصحراء .

فالحكومة الفرنسية ادركت ان هذه المشاكل لايمكن حلها الا بلجوئها الى شركات كبيرة لها القدرة والسيطرة على صناعة التكرير الفرنسية والاوربية على السواء « كما ان هذه الشركات جديرة بمواصلة المجهود الاستثماري الضخم الذي يتطلبه تطوير صناعة النفط في الجزائر .

ان هذا التحول في اتجاه السياسة الفرنسية تجاه الاستثمار الاجنبي في الصحراء الجزائرية بدأ يظهر بصورة جلية في عام ٩٥٨ ففي هذه السنة نجد الشركات

غير الفرنسية تحصل على أغلبية التراخيص الممنوحة للتنقيب ضمن مجموع التراخيص السبعة الممنوحة للشركات البترولية في فبراير ١٩٥٨ كانت شركة شل وشركة البترول البريطانية ، شركة ستنبز برفيز وشركة فليبس الامركيتين تتمتع بأغلبية هذه التراخيص التي اشتركت فيها مع شركات فرنسية .

ومن مجموع الاثني عشر ترخيصاً الذي منحته الحكومة الفرنسية في ايلول ٩٥٨ نجد الشركات الاجنبية الأخرى تعمل فيه مع الشركات الفرنسية .. فنجد شركة ستكابرا ونيومنت cutirpruice -Nemoontx الاميركيتين ونجد شركة البترول البريطانية وشركة ستبز برفز وفليبس وشركة دلهي الكندية وستندارد اويل اف انسديانا الاميركية وشركة اسوينا الايطالية ومجموعة شل وشركة ستندارد اويل اف نيوجوسي تحصل على أغلبية هذه التراخيص أما الشركات الفرنسية فلا تسيطر إلا على القليل منها .

قانون النفط الصحراوي .. وازدياد الاستثمارات الاجنبية في صحراء الجزائر

في أواخر عام ١٩٥٨ اصدرت الحكومة الفرنسية قانون النفط الصحراوي الذي ينظم العلاقة بين الحكومة والشركات صاحبة الامتيازات ضمن قاعدة اقتسام الأرباح مناصفة بين الشركات والحكومة لمدة ٢٥ سنة .

وقد لاقت الأوساط الصناعيه والمالية الاجنبية صدور هذا القانون بارتياح بالغ فنراها بعد ذلك تتهافت على الاستثمار في الصحراء ، وفرنسا (تميزت سنوات ١٩٥٨ - ١٩٥٩ باقدام الاحتكارات المالية الاميركية والاوربية على شراء الاسهم الفرنسية خاصة بعد التأكد من مغانم الصحراء) . فلقد جاء في تقرير المجلس الاقتصادي الفرنسي لعام ١٩٥٩ ان الاستثمارات الاجنبية في فرنسا إزدادت في الاشهر الاولى الثلاثة من هذا العام حين بلغ مجموعها ٢٢١ مليون دولار أي مايعادل ١٦٥ مليار فرنك فرنسي ، وإزدادت هذه الاستثمارات الى شهر يوليو ٩٥٩ حتى بلغت ٣٣٨ ١/٣ مليون دولار مايعادل ٢٦٥ مليار فرنك

فلقد إزدادت الرساميل السويسرية المستثمرة في فرنسا من ١ ١/٩ مليون دولار في ٣٠/٦/ ٩٥٩ الى ١٦٨ مليون دولار ٣٠/١٠/٩٥٩ أما الرساميل الالمانية المستثمرة فانها إزدادت من ١٥ ١/٥ مليون دولار الى ٢٣/٩٧ مليون دولار لنفس الفترة والرساميل الاميركية المستثمرة في فرنسا إزدادت من ٤٩ ١/٣ مليون دولار الى ٦٩،٤٧ مليون دولار لهذه الفترة .

ان هذه الاستثمارات كانت موجهة بصورة رئيسية الى صناعة النفط بصورة مباشرة او غير مباشرة . حيث نراها كانت تتم على شكل مساهمات في رساميل الشركات البترولية او شراء اسهمها في البورصة الفرنسية .

ان العوامل التي أدت الى هذا الازدياد في الاستثمارات الاجنبية في فرنسا عديدة ومن أهمها ، ان شراء الاجانب للاسهم وقيم الممتلكات العقارية الفرنسية او الاسهم في البورصة الفرنسية لاتخضع لأي رقابة قانونية ، لأنه لايتطلب أي ترخيص خاص من السلطات الماليه الفرنسيه . هذا الى جانب كون السلطات المالية والبترولية في فرنسا كانت تبذل في هذه الفترة قصارى جهودها لأغراء الرساميل الاميركية والاوربية للاستثمار في فرنسا وخاصة في قطاع البترول .

فنرى مكتب البحث عن البترول الحكومي يوسع الترخيصات التي كان يقدمها الى الرساميل الاوربية والاميركية فقام بتقديم العروض الكثيرة للشركات الاميركية والالمانية الغربية ، فنجده يشترك مع ستندارد اويل اف نيوجرسي ومع الشركة الالمانية (الفرات) التي تعتبر من اكبر الشركات الالمانية المهتمة بشؤون البترول . حيث تملك معملين للتكرير في المانيا كما تشترك مع الشركة الايطالية ايف التي تسيطر عليها المجموعة الاحتكارية ايديسن .

ان دخول الشركات الاميركية والالمانية كان نقطة تحول بالنسبة لأشتراك الرأسمال الاجنبي (غير فرنسي) في استثمار الصحراء خاصة وانه قد تم بعد هذا الدخول اندماج ١٨ بنكاً « فرنسياً والمانياً لأجل المساهمة في الشركات البترولية

الصغيرة ، كما تم من جهـــة اخرى عقد اتفاقية بين الحكومة الاميركية والحكومة الفرنسية لتشجيع حرية استثمار الراساميل وتنقلها بين البلدان .

ومما تجدر الاشارة اليه ، انه لم يوقع على أية اتفاقية من هـذا النوع بين فرنسا واميركا منذ عام ۱۷۷۸ حيث كان التعامل يجري بين البلدين على اساس العرف . الا انه بعد ازدياد الرساميل الاميركية المستثمرة في منطقة الفرنك ، وخاصة في البلدان الخاضعة لفرنسا اصبحت مثل هذه الاتفاقية ضرورية بالنسبة لهذه الرساميـل نظراً لعـــدم الاستقرار المالي الذي كانت تعـاني منـــه فرنسا في تلك الفـــترة .

وقـــد احتوت هذه الاتفاقية على عشرة مواد ، وبروتوكول حددت فيها الشروط والضمانات التي تخص اقامة الاشخاص والمؤسسات والشركات في كل من البلدين . وان اهم مواد هذه الاتفاقية هي المواد الثلاثة الاولى التي تبين بصورة واضحة مساعدة اميركا للجمهورية الفرنسية للخروج من الازمـــة الاقتصادية التي سببتها الحرب الجزائريـــة وذلك عن طريق القروض المالية وتشجيع الرساميل الخاصة على المساهمة في استثمار ثروات الصحراء الجزائرية .

فلقد نصت المادة الاولى من هذه الاتفاقية على ان كلا البلدين يقبل بمعاملة مواطني وشركات البلد الآخر معـاملة ممـــاثلة لتلك المعـاملة التي يمنحها لمواطنيه انفسهم فيما يخص بنشاطاتهم التجارية والصناعية والمالية .

امـــا المـادة الثالثة ، فانها نصت على اهمية تنقل الرساميل الاستثمارية بين البلدين ، وضرورة مراعـاة القانون الدولي في معاملة وحمـــاية الاشخاص ، والممتلكات والمصالح التي تعود الى مواطنيهم .

ان هذا الاتجاه الذي بدأ يتضح عام ١٩٥٨ / ١٩٥٩ اصبح في السنوات التالية اكبر وضوحاً بحيث ان الرساميل الاميركية والاوربية والالمـانية بصورة خاصة ، وجدت الضمانات الـكافية للاستثمار في منطقة الفرنك . خاصة في البحث

واستخراج البترول في الجزائر والمناطق الافريقية الأخرى مثل القابون وموريطانيا .. الخ .

والجدول التالي يبين لنا الاستثمارات الاجنبية في منطقة الفرنك وازديادها باستمرار في سنتي ٩٥٨ - ٩٥٩ .

(جدول يبين الرساميل الأجنبية المستثمرة في فرنسا)

« بلايين الدولارات »

مصدر الرساميل	١٩٥٨	١٩٥٩
سويسرا	٥ /٢٣	١٦٨/٠٤
اميركا	٤٩/٣١	٦٩/٤٨
دول البلوكس	١/٧١	٣٧/٧٨
المانيا الفيدرالية	٧ /٧	٢٣/٩٧
البلاد المنخفضة	٩/٩٥	٢٠
المنطقة الاسترلينية	٩/٦٩	١٦/٦٩
كندا	٠/٩٠	٥/١٧
ايطاليا	٢/٠٢	٣/٥٥
دول مختلفة	١/٩٢	٣/٦٨

جريدة لموند الفرنسية بتاريخ ٢١ / ١٢ / ١٩٥٩ .

لقد سبق لنا ان تحدثنا عن مكتب البترول الحكومي ، ودوره في اخراج الصناعة النفطية الجزائرية الى حيز الوجود ، كما رأينا الطرق والاساليب التي اتبعها في تنفيذ البرامج التي وضعت له في ميدان الصناعة النفطية ، ورأينا الدور الذى لعبته الخطط الخمسية التي وضعها واشرف على تنفيذها في تطوير هذه الصناعة وارساء اسسها كما رأينا بعد ذلك تطور اعمال الكشف والحفر والنتائج الاولية التي ادت اليها هذه الأعمال . وبعد ان رأينا مصادر الاستثمارات التي تتطلبها هذه الصناعة من مراحل تطورها المختلفة .. سنحاول في الصفحات القادمة ان نبين مقدار مساهمة كل من هذه المصادر في الجهود الاستثماري الذي تطلبه هذا التطور والمبالغ المستثمرة ، وتوزيع هذه الاستثمات على القطاعات المختلفة لصناعة النفط وتطورها .

ان الخطط الخمسية التي وضعها مكتب البحث عن البترول للبحث واستخراج المواد الهدروكاربونية كانت الاطار الاساسي الذي تطورت فيه الصناعة النفطية ولهذا سنحاول عرض هذه الخطط الخمسية ، وتتبع تطور الاستثمارات التي سمحت للصناعة النفطية في الجزائر ان تقفز هذه القفزة الكبيرة لتصل الى ما هي عليه اليوم وتحقق هذه النتائج الباهرة خلال فترة وجيزة لم تتجاوز خمس عشرة سنة .

أولاً ـ الخطة الخمسية الاولى ١٩٤٦ - ١٩٥١

ان هذه الخطة كانت تهدف لتنظيم جهاز الكشف والتقنيب والقيام باعمال الكشف الجيولوجي الأولية . ولهذا نراها اول ما قامت به هو العمل على تأسيس شركات بترولية وتشجيع تأسيس مثل هذه الشركات للقيام باعمال الكشف والتنقيب .

ففي هذه الفترة أسست الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر التي لعبت دوراً رئيسياً في اخراج صناعة النفط في الجزائر الى حيز الوجود ، ومن بعد في تطويرها .

قدرت الاستثمارات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة الاولى بمبلغ ٥٦ مليار فرنك بقيمة (عام ١٩٤٧) أي حوالي ٤٥٠ مليار بقيمة ١٩٥٨ . وكانت حوالي ٥٠٪ من هذا المبلغ مخصصة للجزائر وبلغت المصروفات على الكشف والحفر عام ١٩٤٥ - ١٩٤٦ حوالي ٢/٨ مليار فرنك .

وقد كانت هذه الخطة الاولى ، خطة دراسية شاملة لتنظيم الكشف وتكوين الشركات ، التي كانت تأخذ على عاتقها مهمة تنفيذ برنامج الخطة . ولهذا نجد الخطة الثانية تعمل على ضوء النتائج الجيولوجية التي حصلت عليها من خلال تطبيق الخطة الاولى .

الخطة الخمسية الثانية - ١٩٥١ - ١٩٥٥

ان هذه الخطة اعتمدت بدورها على الرساميل العامة الى درجة كبيرة الا اننا نلاحظ في هذه الفترة ان الرساميل الخاصة بدأت تهتم بالاستثمارات في صناعة البترول ، اذ تأسست شركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء وشركة البترول الجزائرية بالاشتراك بين الرساميل العامة والرساميل الخاصة الاجنبية - مجموعة شل - والشركة الفرنسية للبترول في الجزائر . التي اسستها شركة البترول الفرنسية التي تملك ٨٥ ٪ من رأسمالها ، بالاشتراك مع شركات فرنسية خاصة أخرى .

بلغت الاستثمارات في هذه الفترة . حوالي ٤٠ مليار فرنك ساهمت الرساميل العامة بنسبة ٦٩ ٪ منها والرساميل الخاصة ساهمت بنسبة ٣١ ٪ (وكانت نسبة ١٢ ٪ منها تعود الى مساهمات الرساميل الخاصة الاجنبية) .

ان الخطة الثانية اهتمت كما رأينا سابقاً بتطور عمليات الكشف والتنقيب المكتشفة فنجد توزيع هذه الاستثمارات على السنوات الخمس المشمولة بالخطة كالآتي :-

الاستثمارات في عمليات الكشف والحفر في الجزائر

(من ١٩٥١ - ١٩٥٥ - بملايين الفرنكات) (قيمة ١٩٥٩)

السنوات	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥
أعمال الكشف البيولوجي والجيوفيزيائي وحفريات الاستخراج وتجهيز الحقول ... الخ .	٣١٠	٩٤٠	٣٧٨٠	١٠٠٨٠	١٣٣٣٠

المصدر - **الصحراء** - كراسات مجلة بيف الفرنسية - كراسة رقم ١ فبراير - مارس **١٩٦٠**

كما نلاحظ من هذا الجدول ان سنوات ما بعد ٩٥١ رأت تطوراً وتوسعاً كبيرين في اعمال الكشف والحفر فنجد الاستثمارات تزداد من ٣١٠ مليون فرنك عام عام ٩٥١ الى ١٣ مليار فرنك عام ١٩٥٥

وفي الواقع ان هذه الخطة قد اهتمت بالتأكد من المعلومات الجيولوجية التي حصلت عليها الخطة الاولى وتوسيع أعمال الكشف ، كما شهدت تكوين شركات جديدة للقيام بالبحث عن البترول ، خاصة وان النتائج التي اظهرتها الدراسة الجيولوجية لطبقات الأرض في الصحراء الجزائرية واكتشافات حقول الغاز الطبيعي كانت دلائل مشجعة لتكوين شركات جديدة وبدأت في هذه الفترة خرافة عدم ملائمة التركيبات الجيولوجية علاوة لتراكم النفط في الجزائر تنهار شيئاً فشيئاً أمام الحقائق الجيولوجية التي اثبتتها عمليات التحري والحفر . وما

ان حل عام ١٩٥٦ مع وضع الخطة الخمسية الثالثة حتى بدأت المجهودات الكبيرة (التي يذلتها الشركات البترولية الأولى بمساعدة مكتب البحث عن البترول) تعطي ثمارها . وبدأت اخبار اكتشاف حقول النفط تنهال على المكاتب المركزية للشركات .

كان أهم مايميز هذه الخطة هو التغير الذي بدأ يحدث بالنسبة لمصادر الاستثمارات النفطية . ففي بداية هذه الخطة نرى انه بعد ان كانت هناك وخلال فترة الخطة الأولى خمس شركات بترولية في الصحراء . . أصبحت حوالي ٢٥ شركة تعمل في ميادين الكشف والتحري عن البترول في الصحراء ، تمول من مصادر مختلفة .

وقد أرصدت هذه الخطة حوالي ٣١٠ مليار فرنك تستثمر خلال سنوات الخطة الخمسة .. وكان يتوقع كذلك زيادة في مساهمة الرأسمال الخاص الفرنسي .. والاجنبي في تمويل الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الخطة . فكانت الرساميل العامة تكون حوالي ٥٠ ٪ من مجموع الاستثمار وان نسبة الـ ٥٠ ٪ الباقية تساهم بها الرساميل الخاصة .

وكانت مصادر الاستثمارات في هذه الخطة كالآتي :

٢٥ مليار فرنك تساهم بها الرساميل الفرنسية الخاصة .

٢٥ مليار فرنك تساهم بها الرساميل الفرنسية للبترول .

٣٥ مليار فرنك تساهم بها الرساميل الاجنبية .

١٦٥ مليار فرنك تساهم بها الرساميل العامة .

وكانت قد وزعت هذه الاستثمارات على العمليات المختلفة في سنوات الخطة كالآتي :

(جدول الاستثمارات البترولية في السنوات ١٩٥٦ - ١٩٦١)

« بملايين الفرنكات قيمة ١٩٥٩ »

السنوات	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
مصروفات الكشف الجيولوجي الجيوفيزيائي والحفر والاستخراج... الخ .	١٧٥٣٠	٢٤٤٦٠	٢٩٩٢٠	٤٠٠٠٠	
مصروفات الاستغلال وحفريات تجديد الحقول وبنـكات التجميع واستثمار الحقول .	١٤٧٠	١٠٦٠٥	٣٢٥٥٠	٥٣٠٠٠	
النقل		١٦٨٠	١٣٨٦٠	٥٨٠٠٠	
المجموع	١٩٠٠٠	٣٦٦٤٥	٧٦٣٣٠	١٦١٠٠٠	

المرجع السابق

ان هذه الخطة تميزت بتوسع أعمال البحث والحفر ، وقدوم رساميل وشركات جديدة للتنقيب والأستخراج والتنقل والأستثمار . ففي هـذه الفترة نرى إزدياد الرساميل الخاصة الاجنبيـة خاصة منذ نهاية ٩٥٩ ، حيث بدأت الرساميل الخاصة الفرنسية تحجم عن استثمار المزيد من الأموال في البترول بعـد الازمة الحادة التي لاقتها الاسهم البترولية في البورصة الفرنسية .

CLICHE O.C.R.S.

SOUDURE DU PIPE A IN AMENAS

كما انه في هذه الخطة بدىء في بناء جهاز الأستخراج والنقل وبدأت بعض الشركات بالأستخراج وتصدير ناتجها الى فرنسا بواسطة النقل في القطارات . ومع عام ٩٦٠ نجد الرساميل الاجنبية تتوغل بصورة كبيرة .. ولهـــذا فاننا سنبحث هاتين السنتين الاخيرتين بمعزل عن الخطة ونحاول دراسة الاستثمارات بالتفصيل خلال عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ .

جدول يبين الاستثمارات البترولية من ٩٤٦ الى ١٩٦٠

الاستثمارات البترولية في الجزائر لفترة ٩٤٦ – ١٩٦٠
(حسب قيمة الفرنك الحالية)

القطاعات المختلفة	المبلغ بملايين الفرنكات	النسبة المئوية من مجموع الاستثمارات
الجيولوجيا	٨٧	٤ ٪
الجيوفيزياء	٨٠٠	٤٠٪
الحفريات	١١٢٧	٥٦٪
المجموع	٢٠١٤	

الاستثمارات حسب المتر المحفور للتنقيب : ٣٠٢٠ فرنك جديد .

الاستثمارات والتنقيب بحسب الطن السنوي لانتاج النفط ١١٠ فرنك جديد .

الاستثمارات والتنقيب بحسب الطن المكتشف والممكن استخراجه ٢ فرنك جديد

الاستثمارات الاجمالية لفترة ١٩٤٦ - ١٩٦٠

بملايين الفرنكات الجديدة

القطاع	المبلغ	النسبة المئوية
التنقيب	٢٠١٤	٤٣
الانتاج	١٥٠٣	٣٢
النقل	١١٩٠	٢٥
المجموع	٤٧٠٧	

الاستثمارات حسب الطن السنوي لانتاج النفط

فرنك جديد لكل طن

القطاع	
التنقيب	١١٠
الانتاج	٨٠
النقل	٧٠
المجموع	٢٦٠

المصدر : ــ مجلة اخبار النفط الفرنسية عدد ٣٢٤ .

وضعية ، واتجاهات الاستثمارات البترولية

في سنتي ١٩٦٠ - ١٩٦١

إن أهم مايميز هذه الفترة هـي النتائج العظيمة التي حققتهـا الجهود المتواصلة والتي ادت لزيادة الموارد البترولية .

لقد كانت في هذه الفترة خاتمة لمرحلة التوسع في التنقيب الذي عرفته منطقة الفرنك كما ارادتها السلطات العامة في خططها الثلاث منذ عام ١٩٤٦ وكما ساعدت نجاحات التنقيب والاكتشافات الكبيرة في الصحراء عام ١٩٥٦ على تحقيقها .

لقد حدث في هذه الفترة تطور وتحسين كبيران في ميدان التنقيب والحفر والاستخراج حيث تميزت صناعة النفط في هـذه السنة بتحسين كبير في الكفاية الاقتصـادية ، والتنقيب والحفر . ففي الوقت الذي كانت هذه الصناعة في بداية عهدها ، لاتتوفر لها سوى امكانيات فنية قليلة كانت تجعل تكاليف التنقيب والحفر باهظة بالنسبة لما تكلفه في المناطق البترولية الاخرى في العالم . فاننا نجدهـا في الوقت الحاضر تتمتع مع مراعاة الاختلافات الجغرافية بنفس الكفاية الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الصناعة في المناطق الاخرى . هذا بالاضافة الى أن النتائج التي حصلت عليها الشركات العامة تتحسن باستمرار . فانه يمكننا أن نقول : أن الصناعة النفطية في الجزائر قد بلغت عام ١٩٦٠ مرحلة الانتاج المربح . واحتلت مكانة لائقة في عالم الصناعة النفطية العالمية .

لقد بدأت الصناعة النفطية في الجزائر مع نهاية الخطة الثـالثة تدخل مرحلة النضج التي بدأت تسمح لهـا بالاعتماد على نفسها . ومن أهم مظاهر هذا النضج ازدياد مجموع الاستثمارات المرتبطة بمرحلة الانتاج بالنسبة لمجموع الاستثمارات الخاصة بالتنقيب ، هذا الازدياد الذي يظهر بصور خاصة في ازدياد نسبة حفريات توسيع الحقول المنتجة بالنسبة لحفريات التنقيب . كما يظهر هذا النضج في التحسن الكبير

الذي طرأ على العلاقة بين مجموع الدخل الاجمـالي ومجموع الاستثمارات وظهور الاتجـاه الى تعادلها .. وتفوق نسبة الدخل على الاستثمار في السنوات القادمة . ولو أن مساهمة الرساميل الجديدة الخـارجية لاتزال مستمرة الا ان نسبة هذه الرساميل أصبحت ضئيلة بالنسبة لمجموع الاستثمارات ، هذا بالاضافة الى أن الضرائب والارباح المدفوعة من قبل الشركات المنتجة في هذه السنة والسنوات المقبلة ، سوف تتجاوز بدون شك مجموع الموارد الخارجية التي تحتاج اليهـا هذه الشركات لتنفيذ برامجها الاستثمارية مع ملاحظة أن هذه المساهمة تتأتى اكثر فأكثر من الشركات غير الفرنسية ، وهذا مايكون مورداً لعملات صعبة تحتاج اليها الصناعة للحصول على ماتحتاجه في الاسواق غير الفرنسية .

ان الاستثمارات البترولية في الصحراء بلغت حدها الاقصى في فترة ١٩٥٨ - ١٩٦٠ حيث أن استثمارات التنقيب والبحث بدأت تستقر في أعلى مستوى وصلت اليه في عام ١٩٥٨ واستثمارات التطوير والتوسع والاستخراج والنقل بلغت مستواها الاعلى في نهاية عـام ١٩٥٩ وان مستوى الاستثمار الذي حققته صنـاعة النفط في سنوات ١٩٥٨ - ١٩٦٠ بـدأ يظهر امكانية تحديد مستوى ثابت للاستثمارات اللازمة لتطور متكافيء لصناعة النفط الجزائري . فالاستثمارات التي كانت تتحمل عبئها الاكبر الرساميل العـامة .. (والتي كانت الاساس لتطور الصناعة النفطية حتى عام ١٩٥٦) بدأت تتحمل قسما كبيراً منها الرساميل الخاصة وخاصة في عام ٩٥٩ .

كما ان اتجاها قويا لمساهمة الرساميل الاجنبية بدأ يظهر منذ عام ١٩٥٩ فمنذ هذا التاريخ بدأت المجموعات البترولية غير الفرنسية بتشجيـع من السلطات الفرنسية ، وبرغبة منها بالدخول في منـاطق انتاجية جديدة في المساهمة بالاستثمارات البترولية بصورة مستمرة كما أن هـــذة الفترة تميزت بظهور التمويل الذاتي واستثمارات الشركات . حيث بدأت الشركات تعيد استثمار ارباحها بصورة متزايدة .

ان اكتشاف حقول النفط والغاز الطبيعي يتطلب في حد ذاته الاستمرار في التنقيب والحفر فنجد مثلاً ان هناك نسبة معينة تتبع في صناعة النفط بين الانتاج والاحتياطي . ولهذا وجب الاستمرار في الكشف وتحديد الاحتياطى واكتشاف احتياطات اخرى من النفط والغاز وان المحافظة على نفس المستوى في التنقيب الذي حققته الشركات العاملة في الصحراء في فترة ١٩٥٨ - ١٩٦٠ ولرفع هذا المستوى يتطلب التوسع في مناطق أخرى غير المناطق المكشوفة . أي توزيع التنقيب على كل المناطق في الشمال والجنوب وحتى في الحفر البحري (والذي لم يبدأ حتى الآن في الجزائر) وذلك لاحداث تعادل ملائم بين نسبة الانتاج ونسبة نمو الاحتياطي .

ان اهم المميزات التي ظهرت في عام ١٩٦٠ هو الاتجاه الجديد الذي بدأ يظهر في الصناعة النفطية الفرنسية بصورة عامة وخاصة في الجزائر بازدياد الانتاج، قد استحدث مشاكل جديدة لم تكن تعرفها هذه الصناعة . قبل هذه الفترة ولهذا نجدها تواجه متطلبات جديدة أهمها :

١ - تنويع مناطق التنقيب وتوسيعها لتحقيق ضمان واستمرار الانتاج بصورة متكافئة في حدود ٣٥ - ٥٠ مليون طن للسنوات المقبلة (١٩٦٥) .

٢ - تهيئة الاسواق لتصدير الخام الجزائري بصورة متزايدة الى الاسواق غير الفرنسية (الاوربية والاميركية) والتي تبلغ ابتداء من ١٩٦٠ حجما متزايداً وايجاد منافذ اخرى في السوق الداخلية الفرنسية لاستيعاب كميات اكبر من النفط الخام الجزائري .

٣ - العمل على توزيع الارباح على المستثمرين مع مراعاة الشركات البترولية لضرورة المحافظة على مستوى لائق للرأسمال الاحتياطي على شكل ممتلكات جاهزة للاستثمار تكون الضمان الاساسي لاستمرارية انتاجها بصورة مضمونة .

٤ - مواصلة الدراسة والعمل لتطوير واستغلال حقول النفط والغاز والمواد الهيدروكابونية الخفيفة (الغازولين) من الصحراء للانتفاع بصورة اقتصادية وفي الوقت الملائم لاستخراج وتسويق هذه المواد الاولية .

٥ - العمل على تنظيم الشركات على ضوء مستوى التطور العام للصناعة النفطية فمستوى الانتاج الحالي يعطي احسن دليل على نجاح المجهودات السابقة ويعطي أضمن اساس لمواصلة الجهود اللازمة لتحقيق هذه الاهداف الجديدة التي ترمي الى تحقيقها الصناعة النفطية .

لقد بلغت الاستثمارات البترولية في الجزائر عام ٩٦٠ حوالي ١٥٧٧ مليون فرنك جديد ، موزعة على مختلف القطاعات وكانت استثمارات هذا العام بالنسبة لعمليات التنقيب مقاربة جداً لما كانت عليه عام ١٩٥٩ . وهذا مايؤكد حقيقة استقرار هذا المستوى من الاستثمار في قطاع التنقيب منذ عام ١٩٥٨ .

وفي هذه السنة نجد الشركات تركز مجهوداتها بالاضافة الى تطوير المناطق (المكتشفة في عام ٩٥٩) في اعمال الكشف عن مناطق اخرى مثل مناطق العرق الكبير الشرقي وحوض تندوف في غرب الصحراء ، والعرق الغربي وبلغ مجموع الاستثمارات في هذا القطاع لهذا العام ٤٠٤ مليون فرنك جديد (كان هذا المبلغ ٣٩٣ مليون فرنك جديد عام ٩٥٩) وزعت على اعمال التنقيب كما يلي :

الاستثمارات بالتنقيب بملايين الفرنكات الجديدة

الجيولوجيا	١٤
الجيوفزياء	١٦٧
حفريات التحري	٢٢٣
المجموع	٤٠٤

المصدر : — مجلة اخبار النفط الفرنسية عدد ٣٠٢

وعلى سبيل المقارنة فان مصروفات التنقيب في المناطق الاخرى من منطقة الفرنك كانت تبلغ لنفس السنة . بالنسبة لفرنسا ١٥٦ وافريقيا ١٢٧ .

تجهيز الحقول للانتاج والنقل :

استمرت في هذه السنة المجهودات التي بدأت بها الشركات منذ عام ٩٥٩ لتجهيز الحقول المنتجة بالتجهيزات اللازمة واستخراج كميات متزايدة من البترول ولذلك فانها قامت باستثمار الاموال اللازمة لتنفيذ برامجها في عام ٩٦٠ ، كما أن حفريات التطوير ، وتوسيع الحقول استمرت في هذه السنة .

اما في ميدان النقل ، فقد قامت الشركات في هذه السنة بالاستثمارات لاتمام وضع الانبوب الذي يربط عين اناس بميناء الصخيرة ، (التونسي) لنقل بترول الحقول الشرقية (العجيلة وزرزاتين وتكنتورين) وللبدء في الاعمال الاولية لوضع انبوب نقل الغاز الطبيعي الذي يربط حقول حاسي الرمل بمدينة ازرو (في غرب الجزائر) ولاتمام الاعمال الضرورية لبدء النقل بالانبوب الذي يربط واد الحمراء بميناء « بجاية » لنقل بترول حقل حاسي مسعود وبلغ مجموع الاستثمارات في هذه الميادين الثلاثة ١١٧٣ مليون فرنك جديد كانت موزعة كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول يبين الاستثمارات في تجهيز الحقول وحفريات التطوير والنقل

بملايين الفرنكات

الحفريات	٣٣٣
التجهيزات	٢٢٢
النقل	٦١٨
المجموع	١١٧٣

المصدر : — مجلة اخبار النفط الفرنسية عدد ٣٠٢

وعلى سبيل المقارنة . لقد كانت هذه المصروفات بالنسبة للمناطق الاخرى في منطقة الفرنك ٢٢٥ بالنسبة لفرنسا و ٣٢ بالنسبة لافريقيا .

وبهذه المناسبة من المفيد عرض مجموع البرنامج الاستثماري لكل منطقة الفرنك لبيان الاهمية التي احتلتها الاستثمارات في الجزائر . ضمن مجموع ٣٤٨٠ مليون فرنك جديد كان مجموع الاستثمارات في الجزائر ١٥٧٧ مليون فرنك أي أن أكثر من نصف الاستثمارات البترولية الفرنسية كانت في الجزائر . أما توزيع الاستثمارات الاجمالية على مختلف القطاعات بالنسبة لكل منطقة الفرنك فانها كما يبينها الجدول الآتي :

مجموع الاستثمارات البترولية الفرنسية، لعام ١٩٦٠
بملايين الفرنكات الجديدة

اعمال التنقيب	٦٨٧
اعمال التطوير وتوسيع الحقول	٤١٣
تجهيز الحقول وبناء وسائل النقل	١٠١٧
تجهيزات عامة	١٠٥
استثمارات أخرى	
في صناعة التكرير والتوزيع وتبريد الغاز الطبيعي والبتروكيماء	١٧٥
استثمارات مباشرة في البتروكيماء	٢٠
التنقيب في المناطق ، خارج منطقة الفرنك	٤٢
الاستخراج خارج منطقة الفرنك	٣
اعادة القروض	١٨
المجموع	٢٤٨٠

ويمكن ان نلاحظ في هذا الجدول أن الاستثمارات البترولية الفرنسية لعام ٩٦٠ بلغت في ميدان التنقيب حوالي ٧٢٩ مليون فرنك جديد . (استثمر منها في الجزائر ٤٠٤ مليون فرنك جديد) . وفي ميدان تجهيز الحقول للانتاج بوسائل النقل بلغت الاستثمارات حوالي ١٤٣٠ مليون فرنك جديد . استثمر منها في الجزائر ١١٧٣ مليون فرنك جديد أي انه من مجموع ٣١٥٩ مليون فرنك استثمرت في هذين القطاعين وفي كل مناطق الاستثمارات الفرنسية استوعبت الجزائر مبلغ ١٥٧٧ مليون فرنك أي حوالي ٧٦ ٪ تقريباً ، وهذه النسبة العالية التي استوعبتها الجزائر من مجموع الاستثمارات الفرنسية يعود الى ان الجزائر هي أهم منطقة بترولية في كل منطقة الفرنك سواء من حيث الاحتياطي المكتشف او من حيث الانتاج السنوي ، او من حيث عدد الشركات العاملة في الجزائر ، ورساميلها .

استمرت الشركات البترولية العاملة في الجزائر في اعتمادها على المصادر التقليدية لإستثماراتها إلا اننا نلاحظ في هذه السنة ان المصادر الداخلية لشركات الرأسمال الاجتماعي وإعادة استثمار الارباح ، بدأت تساهم بنسبة أكبر في تمويل هذه الاستثمارات كما ان الرأسمال الخاص الفرنسي بدأ يحتل مكانة أفضل بالنسبة لما يساهم به من مجموع الاستثمارات إذ تجاوزت نسبة مايشارك به الرأسمال الخاص تلك النسبة التي يشارك بها الرأسمال العام كما ان الرساميل الاجنبية بدأت تساهم بصورة متزايدة في تمويل هذه الشركات بالاستثمارات الجديدة . أما القروض المالية التي عقدتها الشركات فانها وان كانت لاتزال مهمة إلا انها بدأت تحتل مكانة ثانوية ، إذا ماقارناها بما كانت عليه في السنوات الماضية . وسوف نحاول عرض هذه المصادر ومقدار مساهمة كل منها في مجموع الاستثمارات البترولية لهذه السنة ولقد كانت مساهمة كل من مصادر تمويل الاستثمارات البترولية الفرنسية لعام ٩٦٠ كما يبينها لنا هذا الجدول .

مصادر الاستثمارات البترولية عام ٩٦٠ وقيمة مساهمة كل من هذه المصادر بملايين الفرنكات

مجموع الرساميل المستثمرة من قبل الشركات	٦٢٩
الهيئات والشركات العامة	٢١٥
الشركات الاستثمارية المختصة	٨٣
الرساميل الفرنسية الخاصة	١٠٥
المجموعات البترولية الاجنبية والشركة الفرنسية للبترول	٢٢٦
مجموع الرساميل المقترضة	١٠٢٤
قروض طويلة الاجل	٥٠٥
قروض متوسطة الاجل	٥١٩
التمويل الذاتي للشركات	٩٨٨٠

ملاحظة : ان الفرق الذي يبدو لنا بين هذا المجموع والمجموع الذي رأيناه بالنسبة للاستثمارات في القطاعات المختلفة يعود الى عدم احتساب استثمارات الاطفاء للرساميل الثابتة ، والاستثمارات في الاغراض المختلفة ..

المصدر : مجلة اخبار البترول الفونسية عدد ٣٠٢

١ – التمويل الذاتي :

ان الحاجات المتزايدة للاستثمار التي تطلبها في هذه السنة تجهيز الحقول للانتاج وتجهيزها بوسائل النقل أحدث للشركات مشاكل مالية كبيرة ، لم تتمكن

من حلها إلا بزيادة نسبة التمويل الذاتي من مجموع استثماراتها ، فلقد تميزت في هذه السنة بصورة خاصة بالنسبة للشركات العاملة في الجزائر ، ببدء التوسع في الانتاج والتسويق وارتفاع عائداتها من جراء ذلك ، مما ساعدها على الاعتماد بنسبة أكبر على التمويل الذاتي .

جدول يبين عوائد الشركات البترولية ومصروفاتها
بملايين الفرنكات الجديدة

عوائد الانتاج	١٣٩٨
عوائد المساعدات الحكومية للانتاج	٢٤
عوائد اخرى	١٣٥
اطفاءات الاستثمارات	٣٣٤
المجموع	١٨٩١

ان عوائد الانتاج الاجمالية والعوائد الأخرى المختلفة (المنح والمساعدات الحكومية ، واطفاء الاستثمارات) ساعدت الشركات على الاعتماد على التمويل الذاتي لاستثماراتها بصورة اكبر (بالنسبة لبعضها) من اعتمادها على رأسمالها الاجتماعي او القروض الخارجية . فلقد ساعدت إعادة استثمار ارباح بعض الشركات على تمويل نسبة كبيرة من لستثماراتها الجديدة (٩٨٨ مليون فرنك جديد بالنسبة للشركات المنتجة في الصحراء) .

وهكذا نجد التمويل الذاتي ابتداء من هذه السنة يحتل مكانة متزايدة في تمويل الاستثمارات التي أحجمت بنوك الاستثمارات البترولية عن الاستمرار في تمويلها .

٢ – الرساميل الاجتماعية للشركات :

استمر هذا المصدر سواء على شكل مساهمات المساهمين الاصليين للشركات او مساهمات المشتركين مع هذه الشركات (في رخص التنقيب وأنابيب النقل الخ ..) في القيام بدور كبير لتمويل الاستثمارات الجديدة في التنقيب والاستخراج ، بالرغم من التنقيب في الاستثمار الذي أبدته شركات الاستثمار مما أدى الى انخفاض نسبة استثمارات هذه الشركات بأكثر من النصف عما كان عليه عام ١٩٥٩ (٨٣ مليون فرنك مقابل ١٨٠ مليون فرنك عام ١٩٥٩) كما ان هذه السنة سجلت إنخفاضاً كبيراً في مساهمات الشركات الخاصة والمؤسسات العامة في الاستثمارات الجديدة حيث حلت محلها المجموعات البترولية الاجنبية التي أخذت على عاتقها العجز الذي حدث بسبب إحجام الرساميل الفرنسية عن الاستثمار .

٣ – القروض :

ان انخفاض المبلغ الاجمالي للاستثمارات بسبب الانتهاء من العمل في عدة حقول وبداية اعتماد الشركات على التمويل الذاتي بصورة متزايدة أدت الى انخفاض مساهمة القروض الخارجية تبعاً لذلك فنجد مثلاً في هذه السنة ان مساهمة القروض الخارجية من مجموع الاستثمارات ٩٢٣ مليون هي أقل مما كانت عليه عام ١٩٥٩ (١١٨٢ مليون فرنك) .

لقد اقترضت الشركات البترولية في هذه السنة من مساهميها الاصليين مبلغ ١٧٤ مليون فرنك ، ومن المقرضين الآخرين (غير مساهميها مبلغ ٧٤٩ مليون فرنك ساهمت فيه البنوك بحوالي ٥٨٩ مليون وصندوق الودائع والرهون (الحكومي) ٣٥ مليون . وصندوق مساعدة انتاج المواد الهدروكاربونية (حكومي) بحوالي ١٢٥ مليون فرنك . وكان الجزء الكبير من هذه القروض على شكل قروض متوسطة الأجل (٥٨٩ مليون فرنك) تدفعها البنوك) .

وبعد هذا العرض يمكننا ان نرى ، ان المجهودات التي بذلتها الصناعة النفطية حتى عام ١٩٦٠ أدت الى تحقيق نتائج مهمة تبرر المجهودات المبذولة وتفتح مجالات جديدة واسعة لامكانية تطوير هذه النتائج واستغلالها وتحقيق أرباح كبيرة .

فمبلغ الاحد عشر ملياراً من الفرنكات التي استثمرت في التنقيب والانتاج منذ عام ١٩٤٥ أدت الى كشف واثبات احتياطى من النفط والغاز الطبيعي الممكن استخراجه بعد تحويل الغاز الطبيعي الى اطنان نفطية ، يتجاوز المليار طن . وان الارباح المحققة والمتوقعه في السنوات القادمة سوف تسمح باسترجاع الرساميل المستثمرة في مدة لا تتجاوز السبع سنوات .

(الخطة الاستثمارية الرابعة)

١٩٦١ - ١٩٦٥

وبعد ان تتبعنا الخطط الثلاثة الاولى التي وضعها ونفذها مكتب البحث عن البترول .. وبعد ان رأينا وضع الاستثمارات واتجاهاتها عام ١٩٦٠ . سنلقي نظرة سريعة على الخطوط العامه للخطة الاستثمارية الرابعة .. مع التركيز على السنتين الاوليتين من سني الخطة .

لقد شملت الخطة الرابعة كافة القطاعات البترولية من التنقيب الى النقل . الا انها تميزت عن غيرها من الخطط السابقة وذلك بازدياد نسبة الاستثمارات المرصودة للقطاعات الاخرى من الصناعة البترولية ، مثل التكرير والتسويق ، والصناعات البتروكمياوية . كما تميزت هذه الخطة بزيادة في نسب الاستثمارات التي رصدت للبحث عن البترول خارج منطقة الفرنك .

ان اتجاه هذه الخطة الجديدة وان كان في أساسه مواصلة تثمير وتطوير ما

حققته الخطط السابقه إلا ان الأهداف التي عمدت هـذه الخطة الى تحقيقها تختلف في بعض اتجاهاتها ، عن الخطط السابقه . فمن تطوير الانتاج في حدود الامكانيات التكنيكية والمالية المتوفرة التي عملت على تحقيقه الخطط السابقه اصبح هـدف هذه الخطة الجديدة هو القيام باعمال تمكن من استمرارية تطور الانتاج وتحقيق انتاج اقتصادي اقصى بادنى حد من التكاليف .

ويمكن ان نلخص مهام هذه الخطة بالنقاط التاليه :

١ – استمرار تطوير وتوسيع التنقيب في الجزائر وخاصة في المناطق الشمالية التي (توقفت فيها اعمال التنقيب منذ عام ١٩٥٤) وفي المناطق الأخرى من منطقة الفرنك في افريقيا .

٢ – مواصلة أعمال الكشف والتنقيب في فرنسا على نفس المستوى الذي بلغته عام ٩٦٠ دون اي انخفاض في مقدار الاستثمارات الخاصه في هذا القطاع .

٣ – مواصلة مكتب البحث عن البترول والمؤسسات العامة لاعمال البحث والتنقيب وتوسيع هذه الاعمال وذلك بالقيام بدراسة اوسع وادق للاحواض الرسوبيه المكتشفة في منطقة الفرنك .. وبصورة خاصة في فرنسا وشمال الجزائر . هذا بالاضافة الى اهتمام الشركات الخاصة في ميدان البحث والتنقيب . كما اسندت الى المكتب مهمة القيام بتوسيع مساهمته المالية والفنية في الشركات الاخرى ، وخاصة في المناطق الصعبة التي تكون فيها الاخطار عائقاً لتطور اعمال الشركات الخاصة .

٤ – يجب على الشركات البترولية الفرنسية العاملة في الجزائر وبصورة خاصة الشركات الفنيه منها – الحفر – الجيوفزياء – ان توسع نطاق اعمالها خارج منطقة الفرنك وذلك الخلل الذي سيحدث بين الجهاز الفني في صناعة البترول ، وانخفاض نسبة هـذه الاعمال في السنوات العشر السابقة بحيث بدأ يحدث شبه استقرار في نسبة نموها حول المستوى الذي كانت قد بلغته في اعوام ١٩٥٨ –

١٩٦٩ كما ان توسع اعمال هذه الشركات في المناطق الأخرى سوف يضمن للصناعة البترولية الفرنسيه التجارب اللازمة لهـا في المستقبل خاصة في الخدمات الفنية في الآبار والحفر المائي .

٥ – ان تطور الانتاج يتطلب مواصلة الدراسات التكنيكية الاقتصادية لتثمير الحقول المكتشفة ، بصورة خاصة فيما يخص شروط الانتاج في حقل حاسي مسعود وتهيئة وسائل نقل النفط الصحراوي في المستقبل ، ونقل الغاز الطبيعي الجزائري بواسطة الأنابيب البحرية . وتهيئة الاسواق اللازمة لهذا الغاز والاهتمام بالحقلين الرئيسين حقل حاسي الرمل ، وحقل منطقة يولينالك (قرب العجيلة) والعمل على رفع مستوى الانتاج في حقل حاسي مسعود الى مستوى ٨ مليون طن سنوياً وزيادة انتاج حقول (شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء العجيلة وزرزاتين وتكنتورين) الى معدل ٥/٩ مليون طن سنوياً . والعمل على المباشرة في بدء الانتاج في حقول العقوب والعهانة وربط هذين الحقلين بالانابيب بحقل حاسي مسعود والبدء في الانتاج في حقل حاسي الرمل بمعدل ٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً .

٦ – يجب ان تؤدي اعمال التوسع الى تحقيق معدل سنوي للانتاج يتراوح بين ٣٥ مليون طن من النفط عام ١٩٦٥ . وان تسمح اعمال الكشف والتنقيب بزيادة الاحتياطي المثبت بين عامي ١٩٦١ – ١٩٦٥ ، حوالي ٤٠٠ مليون طن من النفط مع مراعاة بقاء كلفة الانتاج في نفس المستوى الذي كانت عليه في السنوات السابقة أن لم يمكن ان تكون اقل مع التوسع في الانتاج .

اما في ميدان الغاز الطبيعي فان الاحتياطات الكبيرة المثبتة في جنوب الجزائر والتي لا تزال امكانية ازديادها كبيرة جداً فانها وان كانت لا تزال

السوق ضيقة لاستيعاب الانتاج الاقصى الممكن استخراجه فان مهمة الخطة تكون في العمل على الاسراع في توفير وسائل نقله الى الأسواق الأوربيه والعمل على توفير الشروط اللازمة لاستخراج معدل سنوي لايقل عن ٣٠ مليار متر مكعب سنوياً .

٧ - أما في الميدان المالي فان المهمة الاولى التي سوف تواجه الشركات خلال مدة الخطة هي الحاجة المتزايدة للتمويل الذاتي ، وتوزيع الارباح بصورة كافية لجذب وتشجيع الادخار الخاص للاستثمار في صناعة البترول . كما ان المهمة الملحة الثانية التي تواجهها هذه الشركات هي مواصلة استثماراتها من القيام بكشوف وتحريات جديدة لازمة للمحافظة على احتياطاتها من النفط والغاز الطبيعي وزيادتها والاستثمارات الجديدة التي يتطلبها تكاملها الضروري وخاصة في ميدان التسويق .

ان الوضع المالي للشركات العاملة في الصحراء (والتي بدأ الكثير منها يستفيد بصوره مباشرة او غير مباشرة من الانتاج المتزايد للبترول والغاز الطبيعي) يمكنها مع بقاء ظروف اقتصادية طبيعية من مواجهة ظروف صناعة النفط العالمية ، خاصة بسبب الثغرات العضوية التي حدثت في هذه السنوات الاخيرة بالنسبة لهذه الصناعة وشبه الاشباع الذي يسيطر على السوق العالمية للبترول . والتقدم في ميدان التطور والتوسع .

وقد بلغ مجموع الاستثمارات البترولية الفرنسية في منطقة الفرنك وخارجها لعام ١٩٦١ ، ٢٢٠٢ مليون فرنك جديداً كان موزعاً على القطاعات المختلفة كالآتي :

منطقة الفرنك	ملايين الفرنكات
التنقيب	٦٨٦
توسيع وتطوير الحقول	٢٩٦

تجهيز الحقول والنقل	٦٦٩
تجهيزات عامـــة	٩١
استثمارات في صناعة التكرير والتسويق وتبريد الغاز الطبيعي والبترو كمياء	١٦٣
التنقيب خارج منطقة الفرنك	٦٦
الانتاج خارج منطقة الفرنك	١
دفع القروض	٢٣٠
المجموع	٢٢٠٢

وكانت مصروفات التنقيب موزعة على أعمال التنقيب المختلفة كالآتي :

الجيولوجيا	٠٣٨	مليون
الجيوفزياء	٢٨٣	مليون
حفريات التحري	٤٣١	مليون

أما مصروفات الأنتاج فكانت موزعة بالشكل التالي :

حفريات	٢٩٦	مليون
تجهيزات	٣٠٩	مليون
بناء الأنابيب والنقل	٣٦٠	مليون

وكانت حصة الجزائر من هذه الاستثمارات هي ٥١٠ مليون فرنك لأعمال التنقيب و ٤١٠ مليون لأعمال الأنتاج و ٢٥٠ لبناء وسائل النقل و ٤٠ مليون للاستثمارات المختلفة .

وقد قامت بتمويل هذه الاستثمارات المصادر التالية :

المؤسسات العامة	١٦٦	مليون
الشركات الأستثمارية	٣٠	مليون
الرساميل الفرنسية الخاصة	٣٩	مليون

الشركة الفرنسية للبترول	٢٥٣
والشركات البترولية غير الفرنسية	
القروض	٣٥٤
قروض طويلة الأجل	١٩٣
قروض قصيرة الاجل	١٦١
التمويل الذاتي	١٥٨٠

ان أهم مايلاحظ في هذا الجدول هو زيادة مساهمات الرساميل العامة في تمويل الاستثمارات البترولية في عام ٩٦١ وانخفاض نسبة مساهمة الرساميل الخاصة الفرنسية بما فيها شركات الاستثمارات البترولية عما كانت عليه في عام ٩٦٠

أما التمويل الذاتي الذي تقدم بالنسبة للشركات المنتجة فانه سجل زيادة ملموسة عام ٩٦١ حيث بلغ في هذه السنة حوالي ٦٥ ٪ من مجموع الاستثمارات البترولية .

توقعات الاستثمارات لعام ١٩٦٢

لقد وضع مكتب البحث عن البترول ، توقعات للاستثمارات البترولية في منطقة الفرنك لعام ٩٦٢ قدرت بحوالي ٢١٣٢ مليون فرنك جديد كانت موزعة على القطاعات المختلفة كالآتي :

أعمال التنقيب	٨٣٩	مليون
أعمال توسيع وتطوير الحقول	٢٦٢	»
تجهيز الحقول والنقل	٥٢٣	»
تجهيزات عامة	٧٦	»
مساهمات التكرير والتسويق		
وتمويل الغاز الطبيعي والبتروكمياء	١١٦	»

اعمال التنقيب خارج منطقة الفرنك	٧٥
الانتاج خارج منطقة الفرنك	١
دفع القروض للاستثمارات	٣٤٠
المجموع	٢١٣٢

وكان قد خصص للجزائر مبلغ ٥٠٠ مليون لاعمال التنقيب و ٤٥٠ مليون فرنك جديد لاعمال الانتاج وحوالي ٧٥ مليون لبناء وسائل النقل و ٥٠ مليون للاستثمارات المختلفة .

وان مصادر تمويل هذه الاستثمارات كانت كالآتي :

المؤسسات العامة	٢٣٢
الشركات الاستثمارية	١٣
الرساميل الفرنسية الخاصة	١١
الشركة الفرنسية للبترول والمجموعات البترولية العالمية	٢٣٧
الرساميل على شكل قروض	٩٠
التمويل الذاتي من قبل الشركات المنتجة	١٩٣٠
المجموع	٢٥١٣

ملاحظة : ان الفرق الذي يلاحظ بىن مجموع الاستثمارات المتوقعة والموارد الاستثمارية ناتج عن اطفاءات الاستثمارات والتي لا تحسب كاستثمارات جديدة .

الفصل الثالث

الشركات العاملة في الجزائر

بعد ان رأينا مراحل تطور الصناعة النفطية في الجزائر والجهود الاستثمارية الضخمة التي تطلبها ذلك التطور ، والمصادر التي قامت بتمويل تلك الاستثمارات والمبالغ المستثمرة ، نحاول الآن ان نتطرق للشركات التي قامت بالمجهودات الاستثمارية وعملت على ايصال الصناعة النفطيه في الجزائر الي ماهي عليه اليوم .

لقد رأينا في الصفحات السابقة الدور الذي لعبته الدولة في وضع الاسس الاولى لهذه الصناعة ، وتحمل اعباء الاستثمارات التي تتطلبها ، فحتى عام ١٩٥٠ كانت المجهودات المبذولة في ميدان الصناعة النفطية مبذولة بصورة كبيرة من قبل السلطات العامة (الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر ، ومكتب البحث عن البترول) وحتى بعد عام ١٩٥٠ وفي ١٩٥٦ كانت الرساميل العامة لها الدور الرئيسي في مواصلة تطور هذه الصناعة (خاصة في شركة البترول الجزائرية ، وشركة التنقيب واستخراج بترول الصحراء) ولو انه في هذه الفترة بدأت الرساميل المتأتية من مصادر غير ميزانية الدولة (مثل رساميل الشركة الفرنسيه للبترول والتي تملك الحكومة الفرنسية ٣٥ ٪ من رأسمالها) تساهم في الاستثمارات البترولية في الجزائر وذلك بتكوينها (للشركة الفرنسية للبترول في الجزائر) كما ان بعض الرساميل الاجنبيه (غير الفرنسية) بدأت تهتم بالاستثمار

البترولي في الجزائر ، مثل مجموعة رويال دوتش الانكلوهولندية . اما الرساميل الخاصة الفرنسية والاجنبيه فانها لم تحتل مكانة بارزة في الاستثمارات البترولية في الجزائر إلا منذ عام ١٩٥٦ بالنسبة للاولى والتي بدأت تتضاءل بعد مضي سنتين لتحتل مكانها الرساميل الاجنبية التي بدأت منذ بداية ٩٥٩ تتزايد باستمرار .

وقد كان موقف السلطات العامة الفرنسية من الرساميل الفرنسية الخاصة موقف المشجع . فالصناعة النفطية في الجزائر وان كانت قد قامت في مراحلها الاولى على رأسمالية الدولة بتكوين شركات عديدة - تعمل في كل قطاعات الصناعة النفطية - ضمن مجموع ٤٣ شركة (التي تملك تراخيص للتنقيب منفردة وامتيازات بترولية) نجد في بداية ١٩٦٠ ان الدولة ممثلة ومساهمة في ٢٦ شركة منها . وتملك اغلبية الرساميل في ١٥ شركة منها الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر التي تملك امتياز حقول حاسي مسعود . وشركة التنقيب واستخراج بترول الصحراء التي تملك امتياز حقول العجيلة .

ولكن امام ضخامة الاستثمارات التي اقتضاها القيام بالتنقيب والبحث والاستثمارات الاضافية التي اقتضتها تثمير واستغلال الاكتشافات والمشاكل المالية التي تواجه الخزانة العامة ، وعدم اندفاع الادخار الوطني الخاص نحو الاستثمارات البترولية ، اضطرت الدولة الى ايجاد واستحداث اساليب جديدة من امتيازات وتسهيلات مالية واقتصادية وتنازلت للرأسمال الخاص عن مساهمات المؤسسات العامة الى غير ذلك من الاجراءات المغرية للادخار الخاص لدفعه نحو الاستثمار في قطاع البترول .

وفي بداية عام ١٩٦٠ ، ومن مجموع الاثنين والاربعين شركة بترولية تعمل او تساهم في الصناعة النفطية في الجزائر نجد ٢٤ منها مكونة برساميل فرنسية بحتة ، وخمسة منها نجد فيها الرأسمال الفرنسي يملك الاغلبية من رساميلها

وأربعة مكونة بالتساوي بين الرأسمال الفرنسي والأجنبي ، وثلاثة يملك الرأسمال الاجنبي الاغلبية في رأسمالها ، و ٦ مكونة برساميل اجنبية بحتة . وكما رأينا سابقاً ان الدولة الفرنسية ممثلة او مساهمة في ٢٦ شركة من هذه الشركات وتملك الاغلبية في رساميل ١٥ منها .

كما نلاحظ ان الرأسمال الاجنبي لم يحتل الا مكانة صغيرة حتى عام ٩٦٠ بالنسبة لمجموع الرساميل المستثمرة في صناعة النفط في الجزائر وذلك سواء من حيث امتلاك رساميل الشركات أو من حيث امتلاك رخص التنقيب التي لم تتجاوز ٢٢ ٪ من مجموع المساهمة الكلية التي تغطيها رخص التنقيب عن البترول في الجزائر ، وان الاستثمارات الاجنبية حتى هذا التاريخ لم تسمح للرأسمال الأجنبي بامتلاك اكثر من نسبة ٧ ٪ من مجموع الاحتياطي المثبت والممكن استخراجه من الجزائر .

وبعد هذا يتبين بوضوح ان سيطرة الرأسمال الفرنسي على صناعة النفط في الجزائر ، لاتزال كبيرة حيث نجد الأغلبية للرأسمال الفرنسي (الخاص والعام) في رساميل الشركات التي تملك اكثر من ٧٨ ٪ من المساحة المشمولة برخص التنقيب ، وحوالي ٩٣ ٪ من الاحتياطي المثبت ، ان هذا يعود الى طبيعة السياسة البترولية الفرنسية التي تميزت في فترة ١٩٥٠ - ١٩٥٨ بالعمل على تشجيع الرأسمالية الفرنسية على السيطرة على الصناعة النفطية في الجزائر لتحقيق استقلال وطني في صناعة البترول الفرنسية . ولهذا كنا نجد السياسة البترولية الفرنسية (وان كانت تشجع الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في الصحراء) تعمل على تعقيد مساهمة الرأسمال غير الفرنسية بصورة تجعلها تساهم مع الرساميل الفرنسية دون السيطرة على هذه الرساميل وذلك بالخضوع لعدة مبادىء تحددها السلطات العامة الفرنسية ترمي الى المحافظة على الصبغة العامة الفرنسية لصناعة النفط في الجزائر ، فمثلاً ،

للسلطات العامة الحق في تحديد شروط الانتاج للنفط وتوجيه صادراتها لضمان حاجة منطقة الفرنك ، كما ان كمية الانتاج تحدد بالاشتراك بين السلطات العامة والرأسماليين الفرنسيين ، وبين الرأسماليين الأجانب . لتحقيق استقلال اقتصادي أقصى للموارد البترولية في الجزائر . ولتحقيق تسويق الأنتاج الفائض عن حاجة منطقة الفرنك .

ان هذا الاتجاه طرأ عليه تغيير كبير مع تطور هذه الصناعة ، وتغيرت بذلك نظرة السلطات العامة الى مساهمة الرساميل الأجنبية في صناعة النفط في الجزائر فمن الناحية الفنية ، اضطرت هذه الصناعه الى اللجوء الى مساعدة الفنيين والخبراء الأجانب ، وخاصة الاميركان للقيام بأعمال الكشف والتنقيب والحفر . وصار الأتجاه الجديد المسيطر على الأوساط النفطية الفرنسية هو الحصول على مساعدة الشركات الأجنبية بمشاركتها في هذه الصناعة وضمان الاستفادة من امكانياتها الفنية والمالية وخبرتها الطويلة في صناعة النفط .

وأصبح الأتجاه المسيطر على السياسة النفطية الجزائرية هو ضمان مساهمة الشركات الاجنبية التي تستطيع القيام بالمصروفات والخبرة اللازمة للتنقيب والأنتاج والتسويق ، مع العمل على جعل هذه الشركات تعمل في إطار قانوني فرنسي وتحت سيطرة الرأسمال الفرنسي .

لقد أعتبرت السلطات الفرنسية نسبة ٤٩ ٪ حداً أقصى لمساهمات الرأسمال الأجنبي في رساميل الشركات البترولية العاملة في الجزائر وحتى عام ٩٥٨ لم تسمح بتكوين شركات ذات رأسمال مختلط بين الرأسمال الفرنسي والرساميل الأجنبية الا على أساس هذه النسبة ولكنها بعد هذه السنة بدأت تنظر الى نسبة ٥٠ ٪ كنسبة معقولة ، ولقد حصلت فعلاً شركة ستندارد اويل على هذه النسبة في هذه السنة . والشركة الوحيدة التي خرجت عن هذه القاعدة هي مجموعة روايل دوش

الانكلو هواندية والتي تملك ٦٥ ٪ من رأسمال شركة البترول الجزائرية وتشترك مع الرساميل العامة في شركة التنقيب واستخراج بترول الصحراء التي تملك هذه المجموعة بنسبة ٣٥ ٪ من رأسمالها . أما بعد عام ٩٥٨ فاننا نجد السلطات العامة تسمح بتكوين شركات للتنقيب واستخراج البترول برأسمال شركات أجنبية بنسبة ١٠٠ ٪ ، إلا انه بالرغم من هذا السماح فاننا نجد الدولة الفرنسية تشترك مع اثنتين من هذه الشركات الثلاث في رخص التنقيب التي تملكها ، والرساميل الفرنسة تسيطر على الجزء الأكبر من ترخيص التنقيب الذي تملكه الشركة الثالثة من هذه الشركات التي يسيطر عليها الرأسمال الأجنبي أما الشركات الست الأخرى التي تملك الشركات الأجنبية كل رأسمالها فانها لاتملك إلا رخصاً للتنقيب على شكل مشاركة في رخص التنقيب المسجلة باسم شركات فرنسية .

ومن هذا نلاحظ ان الرأسمالية الفرنسية لاتزال هي المسيطرة على صناعة النفط في الجزائر في كل قطاعاتها من التنقيب الى الأستخراج . ان الشركات الأجنبية التي تعمل في الجزائر هي من أكبر الشركات البترولية الأوربية والاميركية مثل ستندارد اويل اف نيوجرمي ومجموعة رويال دوتش ومجموعة فنترشال الالماني ومجموعة اديسن الايطالي والشركة الانكليزية الكبيرة : الشركة البريطانية للبترول .

وفي بداية ٩٦٠ كانت الشركات الأجنبية المختلفة المشتركة او المالكة لرأسمال الشركات البترولية العاملة في الجزائر كالآتي :

اسم وجنسية الشركة المساهمة في رأسمال	اسم الشركة البترولية العاملة في الجزائر
١ ــ المانية	
شركة فنترشال	الشركة الافريقية الأوربية للتنقيب واستغلال البترول
٢ ــ اميركية	

شركة الفرات

شركة سنزبوفيس　　الشركة الأفريقية للبترول

شركة فرانكو فويمانك اول　　الشركة الفرنسية البحرية والصناعية

شركة فيلبس بترليوم　　شركة فليبس الفرنسي

شركة سنكلير اويل　　شركة سنكلير الصحراوية

شركة ستندارد اويل اف انديانا　　الشركة الصناعية البترولية الفرنسية

شركة ستندارد اول اف نيوجرسي　　شركة اسو الصحراوية

٣ - بلجيكية :

شركة بورفينا　　الشركة الفرنسية للتنقيب واستخراج البترول

٤ - بريطانية :

الشركة البريطانية للبترول　　شركة بترول فالانس والشركة الوطنية لبترول اكتين

٥ - الايطالية :

مجموعة اديسن　　شركة اسوينا المنتجة الفرنسية

٦ - انكليزية - هولندية

مجموعة رواىل لوتشن　　شركة البترول الجزائرية .. وشركة التنقيب واستخراج بترول الصحراء

٧ - اميركية كندية

شركة فرانكو دلهي　　شركة فرانديل

٨ - اميركية يابانية :

شركة تويمونت أويل　　الشركة الفرنسية للتنقيب واستخراج البترول

وقد كانت الشركات تملك في ٣٠ / ١٠ / ١٩٥٩ (قبل دخول الشركات الالمـــانيه وشركة موبلركس الاميركية) نسبة ٢٧ ٪ من مجموع الاستثمارات

البتروليه في الجزائر بين ٩٥٢ – ٩٥٨ و ٢٢ ٪ من مجموع الرخص للتنقيب التي منحت حتى ذلك التاريخ اي مساحة ١٤٣٠٧٦ كلم٢ موزعة كالآتي :

١٠٧٠٤٧ كلم٢ للمجموعة البترولية العالمية (شـــل وستندارد والشركة البريطانية للبترول .

٣١٣٥٦ كلم٢ للشركات الاميركية – ستنبزبرفس وفليس .

٤٠٦٠ كلم٢ للشركات البترولية الاوربيه .

ان الشركات الاميركية التي اكتشفت النفط والغاز من الرخص التي تشترك فيها مع غيرها من الشركات البترولية الفرنسية والاوربيه يبلغ عددها اربعة .

شركة مويل انترنسيونال تملك ٢٥ ٪ من حقل العمانة .

شركة ستنبزبرفس تملك ٤٩ ٪ من حقل بلقطايف .

شركة فليبس بتروليوم تشترك في حقل الغاز الطبيعي قاسي الطويل .

شركة سنكلر الصحراوية من حقل إسكارن ورودو الباقل وتملك ٢٨ ٪ من هذا الحقل الاخير .

امـا الشركات الالمانيه فان اهم الشركات التي تملك حقلًا منتجاً هي شركة كفرشافت الفرات التي تملك ٢٠ ٪ من حقل تان املال من منطقة العجيلة والذي بلغ الانتاج فيه ١٥٠٠ برمبل في اليوم (حوالي ٧٥ الف طن في السنة) .

شركات التمويل والاستثمار

في عمليات التنقيب واستخراج البترول

خلافاً لما حدث في البلدان المنتجة للنفط فان البحث عن البترول وتطوره كان في الجزائر تحت رعـــاية الدولة وذلك عن طريق مساعدتها المالية التي

كانت تقدمها على شكل مساهمات في شركات التنقيب ، ومشاركات مع الرأسمال الخاص في تكوين شركات استثمار ومنح هـذه الشركات عدة امتيازات مالية وضمان الدولة للاسهم التي تصدرها هذه الشركات . واعفاؤها من دفع الضرائب التصاعدية على الدخل وضريبة الارباح .

لقد كانت الامتيازات التي قـدمتها الدولة لهذه الشركات حافزاً كبيراً للرأسمال الخاص الذي وجد الضمان الكافي للربح من قبل الدولة ، للاتجاه نحو تمويل عمليات التنقيب واستخراج البترول في الصحراء .

ان أهم الامتيازات المالية التي منحتها الدولة للشركات البترولية هي ان تضمن فـائدة سنوية قدرها ٢٥ ./. معفاة من ضرائب الاموال للمساهمين في هـذه الشركات لمدة ١٢ سنة كما ان الدولة ضمنت لشركات الاستثمار الاربع مساعدة مالية لبعض المساهمات لزيادة رأسمالها الاجتماعي . واعفيت هذه الشركات من دفع الضرائب التصاعدية على الدخـل والضرائب على الانتاج المتأتية من مساهماتها في الشركات البترولية . ومقابل هـذه الامتيازات المالية والاعفاءات من الضرائب تلتزم هذه الشركات بان تنوع مساهماتها في عمليات النفط داخل فرنسا وبلدان منطقة الفرنك .

ان الهدف من هذا هو تمويل العمليات الخاصة بصناعة النفط على شكل مساهمات في رأسمال الشركات المهتمة بالتنقيب واستخراج وخزن ونقل وتوزيع المواد الهدروكاربونية السائلة والغازية وصناعة البتروكمياوية . ولاتقوم هذه الشركات بعمليات التنقيب او استخراج النفط بنفسها مباشرة . وانمـا تساهم في رأسمال الشركات التي تعمل في هذا الميدان .

وقد اسست هذه الشركات في فترة ٩٥٤ - ٩٥٨ في الوقت الذي كانت الرساميل العـامة تتدفق على البحث والتنقيب على النفط لغرض تشجيع ودفع

الرساميل وتوجيهها نحو الاستثمار في اعمال البحث والتنقيب واستخراج البترول في فرنسا ومنطقة الفرنك . ولكن الحكومة الفرنسية اصدرت قراراً في ٣٠ آب ٩٦٢ منحت الحق بموجبه لهذه الشركات في تنويع مساهماتها وتوسيعها في قطاعات اخرى ومناطق خارج منطقة الفرنك .

وهكذا سمح لها بان تساهم في شركات النقل وشركات البتروكمياء على أن لاتتجاوز نسبة مساهمتها هذه ٢٥ ٪ من رأسمالها .

١ – شركة استثمار البترول :

اسست هذه الشركات في باريس عــام ٩٥٤ برأسمال اولي قدره (٢٤٠ مليون فرنك جديد) ممثل به ٢٤٠٠٠٠٠ سهم بقيمة قدرها ١٠٠ فرنك للسهم ومعفاة من الضرائب على الاموال حتى عام ١٩٦٧ .

و ١٦٠٠٠٠٠ سهم عادي في ٢٠ شركة لاتضمن لها الدولة فائدة .

وكانت هـذه الشركة قد اسست من قبل بنك باريس والاراضي المنخفضة وساهم فيها حوالي ١٠٠ الف مساهم .

وتساهم هذه الشركة في حوالي ٢٠ شركة للتنقيب واستخراج البترول . وأهم هذه المساهمات هي في الشركات الآتية :

١،٧ ٪ في رأسمال الشركة الوطنية لبترول اكتين

١ ٪ في رأسمال شركة اسو للتنقيب واستخراج البترول

١،٦٤ ٪ في رأسمال شركة التنقيب واستخراح البترول في الصحراء

٣،٥ ٪ في رأسمال بترول الجزائر

٤ ٪ في رأسمال الشركة الفرنسية – الافريقية للتنقيب عن البترول

٥ ٪ في رأسمال الشركة الفرنسية للبترول (نورماندي)

٥،٨٦ ٪ في رأسمال شركة التنقيب واستخراج البترول

٧،٥ ٪ في رأسمال شركة البترول الفرنسية في الجزائر

٩،٧٣٪ في رأسمال شركة التحري واستخراج البترول في الالزاس)

٣،٨٨٪ في رأسمال الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر

وتملك ٥ ٪ في رأسمال الشركات التالية :

شركة التنقيب واستغلال البترول ، وشركة البترول في السنغال ، وشركة المساهمات في التنقيب واستخراج البترول ، والشركة الافريقية للبترول ، وشركة التنقيب واستخراج البترول ، وشركة بشلبورن وسويك ، وشركة التنقيب واستغلال بترول الكامرون ، وشركة فالانس ، وشركة البترول الافريقية الفرنسية ، وشركة التحري عن البترول ، وشركة بترول افريقيا الوسطى ، وشركة البترول للتحري عن بترول منطقة باريس .

وأخيراً ، فان هذه الشركة تملك ٢٠ ٪ في رأسمال شركة البحث واستخراج الغاز والبترول .

ان المجهودات المالية التي بذلتها هذه الشركة لتمويل شركات التنقيب والانتاج بالرساميل اللازمة لاكتشاف واستخراج البترول بدأت تدر الفوائد والارباح ، وقد كانت مساهمات هذه الشركة في الحقول المنتجة في الصحراء في ١ /٥/ ٩٦١ كالآتي :

٥،٦٤ ٪	حقل حاسي مسعود	(بترول)
٥،٦٠ ٪	حقل حاسي الرمل	(غاز)
١،٨٢ ٪	حقل العجيلة	(بترول)
١،٨٢ ٪	حقل تكنتورين	ـ
١،٨٢ ٪	حقل زرزاتين	ـ
٢،٥٠ ٪	حقل تين فويه	ـ
٤،٢٠ ٪	حقل القاسي عرق العقرب	ـ

٥٫٨٩ ٪ حقل عهانة بترول

هذا بالاضافة الى كون هذه الشركة تساهم في كل الآبار المنتجة في فرنسا والمناطق الاخرى في منطقة الفرنك وخاصة (افريقيا) .

٣ ـ الشركة الفرنسية للاستثمار في التنقيب واستغلال البترول :

اسست هذه الشركة في باريس عام ٩٥٧ برأسمال أولي قدره ١٥٠ مليون فرنك جديد على شكل ١٥٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ فرنك لكل سهم من قبل البنوك المالية الفرنسية الكبيرة : بنك الهند الصينية والاخوان لازار وشركاته . ويملك أسهم هذه الشركة حوالي ٢٠٠ الف مساهم .

وتساهم هذه الشركة في ٢٢ شركة للتنقيب والانتاج في الصحراء فهي تملك نسبة ١٫١٦ ٪ من رأسمال الشركة الوطنية لبترول اكتين وتملك نسبة ١ ٪ من رأسمال شركة البحث واستخراج الغاز والبترول .

وتملك نسبة ٩٫٧٧ ٪ من رأسمال الشركة العامة للبترول

وتملك نسبة ٢٫٦٦ ٪ من رأسمال الشركة الفرنسية الافريقية للتحري عن البترول

وتملك نسبة ٢٫٧٨ ٪ من رأسمال الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر

وتملك نسبة ٥٫٤٢ ٪ من رأسمال الشركة لبترول افريقيا الوسطى .

وتملك نسبة ٣٫٥ ٪ من رأسمال شركة التنقيب واستغلال البترول

وتملك نسبة ٤ ٪ من رأسمال شركة البترول الفرنسية الافريقية

وتملك نسبة ٤٫٥٨ ٪ من رأسمال شركة استغلال البترول

وتملك نسبة ٥ ٪ من رأسمال شركة بترول فلانس

وتملك نسبة ٥٫٤٧ ٪ من رأسمال شركة التنقيب عن البترول في تونس

وتملك نسبة ٥٫٨٧ ٪ من رأسمال شركة التحري واستخراج البترول في الالزاس

وتملك نسبة ٧٨و٧ ٪ من رأسمال الشركة الافريقية للبترول

وتملك نسبة ١٠ ٪ من رأسمال الشركات الآتية :

١) شركة بترول السنغال

٢) شركة التنقيب واستغلال البترول

٣) شركة التنقيب واستخراج البترول

٤) الشركة الافريقية للبحث عن البترول

٥) شركة بشلبورن للبترول

٦) شركة البترول للتحري في منطقة باريس

٧) الشركة الصحراوية للبحث عن البترول

وتشارك هذه الشركة في عدة آبار منتجة وخاصة في حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي ، وحقل حاسي مسعود ، وحقل القاسي ، وحقل عرق العقرب ، وحقل عهانه .

٣ - الشركة العامة للتنقيب عن البترول

اسست هذه الشركة في باريس عام ٩٥٧ من قبل بنك باريس والاراضي المنخفضة برأسمال أولي قدره ١٥٠ مليون فرنك جديد . ممثل بـ ١٥٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ فرنك للسهم . موزعة على حوالي ١٠٠ الف مساهم .

تملك هذه الشركة مساهمات في رأسمال أهم الشركات المنتجة في الصحراء وفرنسا وافريقيا وأهم مساهماتها في رأسمال الشركات العاملة في الصحراء هي :

نسبة ٥ ٪ من رأسمال الشركة البترولية للتنقيب

نسبة ١٠ ٪ من رأسمال شركة بشلبورن للبترول

نسبة ٥١و٥ ٪ من رأسمال شركة التنقيب واستخراج البترول

نسبة ٠و٤٦ ٪ من رأسمال شركة استغلال البترول

نسبة ٤٫٤٢ ٪ من رأسمال الشركة الافريقية للبحث عن البترول

٤٫٠٩ × من رأسمال الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر

١٫٣٠ ٪ من رأسمال الشركة الفرنسية الافريقية للبحث عن البترول

١٠ ٪ من رأسمال شركة المساهمات في التنقيب واستخراج البترول

٠٫٧٢ ٪ من رأسمال شركة التحري واستخراج البترول من الالزاس

١٠ ٪ من رأسمال شركة التنقيب واستغلال البترول

ونسبة ١٠ ٪ من رأسمال شركة التنقيب واستخراج البترول

ونسبة ١٫٦٦ ٪ من رأسمال شركة بترول افريقيا الوسطى

وان اهم الحقول المنتجة في الصحراء التي تملك الشركة مساهمات فيها هي:

حقول حاسي الرمل للغـاز الطبيعي ، وحقل حـاسي مسعود للبترول ، وحقول العجيلة التي تملك فيها مساهمات عن طريق مساهمتها في الشركة الوطنية للبحث واستخراج البتـرول في الجزائر . كما تساهم في حقل القـاسي وحقل عرق العقرب وعهانة . هذا بالاضافة الى كونها تملك مساهمات في الشركتين المنتجتين في افريقيا .

٤) **الشركة المالية للتنقيب عن البترول :**

اسست هذه الشركة في باريس عام ٩٥٥ من قبل بنك روتشيلد ووارمز برأسمال أولي قدره ٢٨٠ مليون فرنك جديد ممثل بـ ٢٨٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ فرنك فيها ٧٠٠ الف سهم (آ) مضمون الفائدة من قبل الدولة . ومفعـاة من الضرائب ، ولاتتداول في البورصة . و ٢١٠٠٠٠٠ سهم (ب) تتداول في البورصة ، وتساهم هذه الشركة في ٢٥ شركة للتنقيب والانتـاج تعمل في الصحراء .

فتساهم بنسبة ١٫٦٢ ٪ في الشركة الشرقية للبترول وهي شركة فرنسية تعمل في المغرب .

وتملك ٢٫٧٧ ٪ من رأسمال الشركة للتنقيب وانتاج البترول في تونس .
» ٣ ٪ » » شركة البترول الجزائرية .
» ٣ ٪ » » شركة التنقيب واستخراج بترول الصحراء .
» ٥ ٪ » » الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول .
» ٥ ٪ » » شركة التنقيب واستغلال بترول الكامرون .
» ٥ ٪ » » الشركة الفرنسية لبترول نورماندي .
» ٥ ٪ » » شركة بترول افريقيا الوسطى .
» ٥٫٣٣ ٪ » » الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر .

» ٦٫٨٥ ٪ » » شركة التحري واستخراج البترول في الالزاس
» ٧٫٦٠ ٪ » » شركة المساهمات في التنقيب واستخراج البترول
» ٧/٥ ٪ » » الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر .
» ٧٫٦٠ ٪ » » الشركة الفرنسية الافريقية للبحث عن البترول
» ٧٫٦٦ ٪ » » الشركة الافريقية الاوربية للتنقيب واستغلال البترول .

وتملك ١٠ ٪ من رأسمال عشر شركات أخرى هي :

١ – الشركة الافريقية للبترول .
٢ – شركة التنقيب واستغلال البترول .

٣ – شركة بشلبورن للبترول .

٤ – شركة التنقيب واستخراج البترول .

٥ – شركة البحث واستخراج الغاز والبترول (وتملك ٢٠٪ من رأس المال) .

٦ – شركة استغلال البترول .

٧ – الشركة الافريقية للبحث عن البترول .

٨ – شركة البترول الفرنسية الافريقية .

٩ – شركة بترول فالانس .

١٠ – الشركة البترولية للتنقيب .

وبلغ نسبة مساهماتها في الشركات التي بدأت الانتـاج ٠٣/٦٢ ٪ من رأسمالها ، اما في الشركات التي لا تزال في مرحلة التنقيب فان هـذه النسبة لا تتجاوز ٢٠و٩٧ ٪ من رأسمالها .

واهم الحقول المنتجة التي تساهم فيها هذه الشركة هي :

حقل حاسي مسعود ، وحاسي الرمل ، وحقل العجيلة ، وعهانه ، وحقل القاسي ، كما تساهم في معمل التكرير في الجزائر ، ومعمل البتروكمياء في ارزو .

٥ – الشركة الوطنية للاستثمار في التنقيب عن البترول :

ان هذه الشركة وان كانت مثل الشركات الاربع السابقة لا تقوم بالتنقيب بنفسها وانما تساهم في رأسمال الشركات التي تقوم بعمليات التنقيب والاستخراج او تزودها بالقروض المالية اللازمة لعملياتها إلا انها تختلف عن شركات الاستثمار الاخرى في تكوين رأسمالها الذي تملكه الدولة وذلك عن طريق مكتب البحث عن البترول ، وصندوق الودائع .

وقد اسست هذه الشركة في باريس عام ١٩٥٨ برأسمال قدره ٢٢٠ مليون

فرنك جـديد ويملك البحث عن البترول ٨٠ ٪ من رأسمالهـــا ويملك صندوق الودائع والرهون الـ ٢٠ ٪ الباقية .

ان هذه الشركة أسست على أثر الاحجام الكبير الذي أبداه المساهمون في سنة ٩٥٨ والذي أدى الى انخفاض قيمة اسهم شركات الاستثمار في البورصة ولهذا فان هذه الشركات كانت الغاية منها هي إعادة الثقة إلى المساهمين في قيمـة البترول ولذلك نجد الحكومة الفرنسية ترخص لهـذه الشركة بطرح أسهمها في البورصة . والتنازل عنها بنصف قيمتها الأسمية (فالسهم الذي كان يحمل قيمة أسمية ١٠٠ فرنك ، كان ممكن الحصول عليه بنصف القيمة والسماح بتداولها والتضارب بها في البورصة .

وتساهم هذه الشركة في رأسمال شركات التنقيب والأنتـــاج في الصحراء بطريقتين : فهي تساهم في بعض هذه الشركات على شكل شراء بعض سندات تصدرها هذه الشركات على رأسمالها . كما تقـــدم قروضاً مالية متوسطة وطويلة الأجل للشركات التي تقوم بالتنقيب والأستخراج فتملك على شكل مساهمة في رأس المال ٤٤و٠ ٪ من رأسمال (شركة استغلال البترول و ٢و٣٠ ٪ من رأسمال (الشركة الوطنية لبترول اكتين) و ٤و٥٥ ٪ من رأسمال شركة اسو الصحراوية للتنقيب عن البترول) و ٥ ٪ من رأسمال الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول و ٥ ٪ من شركة بترول فلانس ، و٤و٩٩ ٪ من رأسمال شركة بترول افريقيـــا الوسطى ، و ٧و٣٠ ٪ من رأسمال شركة التحري واسنخراج البترول في الالزاس ، و ٧و٥٠ ٪ من رأسمال الشركة الأفريقية للبترول .

أما مساهمتها على شكل شراء سندات تصدرها الشركات فهي تملك ١و٣٦ ٪ من سندات الشركة الوطنيـــة للبحث واستخراج البترول في الجزائر و ٢ ٪ من

سندات شركة البترول الجزائرية و ١٥ و ٢٪ من سندات شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء و ٥,٧٪ من سندات شركة استغلال البترول .

أما مساهمات هذه الشركة في الحقول المنتجة فأهمها في حقل حاسي مسعود وحاسي الرمل ، ومناطق العجيلة ، وزرزاتين وحقول تكنتورين .

من هذا العرض لشركات الاستثمار التي تمول الشركات العاملة في الصحراء بالرساميل اللازمة لعملياتها يمكننا ان نلاحظ مدى تداخل المصالح المالية والرأسمالية في الصحراء . فهذه الشركات الخمسة التي يسيطر عليها الرأسمال الفرنسي تساهم بنسب مختلفة في رساميل كل الشركات غير الفرنسية التي تعمل في الصحراء .

وبالاضافة الى كونها تملك مساهمات في الصحراء فانها تملك مساهمات متنوعة في كافة قطاعات الصناعة النفطية . في كل منطقة الفرنك .

ولكن الكميات الهائلة من الرساميل الجديدة التي تتطلبها الصناعة النفطية لتطوير الحقول المكتشفة وبناء الجهاز الضروري لعمليات الاستخراج ومواصلة العمل لتحديد حدود الحقول ومضاعفة الاحتياطي ، أظهرت منذ عام ٩٥٧ عدم امكانية الشركات من القيام لوحدها بعمليات تزويد الشركات المتزايدة العاملة في الصحراء واستقطاب الرأسمال الخاص ، وخاصة بالنسبة للادخار الخاص لتوجيهه نحو الاستثمار البترولي . ولهذا نرى عده شركات مالية وشركات استثمارية اخرى تشجع وتساعد لتساهم في عمليات تطوير الحقول المكتشفة واكتشاف حقول اخرى ، وهذه الشركات لاتقوم بمساهمات في الرأسمال لشركة التنقيب وانما تقتصر مساهمتها على شكل شراء الاسهم التي تصدرها الشركات العاملة في الصحراء ، او شركات الاستثمار ونذكر من هذه الشركات سبعة منها أسست لغرض المساهمة في تمويل الصناعة النفطية الجزائرية بالرساميل اللازمة .

٦ - الشركة المالية للتنمية الاقتصادية في الجزائر :

أسست هذه الشركة في الجزائر عام ١٩٥٨ برأسمال أولي قدره ١٥ مليون فرنك جـــديد لغرض تمويل الاستثمارات الصناعية في الجزائر واهم مساهماتها في الشركات العاملة في الصحراء هي :

١ - الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر .

٢ - الشركة الافريقية الاوربية للتنقيب واستغلال البترول .

٣ - شركة التنقيب واستغلال البترول .

٧ - الشركة الصحراوية الفرنسية :

وأسست هذه الشركة في باريس، عام ١٩٥٧ برأسمال أولي قدره ٢٥ مليون فرنك جـــديد لغرض استثمار الصحراء واهم مساهماتها هي في (الشركة الفرنسية للاستثمار والتنقيب واستغلال البترول) و (شركة التنقيب واستخراج البترول) و (الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر) .

٨ - الشركة الفرنسية لاستثمار البترول :

أسست هذه الشركة في باريس عام ١٩٥٧ برأسمال أولي قدره ١٠ ملايين فرنك جديد لغرض شراء الاسهم البترولية وتملك اسهماً في الشركات التالية :

١ - الشركة المالية للتنقيب والبترول .

٢ - الشركة الفرنسية للاستثمار في التنقيب والنفط والبترول .

٣ - شركة استثمار البترول .

٤ - شركة استغلال البترول وشركة فيلبس بتروليوم .

٩ - الشركة المالية لما وراء البحار :

أسست في باريس في عام ١٩٥٧ ، برأسمال قدره ١٢٥ مليون فرنك جديد. لغرض تمويل الشركات في ما وراء البحار ، وأهم مساعماتها في الشركات التالية :

أ – شركة المساهمات في التنقيب واستخراج البترول .
٢ – شركة التنقيب واستغلال البترول .

١٠ – شركة المساهمات البترولية :

أسست في باريس عام ١٩٥٧ برأسمال أولي قدره ١٠ ملايين فرنك جديد لغرض تمويل شركات البترول وأهم مساهماتها في الشركات التالية :
شركة الحفر الفرنسية و شركة فيلبس براون .
شركة براون موريس للحفر و شركة انترناسيونال للحفر .

١١ – الشركة العامة للبترول .

واسست هذه الشركة في باريس عام ١٩٣٥ برأسمال أولي قدره ١٠ ملايين فرنك جديد . لغرض مساهمات في شركات التنقيب واستخراج البترول وأهم مساهماتها في (الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر) .

١٢ – الهيئة المستقلة للبترول :

ان الهيئة المستقلة للبترول . هي مؤسسة وطنية عامة ذات صبغة صناعية وتجارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي اسست عام ٩٣٩ على أثر اكتشاف حقل البترول في سان مارسي في فرنسا .

ويتكون رأسمال هذه المؤسسة من منحة قدمتها لها الدولة مقدارها ٦٠ مليون فرنك جديد ، وتقديمات على رأسمال قدرها ٢٩ مليون فرنك جديد يقدمها مكتب البحث عن البترول .

وتخضع هذه المؤسسة مثل المؤسسات التجارية والصناعية الاخرى الى اشراف الدولة .

ان الغرض من تأسيس هذه المؤسسة هو البحث واستغلال حقول المواد

الهدروكاربونية السائلة والغازية ولبلوغ هذه الغاية تقوم بتنفيذ عمليات التنقيب عن البترول والغاز أو استخراجها في المناطق المرخص لها بها بنفسها ، أو تقوم بتنفيذ هذه العمليات لحساب غيرها من الشركات المختصة في التنقيب والاستخراج وذلك عن طريق مساهمات في رأسمال شركات فرعية .

ان هذه المؤسسة تملك مساهمات في أغلب الشركات العاملة في فرنسا تملك مساهمات في حقول الصحراء الجزائرية وأهمها حقل العجيلة الذي تملك منه ٥٠ ٪ عن طريق مساهمتها في (شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء) كما تشرف على شركة فرعية هي (شركة مساهمات الهيئة المستغلة للبترول) كما تملك ٢٤ ٪ من رأسمال (شركة البترول الجزائرية) .

شركات التنقيب والاستخراج في الجزائر

١) الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر (سنريال)

تأسست هذه الشركة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٦ ، برأسمال قدره ٤٠ مليون فرنك فرنسي (جديد) ساهمت فيه باقساط متساويه كل من الخزينة الجزائرية والحكومة الفرنسية .

وفي عام ١٩٥٦ ارتفع رأسمال الشركة الى ١٨ ملياراً من الفرنكات وأصبحت الخزينة الجزائرية مساهمة بنسبة ٥٠ ٪ منه ، والحكومة الفرنسية ٤٨/٥ بالمئة والباقي ١و٥ ٪ تنازلت الحكومة الفرنسية عنه لشركة الاستثمار الخاصة في الشركة المالية للتنقيب عن البترول (كفريب) .

وفي عام ١٩٥٨ ، زيد رأسمال الشركة بمقدار ٤٥٠ مليون فرنك ومع هذا حدث تغيير في توزيع نسب ملكيته اذ تنازلت كل من الحكومة الفرنسية والخزينة الجزائرية عن جزء من حصتها الى الشركات الخاصة والاحتكارات المالية الفرنسية وعلى هذا اصبح رأسمال الشركة موزع كالآتي :

٤٠,٥ ./. لكل من الخزينة الجزائرية ، والحكومة الفرنسية .

٥٩ ./. الباقية كانت موزعة بين : - الشركة المالية للتنقيب عن البترول ٣٣,٥ ./. والشركة العامة للتنقيب عن البترول (جنريب) ١٩,٤ ./. ولشركة الاستثمار في البترول (فـتريب) ٣,٧٨ ./. والشركة الفرنسية للاستثمار في التنقيب واستخراج البترول) ٢,٧٨ ./. .

ومن بين المساهمين الذين لم يساهم كل منهم الا بنسبة تقل عن ٠,٥٠ ./. هي : بنك الجزائر وصندوق الودائع والرهون والشركة الجزائرية .

وبعد اكتشاف البترول في حقل حاسي مسعود الكبير والغاز الطبيعي في حقل حاسي الرمل أعيد توزيع رأسمال الشركة وذلك على أثر اصدار نوعين من الاسهم (الأول (سهم آ) والثاني (سهم ب)) من قبل المساهمين الاصليين في رأسمال الشركة .

صدر ٥,٤٠٠,٠٠٠ (سهم آ) حصل منها المساهمون الاصليون ٣ « اسهم آ » جدد لكل سهمين قديمين و ٣ (اسهم ب) جدد لكل ثمانية اسهم قديمة .

ان هذه الاسهم الجديدة التي وان كانت قابلة للتداول الا ان التنازل عنها كان مقيداً بعدة شروط : اذ لا يمكن استعادة هذه الاسهم قبل عام ١٩٧٣ وان ثمن التنازل عن الاسهم يكون مساوياً الى عشر مرات لمعدل قيمة الانواع الثلاثة أنواع من الاسهم بين عام ١٩٦٨ و ١٩٧٣ ولا يمكن توزيع الفوائد مقابل هذه الاسهم الا بعد طرح المبالغ اللازمة لتكوين الاحتياطي القانوني وان الفائدة توزع بنسبة ٧٠ ./. من الارباح في السنوات السابقة لعام ١٩٧٣ وبنسبة ٦٠ ./. للسنوات بين عام ٩٧٣ و ١٩٨٤ وبعد ذلك فانها توزع بنسبة ١٠٠ ./. .

وان الراغب في الحصول على الاسهم لابـد له ان يدفع مبلغ ٢٥ فرنك جديد لكل سهم بقيمة ٥٠ فرنكا جديدا .. هذه العملية ، حصل منها المساهمون

الاصليون من الشركة على مبلغ ٢٠٢,٥٠٠,٠٠٠ فرنك جديداً . ان الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر تساهم بنسب متفاوتة في عدة شركات مختلفة تختص بشؤون النفط والغاز من البحث والاستخراج الى النقل والتوزيع .

فهي تملك ٤,٨ ٪ من رأسمال الشركة الوطنية للمعدات الخاصة بالتنقيب وانتاج البترول .

وتملك	٠,٩٦ ٪	من رأسمال		شركة صنع معدات التنقيب
»	٣٥ ٪	»	»	شركة نقل الغاز الطبيعي في الصحراء
»	٣٣ ٪	»	»	الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول
»	٤,٨٦ ٪	»	»	شركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء
»	٥٠,٩٠ ٪	»	»	شركة نقل بترول حاسي مسعود (سوبك)
»	٤٩,٩٧ ٪	»	»	شركة تسويق الغاز الطبيعي (كوميز)
»	٣٣,٣ ٪	»	»	شركة التسويق (الاتحاد العام للبترول)
»	٣٢,٤٩ ٪	»	»	شركة النقل سوثرا .
»	١٠,٠٨ ٪	»	»	شركة معمل التكرير في الجزائر

وتساهم كذلك في رأسمال (شركة مجموعة دراسة تثمير البترول الجزائري) وهي شركة للتسويق ، حصلت الشركة في عام ١٩٥٢ على ترخيص للحفر شملت مساحة ١١٦٦,٨٠٠ كم٢ في مناطق اولاد جلال (جنوب بسكره) ويربان (شمال غرداية) وواد توفرت ، وواد الغرب (جنوب الابيوض) وواد العسل وواد مياء (جنوب ورقلة) وحصلت في عام ٩٥٩ ، على ترخيص في مناطق اخرى في واد سارت جنوب القليعة (٨٠٠ كم٢) وفي كلويشار (٧٣٧٢٩ كم٢) .

وان الامتيازات السبعة الاولى تدخل ضمن عقد المشاركة مع الشركة

الفرنسية للبترول في الجزائر (حيث ينص هذا العقد على أن تضع كل من الشركتين مناطقها تحت تصرف الاخرى) .

اما الامتيازات التي تنفرد بها الشركة فهي أربع رخص تقع في منطقة بشار مبروك وتعمل الشركة فيها بالاشتراك مع (الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول) و شركة فرانسكاريب واورافويب) وفي منطقة كونتاست عرق تانكوسمان تعمل فيه الشركة مع (شركة اقريكس والشركة كاريب) في امتياز الغربية .

وان أهم الحقول هي حاسي مسعود للبترول وحقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي وان هذه الشركة قد زادت رأسمالها الاجماعي الى ٢٤٫٥ مليار وذلك باصدار ٩٠٠ الف سهم قيمة السهم خمسة آلاف فرنك وقيمة الاكتتاب في هذه الاسهم ٢٧٫٥٠٠٠ وان هذه الاسهم منذ اصدارها تكون مدموجة مع الاسهم القديمة وتدر نفس الربح المقدر بـ ١٨ ٪ .

٢) الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر (س . ف . ب . أ)

ان الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر متفرعة عن الشركة الفرنسية للبترول . التي تملك ٨٥ ٪ من رأسمالها ,وكانت هذه الشركة قد تكونت عام ٩٥٣ وذلك بعد ان حصلت الشركة الفرنسية للبترول على ترخيص للتنقيب فى الصحراء الجزائرية .

وكانت قد عهد اليها بكل الحقوق التي حصلت عليها الشركة الام في الصحراء الجزائرية . وقعت هذه الشركة عقد مشاركة مع (الشركة الوطنية للتنقيب واستغلال البترول فى الجزائر يشمل كل النواحي والقطاعات التي تشملها الصناعة النفطية ، في تبادل المعلومات الفنية والجيولوجية الى التعاون في استخراج النفط والنقل والتكرير . وبموجب عقد المشاركة بين هاتين الشركتين تتقاسمان

حقل حاسي مسعود للبترول وحقل حاسي الرمل بالنسبة للغاز وعدة حقول أخرى اكتشفت فيما بعد في مختلف المناطق الجنوبية والشمالية .

وقد حصلت هذه الشركة بموجب تنازل الشركة الام لهـا على مساحة للتنقيب شملت ١١٦٨٠٠ كم٢ في الصحراء ، قسمت على شكل مساحات متفرقة تقع في مناطق جمعه والاغواط ، وعرق العنتور (في جنوبي غربي غرادبه) وغور (جنوب الابيوض) و (ورقله والقليعة وغور مربيل الذي حصلت عليه عام ٩٥٣ (٨٠٠٠ كم٢) وفي عام ٩٥٦ طلبت الشركة ترخيص للتنقيب في مناطق واد مخاربين (جنوب الاغواط (والعرق الغربي (غرب القليعة وتيلولين) شرق (حمادة التنهيرت) قرب الحدود الليبية .

ولم يبق في حوزة هذه الشركة من المناطق التي كان قد رخص لها بالتنقيب فيها سوى ٩٣ الف كم٢ عام ١٩٦١ وهي :

١ – المناطق التي تعمل فيها بانفراد .

٢ – المناطق المشتركة مع (الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر) .

واد ناموسي ، ورقلة ، والقليعة ، جلفاء ، والاغواط ، عرق العنتور ، فور مير بيل ، وواد مهيض .

٣ – المناطق التي تشترك فيها مع الشركات الاخرى : العرق الشرقي وتشترك فيه مع ايسو الصحراوية – وبتروبار .

ودوبان : تشترك فيه مع طوطال ركس ، وبيشلبورن رب ، ود سمارى .

ان المشاركة التي تمت بين هذه الشركة والشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر في عام ١٩٥٣ جعلت كل من الشركتين (وان كانت كل منها تحصل على رخص باسمها) تتمتع بما تملكه الشركة الاخرى من امكانيات

او اكتشافات فنية او تكنيكية ، أو حتى مالية ، ولهذا فمن الصعب التمييز بين منطقة كل واحدة منها فنجد ان كل شركة لها حقوق في مناطق الشركة الاخرى . وهي شريكة لها في الخسائر والارباح التي تسفر عنها اعمالها . وقد كانت هذه المشاركة عام ١٩٦٠ تشمل مساحة ٥٠٠ و ١١٩ كم ٢ كانت من بينها المناطق الغنية بالنفط والغاز مثل حاسى مسعود ومنطقة حاسي الرمل كما مر ذكره .

٣) شركة البترول الجزائرية (س. ب. أ)

لقد تكونت هذه الشركة عام ١٩٥٣ وذلك باشتراك المجموعة الهولندية الانكليزية - رويال دوتش شل - التي تساهم بنسبة ٦٥ ٪ من رأسمالها البالغ ١٢ ملياراً من الفرنكات القديمة . وبين الشركات الفرنسية الهيئة المستقلة للبترول تسهم بنسبة ٢٤ ٪ من رأسمالها والشركة الوطنية لصناعة البترول ٢ ٪ وشركة استثمار البترول ٣٫٥ ٪ والشركة المالية للتنقيب عن البترول ٣ ٪ ومكتب البحث عن البترول ٤٫٥ ٪ .

وقد حصلت هذه الشركة على مساحة للتنقيب تبلغ ٨٥ الف كم٢ موزعة في ارجاء الصحراء . وبالرغم من هذه المساحة الكبيرة والامكانيات الفنية والتجربة الطويلة التي تتمتع بها اطارات (مجموعة شل) فان الشركة لم يحالفها الحظ ، ولم تكتشف حتى الوقت الحاضر سوى آثار للغاز الطبيعي في منطقة الحمراء ورشوحات للنفط في منطقة عين عزان .

٤) شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء (كريبس)

تعتبر هذه الشركة الثانية في الصحراء من حيث اهمية اكتشافها وقد أسست في ١٣ نيسان ١٩٥٣ برأسمال أولي قدره ١٠ مليارات فرنك جديد تشترك فيه مجموعة من الشركات الفرنسية ومجموعة دوتش شل وذلك بنسبة متفاوتة .

فالهيئة المستقلة للبترول تملك ٢٥٫٥ ٪ من رأسمالها

ومعهـــد البحث عن البترول يملك ٥و٤ ٪ منها ، والشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر تملك ٤و٨٧ منه . والشركة المالية للتنقيب عن البترول تملك ٣ ٪ منه . وشركة الاستثمار في البترول تملك ١و٦٣ ٪ ورويال دوتش شـــل تملك ٣٥ ٪ منه ، وشركة مساهمات الهيئة المستقلة للبترول تملك ٥و٢٥ ٪ ، وشركة ادارة اسهم الهيئه المستقـلة للبترول التي تملك ٥١ ٪ من رأسمالها . مما يجعل هذه الهيئة تملك في الحقيقة حوالي ٤٠ ٪ من رأسمال شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء .

وتبلغ مجموعة المساحة التي بحوزة هـــذه الشركة ١٠٠ الف كم ٢ تنفرد فيها بالتنقيب والاستخراج وتعمـــل الشركة بانفراد في كل المساحـــة ماعدا ثلاث رخص تجمع مساحة ٨٧٠٠ كم ٢ فقط تشترك في التنقيب فيها مع شركة بترول الجزائر التي تمول ٥٠ ٪ من نفقات التنقيب . وتملك هذه الشركة وتستغل حقول العجيلة وزرزايتين وتكنتورين وخط الأنابيب الذي ينقل البترول عبر تونس إلى ميناء الصخيرة التونسي . كما تملك حقولاً صغيرة اخرى أهمها حقل العمانه الجنوبي . وحقل تين فوبي . وحقل تان املال وحقل العابد الاحرش .

٥) الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول (كريب)

لقد تكونت هذه الشركة عام ٩٥٥ برأسمال قـدره ١٠٠٩ ملايين فرنك (جديد) تساهم فيـــه الشركة الوطنية لصناعة البترول بنسبة ٥ ٪ والخزينة الجزائرية بنسبة ٢٠و٠٤ ٪ والشركه الوطنية للتنقيب واستغلال البترول في الجزائر ٣٣ ٪ ومكتب البحث عن البترول ١٤و٤ ٪ والشركة الماليـــة للتنقيب عن البترول ٠و٦٢ ٪ والمصالح الخاصة المختلفة ٢٦و٩٦ ٪ وتملك هذه الشركة في الوقت الحاضر ترخيصاً للتنقيب يشمل مساحة ٣٠٠٠ كم تقـع في منطقة (صور

الغزلان) الذي يقع فيه حقل واد فنتيربني الذي بلغ انتاجـه المتراكم حوالي ٣٠٠ الف طن عام ١٩٥٨ .

وتشترك بترخيصين آخرين تشمل مساحتهما ٤٤٢٥ كم ٢ في شرق القاس وحوض فوريوليناك مع الشركة الوطنيـة للتنقيب واستغلال البترول في الجزائر بنسبة ١٠ ./. من الترخيص الأول و ٩ ./. من الترخيص الثاني .

وتشترك ايضاً في ترخيص آخر للتنقيب في شمال الواحات مع الشركة الفرنسيه الدولية للبترول ويشمل مساحة ١٦٠٠ كم ٢ .

وطلبت عام ٩٦٠ ترخيصاً آخر يشمل مساحة ١٦٠٠ كم في العرق الشرقي بالاشتراك مع الهيئة المستقلة للبترول ومجموعة طويكو كلاسياتك .

وتشترك في ترخيص آخر مع الشركة الالمانية فنترشال بنسبة ٣٥ ./. وشركة البترول للتحري في منطقة باريس ١٠ ./. يقـع في جنوب غربي منطقة العجيلة .

٦) شركة استغلال البترول (س أ . ب)

تأسست هذه الشركة عام ٩٤٤ برأسمال قـدره ٢٢،٤٠ مليون فرنك (جديد) يساهم مكتب البحث عن البترول بنسبة ٥٠،٦ ./. منـه والشركة الفرنسية للبترول المتفرعة عن الشركة البتروليـة البريطانية بنسبة ١،٦٩ ./. والشركات الرأسماليـة : الشركة المالية للتنقيب عن البترول ١٠ ./. وشركة الاستثمار البترولي ١٠ ./. والشركـة الفرنسية للاستثمار في التنقيب واستغلال البترول ٤،٥٨ ./. وبنـك باريس والأراضي المنخفضة ١،٦٩ ./. ومصالح مختلفة ٢٢٠٣٨ ./. .

وقد حصلت هذه الشركة على مساهمات للتنقيب شملت على ١٣٣،٥٠٠ كم ٢ تقع اربع تراخيص منها في منطقة « حماده تنهيرت » مساحتها (٣٣٠٠٠ كم ٢) .

وحصلت بعد ذلك في حوض ادرار رقان على خمس رخص اخرى تقع غرب عين صـــالح وتشمل مساحة ٨٤ الف كم ٢ ، وتشترك الشركة في هذه الرخص مع شركات أخرى للتنقيب ففي منطقة حماده تنهيرت (شرق الصحراء) يمول التنقيب بنسبة ٣٨ ٠/٠ من قبـــل الشركة و ٢٥ ٠/٠ من قبـل شركة المساهمات في التنقيب واستخراج البترول و ١١ ٠/٠ من قبل الشركـة الأفريقية الأوربية للتنقيب واستغلال البترول و ٤ ٠/٠ من قبل شركة اسوينا المنجمية الفرنسية.

امـا في منطقة ادرار رقان فانها تشترك بنسبة ٦٠،٥ ٠/٠ مع الشركة الفرنسية الافريقية للتنقيب واستغلال البترول بـ ٧،٥ ٠/٠ والشركة الافريقية الاوربية للتنقيب واستغلال البترول و ٧ ٠/٠ والشركة الافريقية للبترول بـ ١٥ ٠/٠

وبالاضافة الى هذه الرخص فان الشركة قد حصلت عام ٩٦٠ على ترخيص آخر يشمل مساحة ٦٤،٥ كم٢ غرب منطقة بولنياك .

٧) شركة اوسوينا المنجمية الفرنسية (آيف)

تكونت هذه الشركة عام ٩٥٨ برأسمال قدره ٥٠ مليون فرنك (قيمة ١٩٥٩) وتعتبر هـــذه الشركة فرعاً لشركة اوسوينا ميتويا التابعة للكارتيل الايطالي اديسون . وانهـا تعمل بالمشاركة مع شركات فرنسية اخرى بالتنقيب عن البترول .

فهي تشترك بنسبة ٤٠ ٠/٠ مـــع شركة التنقيب عن البترول في ترخيص يشمل على مساحة ٣٣ الف كم٢ تقع في منطقة « حماده تنهيرت » في منطقة بولنياك البترولية قرب الحـدود الجزائرية الليبية كما تشترك بمساهمة ٣٥ ٠/٠ مع شركة البترول للتحري في منطقة باريس في ترخيص يشمل مساحة ٧٧٠٠ كم ٢ جنوب غرب العجيـلة في حوض فوربولنياك وتملك ٢٥ ٠/٠ من الترخيص الثاني العائد لهذه الشركة والواقع في منطقة القـــامي . وقد اكتشفت هذه الشركة بعض آثار

البترول ولكن حتى عـام ١٩٦١ لم تتمكن من القيام بانتاج كميات تجـارية وانها تواصل التنقيب .

٨) الشركة الافريقية للبترول (افرولبيك)

اسست هذه الشركه في باريس عام ١٩٥٧ برأسمال اولي قدره ٢ مليون فرنك جـديد وهي متفرعة عن شركة البترول الاميركية سيتز سيرفز . التي تساهم بنسبة ٩٧ ٪ من رأسمالها اما الباقي فهو موزع بين مصالح خاصة مختلفة .

وتملك هـذه الشركة ثماني رخص للتنقيب ، وتشمل مساحتها ١٧٦٠٠ كم ٢ وذلك بالاشتراك مع (شركة التنقيب واستغلال البترول في الالزاس) (الفرنسية) والشركة الفرنسية الافريقية للتنقيب عن البترول .

وهـذه المساحة موزعة في منطقة حاسي الرمل وورقـلة وتوفرت .. وتملك الشركة بموجب اشتراكها مع الشركتين الفرنسيتين الاخريتين نسبة ٤٠ ٪ من كل المساهمـــة التي تشمل الرخص الثماني السابقة وتساهم شركة التنقيب واستغلال البترول في الالزاس بنسبة ٣٣٫٥ ٪ والشركة الفرنسية الافريقية للتنقيب عن البترول ١٧٫٥ ٪ .

٩) الشركة الفرنسية الصناعية والبحرية (سيف)

وهي شركة فرعية تملك جميع اسهمها تقريباً الشركة الاميركية (فرانكو فويـانك اويل كومباني) اسست بباريس عـام ١٩٤٩ برأسمال اولي قدره ٩٥٠ مليون فرنك (قيمة ٩٥٩) تملك الشركة الام ٩٩٫٩٩ ٪ منه .

وتملك هذه الشركة من ترخيص للتنقيب تشترك فيه مع شركـة البترول للتحري في منطقـة باريس ٥٠ ٪ وللشركة الفرنسية الدولية للبترول ٤٢ ٪ ويشمل مساحة قدرها ٢٧٠٠٠ كلم٢ يقع في منطقة توفرت . وتشترك في ترخيص آخر يقع شمـال الواحات مع الشركة الفرنسية الدولية للبترول ويشمل مساحة

١٦٠٠ كلم٢ العرق الشرقي بالاشتراك مع الهيئة المستقلة ومجموعة تويكوسياتك .

١٠) شركة البترول الفرنسية الافريقية (كوبفا)

أسست هذه الشركة في باريس عام ٩٥٧ برأسمال اولي قدره ٣٥٠٠ مليون فرنك (بقيمة ١٩٥٩) وقد ساهم مكتب البحث عن البترول الفرنسي بنسبة ٥١ ./. من رأسمالها وشركة نفط الجنوب الفرنسية بنسبة ٢٥ ./. منه والشركة الفرنسية للاستثمار في التنقيب واستغلال البترول بنسبة ١٠ ./. والشركة المالية للتنقيب عن البترول ١٠ ./. وشركة الاستثمار في البترول ٤ ./. ، وقد حصلت هذه الشركة على رخص للتنقيب يشمل مساحة (٥٨٠٠ كم ٢) تقع في منطقة توفرت وتشترك في العمل بموجب هذا الترخيص مع الشركة الفرنسية الأفريقية للتنقيب واستغلال البترول التي تساهم بنسبة ١٥ ./. من نفقات العمل وشركة فيلبس بتروليم والشركة المختصة بالحفر (دريلنك سبيشالتي كومبني) تساهم بنسبة ٢٥ ./. وتحتفظ لنفسها بنسبة ٦٠ ./. .

كما حصلت على ثلات رخص أخرى تشمل مساحة ٥٢٠٠ كلم ٢ تقع في جنوب حاسي مسعود بالاشتراك مع مجموعة فيلبس وشركة اميركية (شركة التنقيب واستغلال البترول . وفي هذه الرخص نجد المساهمات تتفاوت حسب الرخص .. فتملك الشركة بنسبة ٤٧,٥ ./. وشركة التنقيب واستغلال البترول ٣٧,٥ ./. ومجموعة فيلبس ٢٥ ./. .

وهناك ترخيص رابع ، وهو أكبر الترخيصات المشتركة فيها هذه الشركة وتساهم به بنسبة ٢٥,٥ ./. ومجموعة فيلبس بنسبة ٤٩ ./. وشركة التنقيب واستغلال البترول بنسبة ٢٥,٥ ./. .

وبالرغم من مساهمة شركات اميركية في هذه الشركة الا ان رأسمالها تغلب عليه الصبغة العامة الفرنسية .

١) شركة المساهمة في التنقيب واستخراج البترول (كوباديكس)

تأسست هذه الشركة عام ٩٥٧ في باريس برأسمال اولي قدره ١٠٠٠٠ مليون فرنك ، موزع بين مساهمين فرنسيين بنسبة ١٠ ٪ لشركة الاستثمار البترولي و ١٠ ٪ للشركة العامة للتنقيب عن البترول و ١٠ ٪ للشركة الفرنسية للاستثمار في التنقيب واستغلال البترول . و ٧ ٪ للشركة المالية للتنقيب عن البترول وتملك البنوك والشركات الصناعية والتأمين والمصالح المختلفة الـ ٦٣ ٪ الباقية .

وبالاضافة الى مساهمة هذه الشركة في كل تراخيص شركة التنقيب عن البترول في الجزائر (١١٧ الف كلم ٢) فانها تملك ترخيصين باسمها تشمل مساحتهما ٣٢٠ كلم ٢ في منطقة حماده التنهيرت غرب العجيلة .

وتساهم هذه الشركة بـ ٨ ٪ من تراخيص البترول (١٦٦٠٠ كم٢ التي تقع شمال الصحراء كما تساهم بنسبة ٢٥ ٪ من رخص الشركة الوطنية لبترول اكتين (١٢٤٠٠ كم٢) الواقعة في الصحراء الوسطى وخاصة في منطقة القاسي الذي اكتشف فيه النفط بكميات تجارية في عام ١٩٦٠ .

ان هذه الشركة تغلب على رأسمالها الصبغة الخاصة وذلك لتفوق نسبة المساهمين الافراد فيها .

١٢) الشركة الاوربية الافريقية للتنقيب واستغلال البترول (اورافراب)

اسست هذه الشركة في باريس عام ٩٥٧ برأسمال اولى قدره (١٢٠٠٠) فرنك فرنسي . تساهم به مصالح اجنبية غير فرنسية بنسبة ١٤ ٪ اما ٨٦ ٪ الباقية فهي موزعة بين شركة كوفرب ، وفترب ، وجنريب ، وشركة ريفرانس وبنك الهند الصينية والاخوان الازار .

وتشترك هذه الشركة بالتنقيب مع الشركة الالمانية الفرات بنسبة ٢٠ ٪

وشركة البترول للتحري في منطقة باريس بنسبة ١٠ ٪ وذلك في مساحة مقدارها ٦٢٥ كلم٢ تقع في حوض العجيلة .

كما انها تشترك بنسبة ٢٠ ٪ في ترخيص للتنقيب بمساحة قدرها ٢١١٥ كلم٢ وذلك مع الشركة الفرنسية الافريقية للتنقيب واستغلال البترول والشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر .

ان هذه الشركة تتبع سياسة المساهمة في تراخيص الشركات الاخرى وخاصة مع شركة التنقيب عن البترول (سيب) والشركة الفرنسية للتنقيب واستخراج البترول (سافريب) وشركة بترول فالانس (سيف) والشركة الوطنية لبترول اكتين . وبهذه الطريقة فانها استطاعت ان تشترك في التنقيب في مساحة تشمل ١٦١٠٠٠ كم٢ فهي تساهم بنسبة ١١ ٪ في التراخيص الاربع (٣٣٠٠٠ كم٢) العائدة لشركة التنقيب عن البترول (س . ي . ب) الواقعة في شرق الصحراء وبنسبة ٧ ٪ من الرخص الخمسة (٨٤٠٠٠ كم٢) العائدة لنفس الشركة في الصحراء الغربية وتساهم بنسبة ١٨ ٪ من التراخيص الثمانية (١٢٨٠٠ كم٢) التي تملكها الشركة الفرنسية للتنقيب واستخراج النفط (س . ف . ر . ب) في الصحراء الوسطى . كما وتساهم بنسبة ٨ ٪ من الترخيصات الخمسة (١٩٠٠٠ كم٢) التي تملكها شركة بترول فالانس الواقعة بين كولون بشار وتوفرت . ومن كل هذه المساهمات فان اهم مساحة تساهم بها الشركة هي نسبة ٨ ٪ من رخص الشركة الوطنية لبترول اكتين (١٢٤٠٠ كم٢) الواقعة في شمال حاسي مسعود الذي اكتشف فيه النفط بكميات تجارية في منطقة القاسي .

واهم ما يميز هذه الشركة هي كونها شركة تملكها الرساميل الخاصة دون أي مساهمة من قبل الرساميل العامة .

١٣ - **شركة اسو الصحراويه :**

وهذه الشركة متفرعة عن شركة ستندارد اويل اف نيوجرسي بالاشتراك مع شركة اسو واسست في باريس عام ٩٥٩ برأسمال أولي قدره ١٠ ملايين من الفرنكات (قيمة ٩٥٩)

لقد احدث دخول هذه الشركة تحولاً كبيراً في اتجاه الاستثمار في الصحراء وكانت هذه الشركة قد تقدمت بطلب ترخيص للتنقيب عام ٩٥٩ وبمساعدة الشركة الام حصلت على ترخيص للتنقيب يقع في منطقة العرق الشرقي الكبير مساحته (٢٠٦٠٠ كم^{٢}) يضمن لها العمل لمدة خمس سنوات في الفترة الاولى لصلاحية الترخيص وتعمل فيه بالاشتراك مع شركة النفط الفرنسية في الجزائر التي تساهم بنسبة ٣٥ ٪ من النفقات وشركة المساهمات البترولية التي تساهم بنسبة ١٥ ٪ من التنقيب وهذه هي أول شركة للتنقيب حصلت فيها الرساميل الاميركية على تفوق ملكية رأسمال الشركة .

١٤ - **الشركة الفرنسية الدولية للبترول :**

اما هذه الشركة فمتفرعة عن شركة بان اميركان بتروليوم كوربوريشن التي كونتها شركة ستاندارد اويل انديانا عام ١٩٥٨ .

وقد اسست هذه الشركة في باريس عام ٩٥٨ برأسمال أولي قدره مليون فرنك تملك الشركة الام . نسبة ٩٤ ٪ .

وتملك هذه الشركة ترخيصاً للتنقيب يشمل مساحة ٢٧٠٠ كم^{٢} تقع شمال شرقي توفرت وتعمل فيه بالاشتراك مع شركة بتروبار التي تسهم بنسبة ٥٠ ٪ والشركة الفرنسية الصناعية والبحرية ٨ ٪ .

وحصلت عام ٩٦٠ على ترخيص للتنقيب يشمل مساحة ٢٧٦٠٠ كلم^{٢} تقع شمال توفرث . تشترك فيه مع الهيئة المستقلة للبترول وشركة تيكو كلاسياتك .

وتتميز هذه الشركة بان رأسمالها يتكون من مساهمات غير فرنسية .

١٥ – الشركة الفرنسية الافريقية للتنقيب والبترول (فرنكاديب)

تأسست هذه الشركة عام ٩٥٧ في باريس برأسمال أولي قدره ١٢٫٥٠٠ مليون فرنك موزع بين كوفرب ٧٫٦ ٪ وفتريب ٢٫٦ ٪ وريفرانس ٢٫٦ ٪ والباقي موزع بين المصالح المالية والصناعية .

ان هذه الشركة هي أولى الشركات التي حصلت على مساهمات مالية المانية لتمويل عملياتها .. ولهذا تراها تنوع عملياتها في رخص مختلفة منها التي تنفرد بها ومنها التي على شكل مشاركات مع شركات التنقيب الاخرى بحيث تشمل مجموع المساهمة التي تعمل فيها حوالي ١٦٣٠٠٠ كم٢ . وهي تشترك في ثماني رخص للتنقيب مع شركة التحري واستخراج البترول في الالزاس والشركة الافريقية للبترول وتشمل مساحة ١٧٦٠٠ كلم٢ .. بنسبة ١٧٫٥ ٪ للشركة الافريقية للبترول . كما تشترك في ترخيص للتنقيب يشمل مساحة ١٨٠٠ كم٢ في ناحية غردابه تشترك فيه بنسبة ١٦ ٪ في تراخيص لشركة التنقيب عن البترول الواقعة في منطقة تنهيرت (٣٣٠٠٠ كلم٢) وتشترك مع فيلبس وشركة البترول الفرنسية الافريقية بنسبة ١٥ ٪ في ترخيص مساحته (٥٨٠٠ كلم٢) وتملك نسبة ٨ ٪ من ترخيص شركة بترول فلانس (١٩٠٠٠ كم٢) الواقع في شمال الصحراء وتملك نسبة ٢٠ ٪ في ترخيص تشترك به كل من الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر والشركة الافريقية الاوربية للتنقيب واستغلال البترول يقع في منطقة بوليناك الغنية بالنفط .

وحصلت اخيراً في عام ٩٦٠ على ثلاث رخص تشمل مساحة ٣٠٠٠ كم٢ في منطقة بوليناك جنوب غربي منطقة العجيلة وتشترك في اثنتين من هذه التراخيص مع الشركة الالمانية فنترشال التي تملك نسبة ٣٥ ٪ . وشركة البترول للتحري في

منطقة باريس ١٠ ٪ والشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول ٢٠ ٪.

ان اهم مساهمتها هي مساهمة ١٤ ٪ التي تساهم بها مع الشركة الوطنية لبترول اكتان في التراخيص ١٢٤٠٠ كم٢ الذي اكتشف فيه حقل القاسي للبترول .

١٦ - شركة دلهي الفرنسية (فرانكو - دلهي كومباني)

ان هذه الشركة هي فرع لشركة كنديس دلهي اويل لمتد الكندية التي اسستها عام ٩٥٠ شركة دلهي تايلور اويل كوربوريش الاميركية .

تأسست في باريس عام ٩٥٨ برأسمال أولي قدره ٢٥٠ مليون فرنك تملك شركة دلهي الكندية للزيت المحدودة ٩٦ ٪ من رأسمالها وتملك هذه الشركة ٤٩ ٪ بالاشتراك مع شركة البترول للتحري في منطقة باريس والشركة الفرنسية الافريقية للتنقيب واستغلال البترول ١٦ ٪ .وتملك ترخيصا يشمل مساحة ١٨٠٠ كم٢ في شمال شرقي غرداية وحصلت عام ٩٦٠ بالاشتراك مع نفس الشركتين على ترخيصين آخرين (٧١٦٠ كم٢) في جنوب غربي العرق الشرقي وهذه الشركة هي أول الشركات الاميركية الكندية التي دخلت الجزائر .

١٧ - شركة التنقيب واستغلال البترول (افريكس)

تأسست في باريس عام ٩٥٧ برأسمال اولي قدره ٣٠٠٠ مليون فرنك تملك منه شركة اومنيوم ٣٥ ٪ والشركة الفرنسية للسويس ١٠ ٪ ، وشركة فتريب ١٠ ٪ وكوفروب ١٠ ٪ وجنريب ١٠ ٪ وريفرانس ٣،٥ ٪ وبنك باريس والاراضي المنخفضة ١٠ ٪ وبنك الوحدة الباريسي ٣ ٪ .

وتملك هذه الشركة اربع رخص تشمل مساحة ١١٠٠٠ كلم٢ وقد منحت هذه الرخص بالاشتراك مع شركتين هما : كويفا وفيلبس وتساهم الشركة في الترخيص الاول ٢٥،٧ ٪ و ٣٧،٥ ٪ من الرخص الثلاثة الاخرى . وتقع هذه المساحة في الصحراء الوسطى . وبالاضافة الى ذلك تملك هذه الشركة ٤٠ ٪

من ترخيص آخر (٣٣٠٠ كم٢) يقع في شرقي حقول حاسي مسعود الذي تملكه شركة سنريال .

١٨ - شركة بشلبورن للتنقيب واستخراج البترول :

ان هذه الشركة الفرنسية تعمل بصورة رئيسية للتنقيب في فرنسا اسست في باريس عام ٩٥٧ برأسمال اولي قدره ٥٠٠ مليون فرنك يوزع بين بشلبورن ٣٠٪ وشركة فتريت ١٠ ٪ و كوفرب ١٠ ٪ وجنريب ١٠ ٪ وريفرانس ١٠ ٪ والاخوان لازار وشركائهم ٦٫٦٦ ٪ وبنك روتشيلد اخوان ٣٫٣٤ ٪ ومصالح مالية مختلفة أخرى :

ان هذه الشركة تساهم مع الشركة الفرنسية لبترول الجزائر بنسبة ٢٠٪ من ترخيص يشمل مساحه ٦٥٠٠ كم٢ يقع في شمال شرق حاسي مسعود .

١٩ - شركة بتروساريت :

وهـذه الشركة (الفرنسية) كونتها الشركة النفطية بتروفرانس في باريس عام ٩٥٧ برأسمال أولي قدره ١٠٠٠ مليون فرنك تساهم فيه اربع شركات مالية : هي - كوفرب ١٠ ٪ وفتريب ١٠ ٪ وجنريب ١٠ ٪ وريفرانس ١٠ ٪ وتملك الشركة الام ٥٩٫٥ ٪ من رأسمالها .

لقد كانت هذه الشركة تملك عام ٩٦٠ ترخيصين للتنقيب تشمل مساحتها ٣٩٠٠ كم٢ ويقع الاول في جنوب مدينة ورقلة والثاني شمال مدينة غرداية .

٢٠ - شركة فيلبس للبترول في فرنسا (فيلبس بتروليوم)

وهذه الشركة متفرعة عن شركة فيلبس بتروليوم كمباني الاميركية وقد أسست عام ٩٥٨ في باريس برأسمال اولي قـدره مليون فرنك . تملكه شركة فرعية اخرى للشركة الام فيلبس . وهي الشركة المختصة بالتنقيب .

وتملك هذه الشركة اربع رخص بالاشتراك مع الشركة الفرنسية الأفريقية، والشركة اومتريكس الفرنسية .

تشمل مساحة هذه الرخص الاربعة مساحة (١١ الف كم٢) تقع ثلاثة منها جنوب غربي منطقة حاسي مسعود وتقع الرابعة جنوب مدينة القليعة . وتساهم الشركة في الرخص الثلاثة الاولى بنسبة ٢٥ ٪ وبنسبة ٤٩ ٪ من الترخيص الرابع . وتساهم هذه الشركة بنسبة ٢٥ ٪ من ترخيص آخر يشمل مساحة ٥٨٠٠ كم٢ تملكه الشركة الفرنسية الافريقية للبترول .

٢١ - شركة التحوي واستغلال البترول في الالزاس :

لقد أسست هذه الشركة في باريس عام ٩٥٣ برأسمال قدره (١٢٣٤٢ مليون فرنك) موزع بين شركات فرنسية عامة ومصالح خاصة وشركة اميركية . ويملك مكتب البحث والتحري عن البترول الحكومي ٥٦،٨٧ ٪ من رأسمالها والشركة الوطنية للاستثمار والبحث عن البترول ٧،٣٠ ٪ وشركة فتريب ٩،٧٣ ٪ و كفريب ٦،٨٤ ٪ وريفرانس ٥،٨٧ ٪ ومصالح مختلفة تملك حوالي ١٢ ٪ .

ان هذه الشركة كما يبدو من توزيع رأسمالها ، تسيطر عليها الرساميل العامة حيث تملك الحكومة حوالي ٦٥ ٪ من رأسمالها .

وهذه الشركة لا تملك ترخيصاً خاصاً بها . ولكنها تشترك بنسبة ٣٣،٥ ٪ في ثماني رخص تشمل مساحة ١٧٦٠٠ كم٢ مع الشركة الفرنسية الافريقية للتنقيب عن البترول . وشركة افرويك التي تملكها الشركة الاميركية (ستيرسرفس) وتقع هذه الترخيصات في مناطق حاسي الرمل الغنية بالغاز الطبيعي . وورقلة ، وتوفرت ، والقليعة .

٢٢ ـ الشركة الفرنسية للتنقيب واستغلال البترول (أفريب)

اسست هذه الشركة في باريس عام ٩٥٦ ، من قبل مكتب البحث عن البترول الذي يملك ٥٣ ٪ من رأسمالها وشركة فتريب ١٠ ./. و كوفرب ١٠ ./. وريفرانس ١٠ ٪ وشركة بورفينا البلجيكية ٦و٣ ٪ وبنك باريس والاراضي المنخفضة ٥و١٣ ./.

وهذه الشركة تعتبر شبه عامة ، وذلك نظراً « لكون الرساميل العامة تشترك بنسبة ٨١ ./. من رأسمالها .

وتملك هذه الشركة سبع رخص تشمل مساحة ١١٦٠٠ كم٢ تقع معظمها في الصحراء الوسطى في ناحية ورقلة وقرب الاغواط وفي منطقة توفرت . تعمل في هذه الرخص بالاشتراك مع عدة شركات اخرى فهي تساهم بنسبة ٢٧ ./. في المصارف . وشركة سنكلر الصحراوية بنسبة ٢٧ ./. واورفريب ١٨ ./. وشركة نيومانت مانيك ١٨ ./. واوقيام ١٠ ./. .

كما تملك ترخيصاً آخر في منطقة العجيلة بالاشتراك مع نفس الشركات الا انها تملك نسبة ٣٣ ./. ، والشركات الاخرى تساهم بـ ٢٧ ./. فقط .

وأهم ترخيص تملكه هذه الشركة هو الترخيص الواقع في منطقة تندوف والذي يشمل مساحة ٧٠ الف كلم٢ تعمل فيه بانفراد .

٢٣ ـ شركة نويمانت للزيت :

وهذه الشركة ما هي الافرع للشركة اليابانية نويمانت مانيك كوريويشن ، وهي من اكبر الاحتكارات المنجمية الدولية .

اسست عام ٩٥١ في نيويورك برأسمال اولي قدره ٦٥ مليون دولار اميركي تملكه الشركة الام بنسبة ١٠٠ ./. وتقوم هذه الشركة بالتنقيب واستغلال البترول وتعمل بصورة رئيسية في خليج المكسيك كما تملك الشركة الفرعية في فنزويلا .

وتملك هذه الشركة مصالح كبيرة في شركة مناجم زليجة وهي شركة فرنسية اميركية تستغل مناجم الحديد في الغرب.

وليس لهذه الشركة سوى مشاركات في رخص تملكها شركات فرنسية.

٢٤) شركة الاسهم الزراعية والصناعية المنجمية:

ان هذه الشركة تجارية، ومتفرعة عن شركة مناجم زليجة في المغرب. اسست في باريس عام ٩٥٣ برأسمال أولي قدره ١٩٨٠ مليون فرنك موزع بين مصالح مالية فرنسية واجنبية (اميركية بصورة خاصة).

وهذه الشركة تساهم في ترخيصات عديدة تملكها شركات سافريب وسنكلير الصحراوية واورافريب وتيومونت هانيك كوريوريش. فتساهم بنسبة ١٠ ٪ في سبع رخص مع سافريب وتساهم بنسبة ٤ ٪ من تراخيص سافريب الواقعة في العجيلة.

وحصلت هذه الشركة عام ٩٦٠ على ترخيص يشمل مساحة ٩٠٠ كلم ٢ يقع في شمال غرب توفرت.

٢٥) شركة بترول فالانس «س. ب. ف»:

اسست هذه الشركة في باريس عام ١٩٥٥ برأسمال أولي قدره ٢٢٠٠ مليون فرنك موزع بين الشركة الوطنية للاستثمارات البترولية بنسبة ٥ ٪ ومكتب البحث عن البترول بنسبة ١٥ ٪ والشركة الوطنية للتحري المحدودة بنسبة ٣٠ ٪ وفرع الشركة البريطانية للبترول الفرنسية بنسبة ٢٠ ٪. كما تملك شركة فينويب بنسبة ١٠ ٪ وكوفريب ١٠ ٪ وريفرانس بنسبة ٥ ٪.

تملك هذه الشركة خمس رخص يشمل مساحة ١٩ الف كم ٢ تقع بين منطقة كلونيشار وتوفرت. وتعمل بالاشتراك مع كويريكس واورافريب التي تملك كل واحدة منها نسبة ٨ ٪.

وقد حصلت هذه الشركة على ثلاث رخص اخرى تشمل مساحة ١١٧٠٠ كم ٢ في منطقة قوريوليناك وانها تعتبر من الشركات العاملة في فرنسا الى جانب الجزائر .

٢٦) شركة سنكلر الصحراوية :

تتفرع هذه الشركة عن شركة سنكلر اويل يوريشن الاميركية . وقد اسست في باريس عام ٩٥٨ برأسمال اولي قدره مليونين من الفرنكات تساهم به الشركة الأم بنسبة ٩٧ ٪ . وتملك مصالح فرنسية خاصة النسبة الباقية وهي ٣ ٪ .
وهذه الشركة لاتملك أي ترخيص خاص بها ولكنها تساهم بنسبة ٢٧ ٪ في كل رخص شركة سافريب ماعدا ترخيص تندوف .

٢٧) الشركة الوطنية لبترول اكتين :

لقد اسست هذه الشركة في باريس عام ٩٤١ برأسمال أولي قدره ٢٠٩٢٥ مليون فرنك موزع بين مكتب البحث عن البترول بنسبة ٥٠،٥٧ ٪ . والشركة الفرنسية للبترول ١٣،٢٠ ٪ . وفرع الشركة البريطانية للبترول (الفرنسية) ٣،١٩ ٪ . وشركة فتريب ١،٠٤ ٪ .

وتملك هذه الشركة خمس رخص للتنقيب تشترك في اربع منها مع شركات اخرى : شركة كوبريكس ٢٥ ٪ . واوارافريب ١٠ ٪ ، وتشمل مساحة هذه الرخص المشتركة ١٢٠٠٠ كم ٢ . وكانت قد اكتشفت في إحداها حقل القاسي المحتوي على كميات تجارية من النفط . ونرى من توزيع رأسمالها انها تغلب عليها سيطرة الرساميل العامة .

الفصل الرابع

الحقول البترولية المنتجة في الجزائر

بعد ان رأينا في الصفحات السابقة المراحل التي قطعتها الصناعة النفطية في الجزائر والاستثمارات التي تطلبتها هـذه الصناعة ، والشركات المختلفة التي قامت بالمجهودات الاستثمارية يمكننا ان نلمس النتائج التي حققتها هذه المجهودات الكبيرة التي بذلت خلال الخمس عشرة سنة الماضية .

ان اهم ما تميزت به الاكتشافات النفطية واكتشافات الغـاز الطبيعي في الجزائر (وبصورة خاصة في جنوبها) هو اختلاف مواقعهـا الجغرافية والطبقات الجيولوجية التي تقع فيها فهي تقع في أرجاء الجزائر الاربع ، كما ان الدراسة الجيولوجية اثبتت وجود البترول والغاز الطبيعي ليس فقط في الرسوبات الاولية ولكن كذلك في التكوينات الجيولوجيـة الثانوية التي يمكن ان تحتوي على البترول والغاز الطبيعي ، فنجد مثلاً ان اكتشاف الغاز الطبيعي الذي اكتشفته شركة التنقيب واستخراج بـترول الصحراء في جبل برقة كان من تكوينات (الديفونيان) وفي عـام ١٩٥٦ اكتشفت هذه الشركة النفط في العجيلة في (الاحجار الـكاربونية الاولية) وفي الرمل للغاز الطبيعي .

ان هذه الاكتشافات الاولية كانت بعيدة جداً عن بعضها من حيث الموقع

الجغرافي كما انها تقع في طبقات جيولوجية وتكوينات مختلفة وكانت هذه النتائج الجيولوجية الاولية تتأكد مع استمرار التنقيب والتحري . ونجد اليوم منطقتين بتروليتين رئيسيتين في الصحراء الجزائرية وسوف نتناول بالتفصيل في الصفحات القادمة ، بعض الحقول المختلفة التي تتكون منها هاتين المنطقتين .

١ - حقل حاسي مسعود :

يعتبر هذا الحقل .. الذي يقع على بعد ٦٥٠ كلم تقريباً من عماصمة الجزائر ، على شاطىء البحر الابيض المتوسـط ، من اغنى الحقول النفطية المكتشفة في الجزائر حتى الآن . وتملك هـذا الحقل بالاشتراك كل من الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر ، والشركة الفرنسية للبـترول التي تملك الحكومة الفرنسية ٣٠ ٪ من رأسمالها .

اكتشف هـذا الحقل في حزيران ١٩٥٦ عندما قامت الشركة الوطنية بحفرية في المكان المسمى (حاسي مسعود) وجدت على عمق ٣٣٤٠ متراً طبقة سميكة منداة بالبترول والغاز الطبيعي مقـدراً عرضها بحوالي ١٤٠ متر كما وجدت في نفس الفترة تقريباً الشركة الفرنسية في حفرياتها التي قامت بها على بعد ٨ كلم من حفرية الشركة الوطنية في المكان المسمى حاسي كومبي نفس الطبقة المنتجة على عمق ٣٢٧٢ متراً وبعد شهر من هاتين الحفريتين كانت الشركة الوطنية قد قامت بحفرية ثالثة ١١ كلم من حفريتها الاولى ، وجدت بدورها نفس الطبقة النفطية على عمق ٣٣٢٧ متراً :

وانطلاقاً من هـذه الحفريات الثلاثة بدأت الشركتان بالقيام بحفريات لتحديد الحقل فكانت الحفرية الرابعة التي قامت بها الشركة الوطنية على بعد ١٠ كلم شرق الحفرية الاولى وجدت نفس الطبقة المنتجة على نفس العمق تقريباً كما

وجدت الشركة الفرنسية في حفرياتها السابقة نفس الطبقة المنتجة على بعد ١٠ كلم شمال البئر الاول .

وعلى ضوء النتائج التي اظهرتها هذه الحفريات قدر الخبراء في نهاية عام ٩٥٧ المنطقة المنتجة بحوالي ١٣٠ كلم والاحتياطي المثبت والمكن استخراجه بحوالي ٥٠ مليون طن كحد ادنى ، ولكن توسيع الحقل سيزيد من هذه النسبة اكثر من عشرة اضعاف . اذ ان الحفريات التي قامت بها الشركتان خلال عام ١٩٥٨ في الجهات الاربع ، شمالاً ، وجنوباً ، وشرقاً ، وغرباً من بئر الاكتشاف جعلت مساحة المنطقة المنتجة تشمل حـوالي ١٥٠٠ كلم٢ ، وارتفعت نسبة الاحتياطات الى ٤٥٠ مليون طن وعلى اساس استخراج نسبة ١٨ ٪ من الاحتياطي يقدر الاحتياطي الممكن استخراجه بحوالي ٢٥٠ مليون طن وحتى هذه النسبة يمكن زيادتها عن طريق حقن الغاز في الآبار حيث يمكن زيادة نسبة الاحتياطي بحوالي ٣٥ ٪ على الاقل .

وفي ربيع ١٩٥٩ بلغ عـدد الآبار المحفورة في هذا الحقل ٣٨ بئراً كانت ٣٧ منها منتجة .

كانت انتاجية هـذه الآبار تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً فنجد مثلاً البئر الثالثة التي حفرتها الشركة الوطنية يمكن الانتاج منها حتى ٢٠٠ الف طن سنوياً في الوقت الذي لم تتجاوز الطاقة الانتاجية للبئر السابعة التي حفرتها الشركة الفرنسية ٢٠ الـف طن . كما ان البئر التاسـعة عشر التي حفرت في الحقل يمكن استخراج حوالي ١١٢٠٠٠٠ طن سنوياً وكان معـدل الانتاج في الآبار يزداد باستمرار ، بحيث يمكننا ان نقول ان المعدل العام لانتاجية البئر الواحدة كان يتراوح في اواخر عام ١٩٥٩ بين ٣٠٠ الى ١٠٠٠ طن في اليوم للبئر .

لقد كانت الشركتان حتى كانون الاول عام ١٩٦٠ قد حفرتا ٦٥ بئراً كانت ٦٠ بئراً منها منتجة .

وقدرت الاحتياطات المثبتة الممكن استخراجها بحوالي ٣٥٠ مليون طن والاحتياطات المحتملة بحوالي ٤٧٠ مليون طن على الأقل . واستمرت حفريات تطوير الحقل وتوسيعه حتى عام ١٩٦٢ حيث استطاعت الشركتان بعد القيام بـ ١١٦ حفرية كانت ٨٩ بئراً منها منتجة للبترول من ١٧٥٠ كلم ٢ تحديد حدود الحقل التي قدرت مساحته بحوالي ١٧٥ كلم مربع وكان معدل الانتاج اليومي المحتمل في هذه السنة يقدر بـ ١٨٠٠٠٠ برميل في اليوم (حوالي ٢٤ الف طن) وقدرت الكميات الممكن استخراجها من الاحتياطي المثبت بالطرق الاولية بحوالي ٥ ٪ من الاحتياطي ولهذا قررت الشركتان ان يبدأ حقن الغاز الطبيعي في الحقل لرفع هذه النسبة لأن النفط المستخرج من هذا الحقل ذو كثافة ٤٠ درجة فاكثر ويحتوي على نسبة كبيرة من الغاز اويل ويحتوي على الميثين والبروبان وهو لا يحتوي على نسبة كبيرة من السوفر بحيث يمكن استعماله مباشرة بعد استخراجه في محركات الديزل واجهزة الحفر . ولا يحتوي إلا على نسبة قليلة من المواد الثقيلة اذا ماقارناه مع خام الشرق الاوسط وكانت المنتجات المشتقة من هذا الخام بعد التكرير كالآتي وذلك بالمقارنة مع مشتقات خام كل من العراق والكويت .

نسبة مشتقات البترول بعد تكرير الخام الجزائري ، العراق ، الكويت

	حاسي مسعود	العراق	الكويت
موتو غازولين	٢٠	١٧	١٥
الغاز اويل	٤٣	٣٣	٢٢
الفيول اويل	١٢	٣٧	٥٢
المنتوجات المختلفة بما فيها المواد الغريبة	٢٥	١٣	١١

المصدر : مجلة بتروليوم بريس سرفيس اكتوبر ١٩٥٩

وكما نلاحظ من الجدول السابق فان هذا الخام يحتوي على المواد الخفيفة من بنزين وغازولين اكثر من المواد الثقيلة مثل الفيول اويل كما يحتوي على مواد كثيرة تصلح لأن تكون أساساً لإنتاج زيوت التشحيم وغير ذلك .

أما الغاز الطبيعي الذي يتبع استخراج هذا الخام فانه يقدر بحوالي ٢٥٠ متراً مكعباً لكل طن مستخرج وتقدر الشركة ان استخراج ١٢ مليون طن سنوياً من النفط سوف يؤدي الى استخراج حوالي ٢ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً وتستعمل الشركتان هذا الغاز الطبيعي في تمويل محطات توليد الكهرباء في مراكز الانتاج والباقي تحرقه وبدأت منذ عام ١٩٦٠ بحفر ست حفريات لحقن هذا الغاز الطبيعي في الحقل لزيادة الضغط داخل الحقل يساعدها على زيادة الكميات الممكن استخراجها بحوالي ٣٠ ٪ على الأقل وقدر الضغط في الحقل مابين ٣٥٠ الى ٤٣٠ كلغ للسنم ٢ ودرجة الحرارة تتراوح مابين ٤٥ درجة الى ١٣٠ درجة .

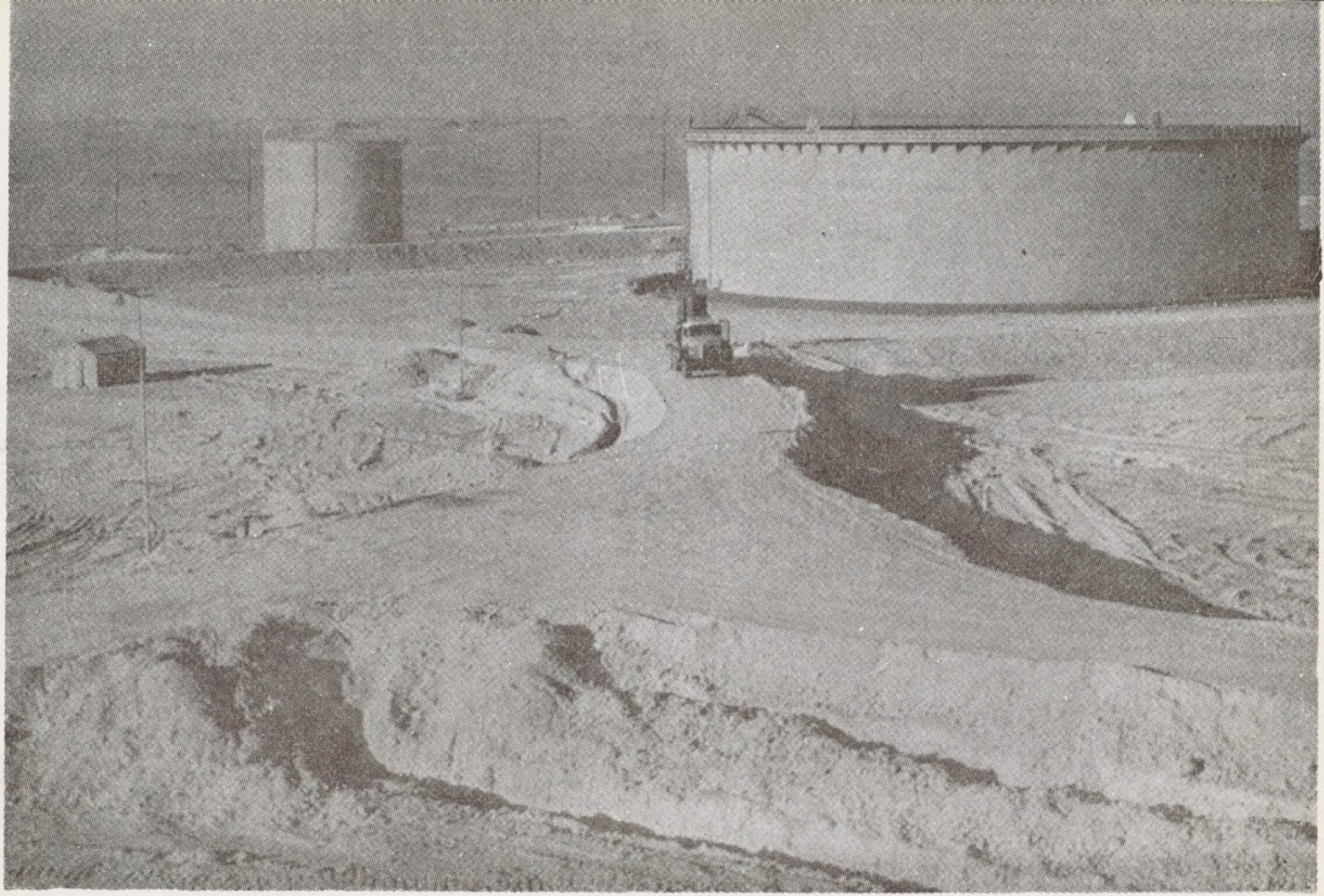

CLICHE O.C.R.S.

CITERNES A HAOUD EL HAMRA

وتعمل الشركتان في هذا الحقل بالاشتراك ولكن كل منهما تحتفظ بشبه استقلال فيما يخص اتخاذ القرارات في تطوير رأسمالها والقيام بحفرياتها وتشتركان بموجب الاتفاقية بينهما في المصروفات التي تقوم بها كل واحدة منهما كما انهما تشتركان تلقائياً في كل اكتشاف تقوم به أحداهما فنجد مثلاً ان الشركة الوطنية قامت باستثمار مايقرب من ٥٠ مليار فرنك (بقيمة الفرنك عام ١٩٥٦) منذ ١٩٥٦ الى آذار ١٩٦١ كانت موزعة كالآتي :

٣٠ مليار على التنقيب وحفر الآبار وتجهيزها للانتاج .

٦ مليارات لبناء مركز الانتاج .

٢ مليار لبناء شركة التجميع .

١٠ مليارات لبناء مركز التجميع الرئيسي .

ويمكنا استناداً على عقد المشاركة المعقود بين الشركتين ان تقول ان الشركة الفرنسية قامت بصرف مبلغ مساوى لهذا المبلغ كاستثمارات في الحقل .

وتملك كل من الشركتين مركزاً للتجميع في المنطقة التي تعمل فيها من الحقل فتملك الشركة الوطنية مركزاً للتجميع تصب فيه كل شبكة التجميع التي تربط الآبار المنتجة ويتكون هذا المركز من ثلاث مجموعات لفرز البترول عن الغاز الطبيعي تعمل على تخفيف ضغط الخام الذي يصل الى فم البئر تحت ضغط ٣٠ كلغ للسم٢ وتعيده الى ضغط مساو للضغط الجوي . ويوجد في هذا المركز أربعة خزانات لتسييل الخام وخفض كثافته لتسهيل سيلانه الى مركز التجميع الرئيسي سعة كل واحد منها ٢٥٨٠ متراً مكعباً كما يوجد أربع خزانات أخرى لخزن النفط الخام سعة التخزين في كل واحد منها ١٥ الف متر مكعب وهذه

الخزانات الاربعة الاخيرة مربوطة بمركز التجميع الرئيسي بأنبوب قطره ٢٠ بوصة يسمح بنقل حوالي ١٨ الف متر مكعب في اليوم .

وتملك الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر مركزاً للانتاج في الجهة التي تعمل فيها من الحقل وهو مكون من مركز للمراقبة وأربعة خزانات سعة التخزين في كل واحد منها ٨ آلاف متر مكعب من النفط وخزان للماء سعة التخزين فيه ١٥ الف متر مكعب كما توجد فيه ثلاث مضخات (بقدر ١٧٥ حصان) وثلاث تستقبل مجموعات لعزل الغاز الطبيعي عن البترول وتستقبل الأولى الخام من الآبار تحت ضغط ٣٥ كلغ للسم٢ وتعمل الثانية على حفظ هذا الضغط الى ٦ كلغ للسم٢ وتعمل الثالثة على خفضه الى درجة الضغط الجوي ويربط هذا المركز بالمركز الرئيسي للتجميع أنبوب قطره ١٦ بوصه .

ويقع المركز الرئيسي للتجميع في حقل حاسي مسعود على بعد ٢٠ كلم تقريباً من مراكز الشركتين قامت الشركتان ببنائه بالاشتراك وهو نقطة الانطلاق للانبوب الذي يربط الحقل بالبحر الابيض المتوسط ويتكون هذا المركز من ١٢ خزاناً سعة التخزين في كل واحد منها ٣٥ الف متر مكعب يربطه بمركزي الانتاج انبوبان بقطر ٢٠ و ١٦ انش كما يصل هذا المركز انبوب قطره ٨ بوصات لنقل غازولين حقل حاسي الرمل وكان هذا المركز مجهزاً في ١٩٦١ بخمس مضخات (بطاقة ٢٠٠٠ حصان) لضخ النفط في الانبوب الرئيسي الذي يربط هذا المركز بميناء بجاية على شاطيء البحر الابيض المتوسط بضغط ٤٥ كلغ للسم٢ .

وكانت الشركتان في بداية عام ١٩٦١ تسلم يومياً ٢١٩٠٠ طن من البترول ١٣٣٨٣ تسلمها الشركة الوطنية و ٨٣١١ طن تسلمها الشركة الفرنسية . وبلغ الانتاج في هذا الحقل عام ١٩٥٩ ، ١٣٠٠٠٠٠ طن و ٥ و ٦ مليون

طن عام ١٩٦٠ وكان مجموع الانتاج المتراكم في كانون الاول ١٩٥٧ الى اول كانون ١٩٦١ يقدر بـ ١٦,٢٤٣,٢٢٥ طناً من البترول انتجت منها الشركة الوطنية ٩٨٦٥٩٤٥ طناً والشركة الفرنسية ٦٣٧٧٢٧٥ طناً .

ويبين هذا الجدول الانتاج في حقل حاسي مسعود

في عامي ١٩٦٠ - ١٩٦١ بالاف الاطنان

السنة	١٩٦٠	١٩٦١
الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر	٤٣٠٠	٤٦٠٠
الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر	٢٣٠٠	٣٥٠٠
المجموع	٦٦٠٠	٨١٠٠

المصدر : مجلة التطور الافريقي عدده ٥ و ٦ - ١٩٦١
وعدد ١ - ١٩٦٢

ينقل هـذا الانتاج بواسطة انبوب قطره ٦٠ سم وطوله ٦٦٠ كلم يربط مركز التجمع الرئيسي في الحقل بميناء بجاية على شواطيء البحر الابيض المتوسط ويقطع هذا الانبوب في طريقه ٣٣٠ كلم في الصحراء القاحلة الى مدينة بكره، في جنوب الجزائر ثم يعرج على شط الحضنة من الشمال ويعرج على سلسلة جبال البيبان مرتفعاً الى علو ١٠٥٠ متراً عن سطح البحر وهي أعلى نقطة في الخط ينحدر بعـد ذلك في سهل الدمام الذي يمتد فيه حتى مدينة بجاية ويوجد على

طول الخط اربع محطات للضخ تجعل سرعة السائل حوالي ٧ كلم في الساعة . واقيمت مخازن في ميناء بجاية لتلقي هـذا النقط وكانت سعة التخزين في عام ١٩٥٩ تزيد عن ٦٣٠٠٠٠ متر مكعب .

كلف هذا الانبوب حوالي ٥٢٠ مليون فرنك جديد استثمرتها الشركتان المنتجتان للنقل وكونتا شركة تقوم بالنقل وهي شركة نقل البترول الصحراوي . وقد مول بنك الاعمار والانشاء الدولي ٥٠ ٪ من هذا المبلغ على شكل قروض طويلة الاجل .

وبدأ العمل في هذا الانبوب في عام ١٩٥٨ وانتهى وضعه في تشرين الثاني ١٩٥٩ ويوجد في نقطة انطلاق هذا الانبوب ١٢ خزاناً سعة الواحد منها ٣٥ الف متر مكعب تمول هدا الانبوب بواسطة ثلاث مضخات .

وحتى في شهر نيسان عام ١٩٦١ كان هذا الانبوب ينقل نفط حاسي مسعود فقـط .

الا انه بعد هذا التاريخ ربط بهذا الخط حقل حاسي القاسي بأنبوب طوله ١٢٢ كلم نظراً لقربه من هذا المركز وتشابه نوعية النفط المنتج في الحقلين .

وأصبحت طاقة النقل لهذا الأنبوب بعد اضافة محطة الضخ الرابعة في تموز ١٩٦١ حوالي ١٤ مليون طن سنوياً . وكانت الكميات المنقولة بواسطة هـذا الأنبوب من مركز واد الحمراء الى ميناء بجايه عام ١٩٦٠ يبلغ ٦٥٦٠٣٣٢ طناً وكانت الكميات المنقولة خلال الاشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٦١ هي كالآتي :

الكميات المنقولة من واد الحمراء الى ميناء بجايه خلال الأشهر الاولى من عام ١٩٦١ بالاطنان

الشهر	الكميات
كانون الثاني	٦٥٠١٨٧
شباط	٥٧٤٢٧٠
آذار	٦٧٩٤٨٨
نيسان	٦٤٦١٤٧
مايس	٧٠٨٣٦١
ايلول	٧٣٣٨٤٦

المصدر : مجلة التطور الأفريقي عدد ٥ – ٦ – ١٩٦١ وعدد ١ عام ١٩٦٢ .

وفي شهر ايلول ١٩٦١ كانت الكميات التي سلمتها الشركتان العاملتان في حاسي مسعود ٧٤٣٨٤٦ طناً سلمت منها الشركة الوطنية ٤١٩٨١٨ طناً والشركة الفرنسية ٣١٤٠٢٨ طناً .

بلغ مجموع الكميات المنقولة بهذا الأنبوب منذ كانون الاول ١٩٥٧ حتى ايلول ١٩٦١ من حاسي مسعود ١٤١٣٥٠٠٠ طن من البترول .

٢) منطقة العجيلة :

بدأت أعمال التنقيب في هذه المنطقة في بداية عام ١٩٥٤ حيث قامت شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء بعمليات التحري الجيولوجي على نطاق واسع

وبعد جمع المعلومات الكافية بدأت باول حفرية في حقل العجيلة في اواخر عام ١٩٥٥ والتي ادت الى العثور على النفط الذي بدأ يتدفق في البئر بضغط عالٍ جداً واكدت الحفريات الاخرى التي قامت بها الشركة على وجود النفط بكميات تجارية كبيرة في هـذا الحقل وقامت الشركة على بعد ٦٠ كلم جنوب الحفرية الاولى في المكان المسمى تكنتورين في اواسط ١٩٥٦ عثرت فيها على النفط الذي كان يتدفق من البئر بمعدل ١٠٠ متر مكعب في اليوم وفي عام ١٩٥٧ قامت الشركة بحفرية على بعد ٥٠ كلم شمال العجيلة في المنطقة المسماة بزرزاتين عثرت فيها على البترول . وفي الحفريات التالية التي قامت بها هذه الشركة وجدت في اغلبها النفط والغاز الطبيعي ففي عام ١٩٥٧ كشفت عن حقل الغاز الطبيعي في كين السمير وحقل للبترول في واد أبركات وفي بداية ١٩٥٨ كشفت هذه الشركة عن حقل العابد الاحرش الذي اعطت فيه الحفرية الاولى ١٨ متراً مكعباً في الساعة من النفط وفي بداية عام ١٩٥٩ كشفت حفريات الشركة في منطقة حاسي مزولة وعين اكميل على النفط بكميات تجارية ويمكننا بعد هذه اللمحة الموجزة معرفة اهم الاكتشافات البترولية التي قامت بها الشركة في هذه المنطقة وان نرى كل حقل على حدة ونعرض ميزاته الرئيسية واحتياطه وقدرتة الانتاجية .

٣ ـ حقل العجيلة .

لقد كان هذا الحقل من اول الحقول المهمة المكتشفة في الصحراء الجزائرية عام ١٩٥٦ ويقع على بعد حوالي ٧٧٠ كلم من شواطيء البحر الابيض وتقع الطبقة المنتجة في هذا الحقل في منحدر (انتكلينال) الممتد الى حوالي ٣٠ كلم طولا و ٦ كلم عرضاً .

حفرت على هذه المساحة في عام ١٩٥٨ - ٥٨ بئراً كانت ٥٠ منها منتجة للبترول والغاز الطبيعي وازداد عدد الابار المحفورة عام ١٩٦٠ الى ٩٤ بئراً كانت

٨٨ منها منتجة . وقد كشفت الحفريات التي اجريت في هذا الحقل عن وجود خزانات عديدة تتراوح اعماقهـا بين ٤٠٠ – ٥٠٠ متراً في طبقة الكاربو نفير البحري وبين ٧٠٠ – ٨٠٠ متراً في طبقة الديفونيانز يتميز هـذا الحقل بسهولة الحفر فيـه فيمكن بالمكائن المتوسطة حفر بئر في مدة ٨ الى ١٥ يومـاً حسب العمق الذي يتراوح بـين ٤٠٠ – ٥٠٠ متراً و ٧٠٠ – ٨٠٠ متراً ولا تزيد كلفة حفر البئر بعمق ٥٠٠ متراً على ٢٠ مليون فرنك (قيمة عـام ١٩٥٦) وحفر البئر بعمق ٨٠٠ متراً لايكلف اكثر من ٣٠ مليون فرنك في الوقت الذي يكلف فيه حفر بئر في حقل حـاسي مسعود حوالي ٦٠٠ مليون فرنك في مدة تتراوح بين ٥ – ٦ أشهر لحفر بئر واحدة .

وتملك هذا الحقل شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء وكان البرنامج البدائي الذي وضعته الشركة يتوخى حفر ١٢٠ بئراً لانتاج حوالي ١،٥ مليون طن من النفط سنوياً في نهاية عام ١٩٦٠ ودلت الحفريات العديدة التي قامت بها الشركة في الحقل على انه يجب حفر ٣٠٠ بئر على الاقل لتمكن من الانتـاج الاقتصادي الاسمي في هذا الحقل ولهذا قامت بحفر حوالي ٦٠ بئراً منتجة مربوطة بمركز التجمع وفي أول شباط ١٩٦٢ بلغ عدد الابار المحفورة في هذا الحقل ٩٥٤ بئراً كانت ١٤٦ بئراً منها منتجة ودلت هذه الحفريات على وجود احتياطي محتمل من النفط لايقل عن ٢٥٠ مليون طن والاحتياطي الممكن استخراجه بحوالي ١١٠ مليون طن ان الخصائص التي يتميز بها نفط هذا الحقل هو كونه من النوع الجيد المتوسط بكثافة ٣٧ درجة (آ - ب - آي) وهو يحتوي على المواد الخفيفة بصورة كبيرة فيعطي عند التصفية نسبة كبيرة من الغـاز اويل ومواد تستعمل كأساس لزيت التشحيم ويمكن استعمال هذا النفط بعـد اجراء تصفية بـدائية في محركات الديزل وآلات الحفر . وكان هذا الحقل (العجيلة) مجهز بعشرة مراكز لعزل الغاز عن البترول .

٤ – حقل زوزأيتين :

يقع هذا الحقل على بعد ٣٠ كلم من حقل العجيلة ويحتوي هذا الحقل على تركيبات منتجة واسعة تزيد عن ١٠٠ كلم٢ وقد اكتشف هذا الحقل في بداية ١٩٥٨ حيث وجدت الحفرية الاولى التي قامت بها الشركة اثار النفط على عمق ١٤٠٠ متر وكشفت الحفريات التي قامت بها الشركة في عام ١٩٥٩ والتي بلغ عددها ٥٧ بئراً عن وجود ست مستويات منتجة في الحقل في طبقة (الكاربونفير) واثنتين من طبقة (الديفونيانز) وتقع هذه المستويات الانتاجية على عمق يتراوح بين ٥٠٠ و ١٤٠٠ متراً .

ويعتبر هذا الحقل من اكبر الحقول النفطية بعد حاسي مسعود من حيث المساحة وعرض الطبقة المنتجة الذي يقدر بحوالي ٤٠ الى ٧٠ متراً ويتميز هذا الحقل بسهولة الانتاج وانخفاض تكاليف الحفر فيه (لايكلف حفر البئر اكثر من ٥٠٠ الف فرنك جديد) وطاقة الانتاج العالية للابار المنتجه التي تقدر بحوالي ٢٥٠ طن في اليوم .

لقد كان عدد الآبار المنتجة في شهر آذار ٩٦١ – ٧٦ بئراً وفي شباط ٩٦٢ كانت ٨٢ بئراً منتجة من مجموع ٨٤ بئر محفورة ولو انه حتى هذا التاريخ لم تنته الشركة من تحديد حدود الحقل بصورة نهائية الا انها تمكنت من تقدير الاحتياطي المحتمل بحوالي ١٢٠ مليون طن (ويقدر البعض حتى ٥٠٠ مليون طن) والاحتياطي المثبت والممكن استخراجه بحوالي ٨٠ مليون طن .

كان الانتاج في عام ١٩٦٠ – ١٫٦ مليون طن وكان يتوقع انتاج حوالي ٦ ملايين طن عام ١٩٦١ وحوالي ٧٫٥ ملايين طن ابتداء من ٩٦٢ بعد الانتهاء من تطوير الحقل وتجهيزه للانتاج . وقد جهز هذا الحقل بسبعة مراكز لعزل الغاز الطبيعي عن البترول ومركز التجمع مكون من ستة خزانات سعة التخزين

في كل منها حوالي ٥٠٠ متر مكعب ويربط هذا الحقل بمركز التجمع الرئيسي في عين امناس .

٥ - حقل تكنتورين :

يقع هذا الحقل على بعد ٧٠ كلم من حقل العجيلة ويمتد على تركيبات أرضية مماثلة للحقل السابق اكتشفت الشركة هذا الحقل في عام ٩٦٠ وفي نيسان حفرت في هذا الحقل ٢٠ بئراً كانت ١٣ منها منتجة للبترول و ٥ منها منتجة للغاز الطبيعي . وفي شباط ١٩٦٢ كان عدد الآبار المحفورة ٣٥ بئراً كانت ٢٦ منها منتجة وكشفت هذه الحفريات عن وجود اربع طبقات منتجة على عمق يتراوح بين ٥٠٠ و ٨٠٠ متر تقع اثنتان منها في (الكاربونفير) واثنتان منها في الديفونيانز وتمكنت هذه الحفريات الاولى من تقدير الاحتياطي المثبت والممكن استخراجه بحوالي ٣٫٥ متر مكعب في الكلم ٢ للخزانات النفطية الموجودة في الكاربونفير بالأضافة الى انتاج الخزانات الموجودة في طبقة الديفونيانز وقدرت الاحتياطات الممكن استخراجها في عام ١٩٦١ بحوالي ١٠ ملايين طن .

٦ - مجموعة حقول العجيلة :

تملك هذه الحقول الثلاثة الواقعة في منطقة العجيلة شركة التنقيب واستغلال نفط الصحراء وقدرت الاحتياطي المثبت المحتمل في هذه الحقول عام ١٩٦٠ بحوالي ٤٥٠ مليون طن . والممكن استخراجه من الاحتياطي حوالي ١٣٠ مليون طن وهذه النسبة يمكن زيادتها بحقن الغاز الطبيعي واعادته الى الحقول ووضعت الشركة برنامجاً انتاجياً لأنتاج خمسة ملايين طن في عام ١٩٦٠ وحوالي ٨ ملايين طن عام ١٩٦١ وكان الانتاج الفعلي في حقلي زرزايتين والعجيلة الذين بوشر بالانتاج فيهما عام ١٩٦٠ مليونين طن من النفط وفي عام ١٩٦١ بلغ الانتاج ٨٫٥ ملايين انتجت منه ١٫٨ مليون طن في حقل العجيلة و ٦٫٧ مليون طن في حقل زرزايتين .

وكان الانتاج في هذين الحقلين خلال الستة اشهر الاولى من عام ١٩٦١ كالآتي :

الانتاج في حقلي العجيلة وزرزايتين

الاشهر	الكمية بالاطنان
كانون الثاني	١٢٤٨٣٣١
شباط	١١٧٥٥٩٩
آذار	١٣٤٠١٣٥
نيسان	١٢٧٣٨٤٨
مارس	١٤٠٧٦٤٢

المصدر : مجلة التطور الافريقي عدد ٥ - ٦ ١٩٦١
و ١ - ١٩٦٢

اما برنامج الانتاج لهذه الشركة خلال عام ١٩٦٢ فقد كان يتوقع انتاج ١٠ ملايين طن من الحقول الثلاثة وجاء في التقرير الذي نشرته الشركة في النصف الاول من سنة ١٩٦٢ ان انتاجها بلغ في الشهور الستة الاولى لهذا العام ٤و٨ ملايين طن من مجموع الملايين العشرة التي تتوقع انتاجها هذا العام وتتوقع ان يرتفع الانتاج في بداية عام ١٩٦٣ الى ١١ مليون طن .

ويتكون مركز التجميع لحقول منطقة العجيلة الذي يقع في المكان المسمى (بعين امناس) على بعد حوالي ٨ كلم من حقل العجيلة من سبعة خزانات سعة التخزين في كل واحد منها ١٨٥٠٠ متر مكعب ويتوقع ان تكون الشركة قد انتهت عام ١٩٦٢ من بناء ثلاثة خزانات اخرى من نفس الحجم . وتصب الانابيب الثلاثة التي تربط هذه الحقول جميع البترول المنتج في هذا المركز الذي يربطه

أنبوب النقل لميناء الصخـيرة على الشواطيء التونسية على البحر الأبيض المتوسط الذي انتهى وضعه سنة ١٩٦٠ .

ابتدأ النقل بهذا الانبوب في شهر ايلول ونقل بواسطته في آخر عـام ١٩٦٠ حوالي ١,٥٩٠٠٠٠ طـن من البـترول وباضافة محطة الضخ الرابعة لهذا الانبوب في مايس ١٩٦١ رفعت طاقته في النقل حوالي ١٠ ملايين طن سنويا .

٧ – **حقل العهانه :**

ان هـذا الحقل من اهم الاكتشافات الاخيرة التي قامت بها الشركات البترولية العاملة في الجزائر ويقع على بعـد حوالي ٥٤٥ كلم من مركز التجمع لحقـل حاسي مسعود في واد الحمراء وعلى بعد ١٢٠ كلم شمال شرقي عين امناس (مركز التجميع الرئيسي لحقل العجيلة) .

قامت باكتشاف هذا الحقل شركة استغلال البترول وتمتد التكوينات المنتجة التي تشمل مساحة حوالي ١٠ كلم طولا و ٤ كلم عرضاً من ترخيص شـركة التنقيب واستغـلال بترول الصحراء التي تملك حقول العجيلة ، ويتراوح عمق الطبقة المنتجة التي يبلغ عرضها حوالي ٢٠ متراً بين اعماق ١٧٢٠ الى ١٧٧٠ متراً .

ان تكاليف الحفر في هـذا الحقل غير مرتفعة حيث تقدر تكاليف حفر البئر وتجهيزها للانتاج بحوالي مليون فرنك جديد وكان برنامج الشركة يهدف للقيام بحوالي ٣٠ حفرية لتحديد الحقل وتطويره خلال عام ١٩٦١ وقـد تمت فعلاً ٨ حفريات في شهر آذار ١٩٦١ منتجة للبترول وواحدة منتجة للغاز واربع حفريات لم ينته العمل فيها . وكان معدل الانتاج في البئر يقـدر بحوالي ٩٠٠ برميل في اليوم وقدرت الاحتياطات المحتمـلة بحوالي ٤٠ مليون طن والاحتياطي المثبت والممكن استخراجه بحوالي ٢٥ مليون طن في منطقة شركة استغلال البترول أما في القسم الذي يشمل رخص شركة التنقيب لأستغلال بترول الصحراه (حقل العهانه)

الجنوبي فان الاحتياطي الممكن استخراجه قدر بحوالي ١٠ ملايين طن والاحتياطي المحتمل ١٣ مليون طن . وكانت هذه الشركة الاخيرة قد بدأت الانتاج خلال عام ١٩٦١ وكانت تتوقع انتاجاً لهذا العام يقدر بحوالي ٣٠٠ - ٥٠٠ الف طن وانتاجاً لعام ١٩٦٢ مليونين طن من البترول .

أما انتاج شركة استغلال البترول التي تملك هذا الحقل فانها كانت تتوقع انتاج ١,٥ مليون طن لعام ١٩٦١ و ٢ مليون طن ابتداء من عام ١٩٦٢ .

ويتكون مركز التجميع لهذا الحقل من ٣ خزانات سعة التخزين لكل منها ١٥ الف متر مكعب يربط بأنبوب قطره ٧٥ سم وطوله ٥٥٠ كلم بمركز التجميع بحقول حاسي مسعود في واد الحمراء . ويتوقع ان ينقل ابتداء من عام ١٩٦٢ حوالي ١,٨ مليون طن من البترول ويربط هذا الأنبوب بحقل العجيلة بأنبوب طوله ١٢٢ كلم .

ان هذه الحقول الأربعة التي سبق ذكرها هي أهم الحقول المنتجة في الجزائر وهناك حقول اخرى صغيرة منتشرة في الجنوب والشمال وهي : حقل القاسي . والعقرب الأحرش . وواد فترين . وحقل جبل أنك . وحقل بلقطايف وحقل روود الباقل وحقل اسكارن وحقل قاسي الطويل .

٨– حقل القاس – العقرب :

يقع هذا الحقل على بعد ١٥٠ كلم من حقل حاسي مسعود بقرب خط نقل بترول حاسي مسعود وقد قامت باكتشاف هذا الحقل الشركة الوطنية لبترول اكتبن في حدود ترخيصها الذي تشترك فيه مع كل من الشركة الأفريقية الاوروبية للبحث عن البترول التي تملك ١٠ ٪ وشركة فرانكريب التي تملك ١٤ ٪ وشركة كوبركس التي تملك ٢٥ ٪ .

وقد وجدت الحفرية الاولى الطبقة المنتجة على عمق ٣٢٠٠ متراً وكان عرض

هذه الطبقة المنتجة التي اجتازها المثقاب حوالي ٩٠ متراً ودرت البئر عند الاختبار حوالي ٢٠٠٠ طن في اليوم .

وقد قامت الشركة بحفريات عديــدة اخرى أعطت نفس النتائج الاولى وحتى نيسان ١٩٦٠ لم تستطع الشركة من تحديد الاحتياطي في هذه البئر كما لم تسمح هذه العمليات من تحديد حدود الحقل الا ان النتائج المخيبة الـتي حصلت عليها من هذه الحفريات الجافة عوضت عنها باكتشافها حقل العقرب الذي يقع في نفس المنطقة .

وقد قامت الشركة خلال عام ١٩٦٠ بأربع حفريات كانت منتجة وأعطت البئر عند الاختبار معدلاً انتاجياً يتراوح بين ١٠٠ الى ٢٠٠ الف طن في السنة من النفط بدرجة ٤٠ – آ – ب – آي – وكانت تتوقع الشركة للانتاج ٥٠٠ الى ٨٠٠ الف طن خلال ست سنوات في هذا الحقل . وبربط هذا الحقل بحقل حاسي مسعود بأنبوب قطره ٦٠ سنتم .

٩ – حقل بلقطايف :

يقع هذا الحقل الذي قامت باكتشافه الشركة الصحراوية للتحري عن البترول التي تملك الشركة البريطانية للبترول نصف رأسمالهـا في منطقة العرق الكبير في شمال الصحراء على بعد حوالي ٩٠ كلم جنوب غربي حقل حاسي الرمل .

وقد اكتشف هذا الحقل في عام ١٩٦٢ على عمق ٣١٣٠ متراً ودرت البئر عند الاختبار ما يعادل ٤٠٠ برميل من البترول في اليوم وجرت سلسلة اخرى من الاختبارات على عمق ٢٢٥٠ مـتراً كانت النتائج التي اعطتها اكبر بكثير من المرة الاولى .

وتتراوح الطبقة المنتجة بين ٢٠٠ – ٣٠٠ متراً وتمتد حوالي ١٥ كلم٢ ولا تزال عمليات تحديد الاحتياطي جارية حتى الآن ولم تنته بعــد . ان اهمية هذا

الاكتشاف الجديد هو وجوده في الطبقة الديفونزيه التي كانت منتجة في القسم الشرقي من الصحراء والتي كانت حتى هذا الاكتشاف غير منتجة في هذه المنطقة (القسم الغربي من الصحراء) ان وقوع هذا الحقل في منطقة العرق الغربي الكبير (وهي منطقة شاسعة الاطراف لم يثبت وجود النفط فيها قبل هذا الاكتشاف) فتحت امكانيات جديدة لاكتشاف احتياطيات اخرى من البترول في الصحراء واذا أثبتت العمليات التي تجري على الحقل خلال هذه السنة وجود النفط بكميات تجارية فان هذا الحقل سوف يكون اقرب حقول الصحراء من البحر الابيض المتوسط اذ ان بعده عن مدينة الجزائر على خط مستقيم لا يكاد يتجاوز ٥٠٠٠ كلم بينما يبعد حاسي مسعود باعتبار طريق الانابيب ٦٦٠ كلم وحقول العجيلة من ميناء الصخير بحوالي ٧٥٠ .

١٠ – حقل دوود الباقل :

يقع هذا الحقل على بعد ٨٠ كلم جنوب شرقي حقل حاسي مسعود ويقع هذا الحقل في ترخيص (٥٨٠ كلم٢) تشترك فيه شركتان اميركيتان (سنكلار الصحراوية وشركة نيومنكماينك) وشركتان فرنسيتان (شركة سافريب وشركة اورافريب) .

قامت باكتشافه شركة سنكلير الأميركية في بداية عام ١٩٦٢ عندما لاقت في حفريتها الاولى على عمق ٢٦١٠ متراً تكويناً رميلياً منتجاً بلغ عرض الطبقة المنداة بالبترول التي اجتازها المثقاب حوالي ١٦٧ متراً وتقدر مساحة الحقل بحوالي ٢٠ كلم٢ .

انتهت الشركة في الوقت الحاضر من حفر ثلاث آبار تعطي اكثر من ٢٨٣٠ برميلا في اليوم أي حوالي ١٤١٥٠٠ طن في السنة لكل بئره ربطت هذه الآبار بشبكة التجميع التي تربطها بمركز التجميع في الحقل .

ودلت النتائج التي اظهرتها هذه الحفريات على ان الاحتياطي المثبت في الحقل والممكن استخراجه يقدر بحوالي ٢٨٠ مليون برميل (٤٠ مليون طن) والاحتياطي المحتمل وجوده في الحقل يزيد عن ٣٥٠ مليون برميل (٥٠ مليون طن) مما جعل هذا الحقل من الدرجة الثالثة من حيث الاحتياطي بعد حقل حاسي مسعود وحقل زرزايتين .

بدىء بوضع انبوب قطره ١٤ انش يربط هذا الحقل بحقل حاسي مسعود لنقل هذا الانتاج بواسطة انبوب حاسي مسعود - بجاية - الا ان تزايد الانتاج المتوقع في هـذا الحقل في السنوات القادمة وازدياد - الكفاية الانتاجية في حقل حاسي مسعود يجعل طاقة النقل لانبوب حاسي مسعود - بجاية التي بلغت آخر كانون الاول ١٩٦٢ معدل ٢٨٠٠٠٠ برميل في اليوم . غير كافية لنقل انتاج هـذه الحقول ولهذا تفكر الشركة بوضع انبوب للنقل يربط الحقل بميناء ارزو في غرب الجزائر مما يجعل هـذا الحقل اقرب حقول الصحراء من ساحل البحر الابيض المتوسط .

١١ - حقول : العذب الاحرش . وعهانه الجنوبي . وحقل تين فويحي :

تقع هذه الحقول في شرقي الصحراء وتملكها شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء بدأت الشركة الانتاج في هـذه الحقول بالربع الثاني من عام ١٩٦٢ بمعدل ٩٠ الف طن في الشهر حوالي (١٠٨٠٠٠٠ طن سنوياً) وتتوقع الشركة بداية الانتاج في حقل تين فويحي في بداية عام ١٩٦٣ بمعدل ٨٥ الف طن في الشهر (حوالي ١٠٢٠٠٠٠ طن سنوياً) .

١٢ - حقل تين فويحي :

يقع هذا الحقل على بعد حوالي ١٠٠ ميل غرب حقل العهانه وتملكه شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء التي اكتشفته في بداية عام ١٩٦١ .

قامت الشركة بحفر ٢٠ حفرية أعطت الحفرية الاولى عند التجربة ١٥٠٠ برميل في اليوم (حوالي ٧٥ الف طن سنوياً. تقع الطبقة المنتجة التي يقدر عرضها بحوالي ٢٥ متراً على أعماق تتراوح بين ٤٢٣٦ و ٤٤٦١ متراً. ودلت النتائج التي كشفت عنها الحفريات التي قامت بها الشركة على وجود حوالي ٢٠٠ مليون برميل يمكن استخراجها بالطرق الأولية وحوالي ٦٠٠ مليون برميل كاحتياطي والمحتمل وجوده في الحقل.

ويقع هذا الحقل على قرب الحقلين المربوطين بأنابيب النقل بساحل البحر الابيض المتوسط حقل حاسي مسعود وحقل العجيلة. ويوضع في الوقت الحاضر أنبوب قطره ١٤ أنش لنقل انتاج هذا الحقل الذي سوف يبدأ في بداية هذه السنة الى مركز التجميع في حقول الشركة (منطقة العجيلة).

ان هذه الحقول المنتشرة في أطراف الصحراء الجزائرية والاكتشافات الجديدة المستمرة تعتبر دليلاً على ان امكانيات اكتشاف حقول جديدة أخرى للبترول والغاز الطبيعي لاتزال واسعة وكثيرة في المستقبل.

١٣ – حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي والغازولين:

اكتشف هذا الحقل في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٦ عندما قامت الشركة الوطنية للبحث عن البترول في الجزائر بقربة من المكان المسمى حاسي الرمل لاقت فيها على عمق ٢١٣٢ متراً طبقة منتجة للغاز الطبيعي. تقع الطبقة المنتجة في طبقة الترياس والاردفنليانز العلوي ويبلغ عرضها حوالي ٤٧ متراً وطولها حوالي ٨٠ كلم. وتملك هذا الحقل كل من الشركة الوطنية للبحث عن البترول والشركة الفرنسية للبترول في الجزائر.

ويوجد في هذا الحقل طبقتان منتجتان وضغط الغاز في قاع البئر يبلغ ٣٠٥ و ٣١٤ كلغ للسنم٢ ويخرج الغاز من البئر بضغط ١٥٠ كلغم للسنم٢.

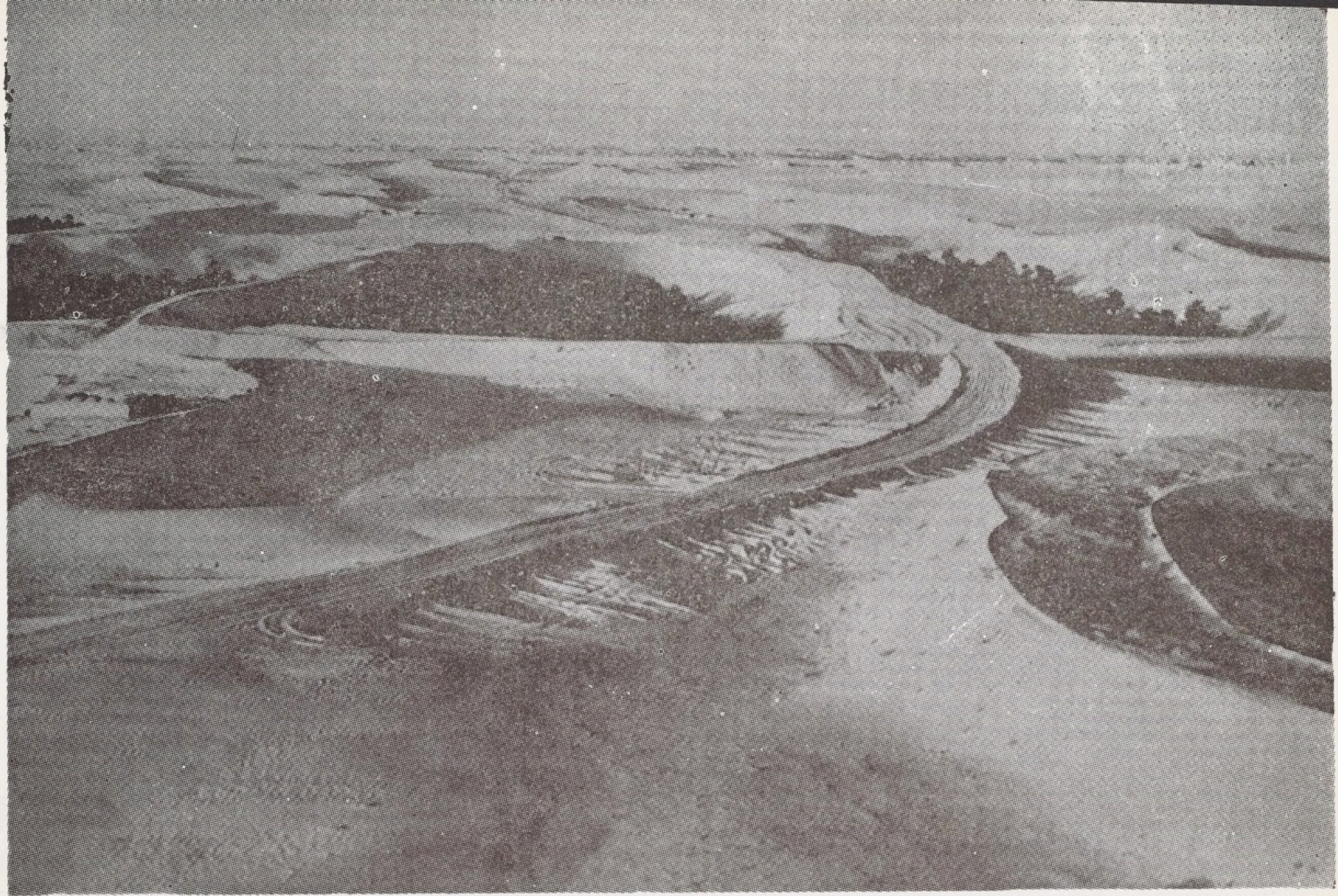

CLICHE O.C.R.S. TERRASSEMENT PRES D'EL-OUED

وقد تم حتى الآن حفر تسع آبار مجهزة للانتاج بلغ معدل الانتاج اليومي للبئر حوالي ١٦٠٠٠٠٠ متر مكعب من الغاز .

ويتميز الغاز الطبيعى المنتج من هـذا الحقل بكونه غازاً مندى يعطي حوالي ٢٥٠ غرام من الغازولين في المتر المكعب ويحتوي الغاز الطبيعي المستخرج من هذا الحقل على :-

٨٣و٥	٪	من الميتين .
٧و٩	٪	من الايشين .
٢و١ د	٪	من البروبان .
٩٨و٠	٪	من البوتان .
٥و٣	٪	من الازوط .

ان الاحتياطي المحتمل وجوده من الغاز الطبيعي في هذا الحقل يقدر بحوالي ٢٠٠٠ مليار متر مكعب يمكن استخراج حوالي ٣٠٠ الى ٤٠٠ مليون طن من الغازولين منه ، اما الاحتياطي المثبت والممكن استخراجه فانه على اساس ضغط ٨٠ كلغم للسم٢ يقدر بحوالي ٨٠٠ مليار الغاز من الطبيعي الذي يمكن استخراج حوالي ٢٠٠ الى ٢٥٠ مليون طن من الغازولين منه .

جهز هذا الحقل بمعمل لعزل الغـازولين عن الغاز تبلغ طاقته الانتاجية ٤ ملايين متر مكعب في اليوم وجهز الحقـل بثلاثة خزانات سعة التخزين في كل منها ٢٥٠٠ متر مكعب من الغازولين ويتوقع بناء ١٢ خزاناً آخر خـلال عام ١٩٦٢ ١٩٦٣ .

ولنقل هذا الغازولين ربط حقل حاسي الرمـل بمركز التجمع لحقل حاسي مسعود في واد الحمراء بانبوب طوله ٢٩٥ كلم وقطره ٨٧ بوصات ينقل في الوقت الحاضر حوالي ٢٥٠ طناً يومياً .

ويتوقع ان يبلغ الانتاج عـــام ٩٦١ حوالي ٧٥ الف طن من الغازولين من ٣٠٠ متر مكعب من الغاز ولعام ٩٦٢ - ١٥٠ الف طن من ٦٠٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي و ٣٠٠ الف طن لعام ٩٦٣ من ١٢٠٠ مليون متر مكعب من الغاز ويربط هذا الحقل من جهة اخرى انبوب لنقل الغـــاز بميناء ازرو في شاطيء البحر الابيض المتوسط طوله ٥٠٠ كلم وقطره ٦٠ سنتم ويمكن نقل حوالي ١٫٥ مليار متر مكعب سنوياً .

الفصل الخامس

الإنتاج ومشاكله

بعد ان رأينا في الصفحات السابقة الاستثمارات الاجمالية التي استثمرت في تطوير صناعة استخراج البترول في الجزائر ، والحقول التي كشفت فيها نتيجة لتلك الاستثمارات ، يمكننا الآن ان نلقي نظرة على مدى انتاجية هذه الاستثمارات والمشاكل التي يواجهها الانتاج .

ان من اهم العناصر التي تقرر انتاجية الاستثمارات الاجمالية في صناعة استخراج البترول هي مقدار الاحتياطات المكتشفة والمثبت امكان استخراجها والتكاليف التي يحتاجها هذا الاكتشاف ، تكاليف التحضير للانتاج ، وبعد ذلك كلفة الاستخراج من البئر .

يقدر الاحتياطي المكتشف في الجزائر حتى عام ٩٦٢ بحوالي ١٠٠٠ مليون طن يمكن استخراج ما لا يقل عن ٤٠٠ - ٥٠٠ مليون طن بالطرق الاولية ، واستخراج ما لا يقل عن ٧٠٠ - ٩٠٠ مليون طن بالطرق الثانوية ، اي باستعمال طرق الاستخراج الاصطناعية مثل حقن الغاز الطبيعي في الحقول ، الى غير ذلك من الطرق المستعملة .

ان هذه الكميات من الاحتياطي ، قدرت على اساس تقديرات مخفضة ، فالاكتشافات التي عثرت عليها الشركات البترولية المنقبة اثبتت ان هذه التقديرات

سوف يدخل عليها تغيرات مهمة في السنوات القادمة ، اذ ان عمليات التنقيب دلت على وجود امكانيات جديدة واسعة للعثور على حقول جديدة للنفط والغاز الطبيعي سواء في الجنوب او في الشمال ، فلقد بينت عمليات الحفر الجاري حتى الوقت الحاضر في حوض تندوف الواقع في الغرب الجزائري عن وجود احتمالات كبيرة لاكتشاف حقول تضاهي من حيث الاهمية حقول حاسي مسعود او مجموعة حقول العجيلة ، وكذلك فلقد اثبتت عمليات الحفر التي قامت بها الشركة الوطنية في شمال الجزائر ، في جبل العنق وجود حقل كبير من النفط يجري تحديده في الوقت الحاضر ، وان الطلب المستمر من قبل الشركات البترولية على الحصول على ترخيصات جديدة يؤكد لنا ان هناك امكانيات اخرى سوف تكتشف في السنوات القادمة اذ انه لايعقل ان تكون الاكتشافات التي تعاقبت خلال هذه السنوات الست السابقة تتوقف فجأة ، وهناك طبقات جيولوجية تشمل مساحات شاسعة من الصحراء الجزائرية ثبت فيها وجود النفط والغاز الطبيعي من مناطق العرق الكبير وغيره ، ولهذا فأن الخمس سنوات القادمة اذا ما أخذنا بالاعتبار تطوير الحقول المكتشفة ، فأنها سوف ترى إزدياداً كبيراً في نسبة الاحتياطي الذي يمكن استخراجه .

كان انتاج النفط في الجزائر قبل عام ٩٥٩ ضئيلًا بحيث لم يتجاوز هذا الانتاج من مجموع الخمسين بئراً التي يتكون منها حقل واد قتريني ٧٢ الف طن عام ٩٥٤ ، الا انه بعد عام ٩٥٨ عرف انتاج النفط في الجزائر بعد اكتشاف حقول الصحراء ، وتجهيزها للانتاج تطوراً كبيراً من حيث الكميات المنتجة ويبين لنا هذا الجدول هذا التطور السريع في الانتاج .

انتاج النفط الخام في الجزائر من عام ٩٥٧ الى ٩٦٢

السنوات	الانتاج بالاف الاطنان
١٩٥٧	٢٤
١٩٥٨	٥٤٠
١٩٥٩	١٢٣٣
١٩٦٠	٨٥٨٦
١٩٦١	١٥٦١٤
١٩٦٢	٢٤٠٠٠(توقعات)

المصــادر :

١ – احصائيات البترول – معهد البترول الفرنسي – فبراير ٩٦١

٢ – النشرة الاحصائية العامة مصلحة الاحصاء العامة بالجزائر عدد خاص ٩٦١

٣ – مجلة اخبار البترول الفرنسية عدد ٣٠٢ – ٩٦١

٤ – « « « « « ٢٢٦ – ٩٦٢

وكما نلاحظ من هذا الجدول السابق فان انتـاج النفط إزداد بين سنوات ٩٥٧ – ٩٦٢ إزدياداً كبيراً ، بحيث ارتفع من ٢٤ الف طن عام ٩٥٧ الى ٢٤ مليون طن . ويعود ذلك الى بدء الانتاج في الجنوب وخاصـة في حقلي حاسي مسعود وحقول العجيلة ، اللذين يعتبران من أهم الحقول المنتجة في الوقت الحاضر ، فنجد مثلاً معدل الانتاج اليومي في حقول العجيلة يبلغ في حزيران ٩٦١ - ٩٥٠٠ طن

من حقل العجيلة و ٢٤٥٠٠ طن في حقل زرزاتين . فكان الانتاج في حقل العجيلة في شهر مايس ١٧٥٨٤٢ طناً وانتـــاج زرزاتين ٦٧٥٤٦٢ طناً أي مايعادل انتاجاً سنوياً يتراوح بين ٩,٢ مليون و ٩,٥ مليون طن .

أما حقل حاسي مسعود فكان الانتاج الشهري فيـه عام ٩٦١ يتراوح بين ٦٩٤٥٢١ طناً (شهر فبراير) و ٦٥١٨٠٧ طن (شهر نيسان) أي ان المعدل اليومي للانتاج كان يقـــدر بحوالي ١٦,٦٢٢ و ٢٤ الف طن أي مايعادل انتاجاً سنوياً يتراوح بين ٨,٥ و ٩ مليون طن .

وكان هذا الانتاج متقاسماً بين خمس شركات هي : الشركة الوطنية للبحث عن البترول في الجزائر ، والشركة الفرنسية للبترول في الجزائر ، والشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول ، وشركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء ، والشركة الوطنية لبترول اكتين ، وشركة استغلال البترول . وتبين لنا الجداول التالية الانتاج في عام ٩٦١ حسب الشركات المنتجة .

انتاج النفط الخام في كانون الثاني ٩٦١

جـــدول -١-

الشركة المنتجة	المخزون في الحقل في ٩٦١/١/١	كانون الثاني ١٩٦١	الاختلافات عن كانون ثاني ١٩٦٠	المعدل السنوي المقابل لمعدل شهر ك ٢ سنة ١٩٦١	مجموع الانتاج لفترة شباط -٦٠ - كانون ثاني ١٩٦١
الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول	٥٦٩	٤١٩	٧ –	٤٩٠٠	٤٢٠
الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر	٧٠٠١	٢٢٦٨٦٠	٦٨	٢٦٧١٠٠٠	٢٤٦٤٩٧٥
الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر	٢٧٠٧٦	٣٧٣٤٩١	٢٢٣	٤٣٩٧٥٠٠	٤٣٣٨٢٦٨
شركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء	١٦٦١٢	٦٤٢٣٦٤		٧٥٦٣٢٠٠	٢٥٥٩٥٩٣
المجموع	٥١٢٥٨	١٢٤٣١٣٤	٧٥ ?	١٤٦٣٦٦٠٠	٩٣٦٧٠٤٣

المصدر : مجلة اخبار البترول الفرنسية عدد ٣٠٣ – ٩٦١

جـــدول – ٢ –

الشركة المنتجة	الانتاج في ايار ٩٦١	نسبـــة الاختلاف عن حزيران ٩٦٠	المعدل السنوي للانتاج المقابل لمعدل الانتاج في حزيران ٩٦١	مجموع الانتاج لفترة تمـوز ٩٦٠ حزيران ١٩٦١	مجموع الانتاج من كانون الثـــاني الى حزيران ٩٦١
الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول	٣٢١		٣٩٠٠	٤٤٢٠	٢٣٤٤
الشركة الفرنسية	٢٧٤٠٠٢	٤٧	٣٣٣٣٥٠٠	٢٨٨٧٨١٤	٥٠٣٠٠٧
الشركة الوطنية	٢٩٠٤١٥	+ ٥	٤٧٤٩٨٠٠	٤٦٩٢٢٠٣	٢٣٦٢٠٥٧
شركـة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء	٧٣٦٨٨٦		٨٩٦٥٠٠٠	٥٧٢١٣٨٦	٣٩١٩٢٣١
الشركة الوطنية لبترول اكتيين	٤٣٢٩٥		٥٢٦٧٠٠	١٠٦٥٢٢	١٠٦٥٢٢
المجموع	١٤٤٤٩١٩	+ ١٤٥	١٧٥٧٨٩٠٠	١٣٤١٢٣٤٥	٧٨٩٣١٦١

المصدر : مجلة اخبار البترول عدد ٣١٣ / ١٩٦١

الانتاج في شهر كانون الاول ٩٦١ بالاطنان
جدول – ٣ –

الشركة	الانتاج في كانون ٩٦١	الاختلاف عن كانون ٢ - ٩٦١	معدل الانتاج المقابل لمعدل انتاج كانون ٩٦١	مجموع الانتاج عام ٩٦١	مجموع الانتاج عام ٩٦٠
الشركة الفرنسية	٣٣٣٧٥٥	+ ٢٧ ٪	٣٩٢٩٦٠٠	٣٣٢١٥٩٣	٢٣٧٣٠٤٨
الشركة الوطنية	٤٠٩٤٩٦	+ ٥ ٪	٤٨٢١٤٠٠	٤٨٧٧٦٨٢	٤٢٧١٤٢٢
شركة التنقيب	٨٢١٨٣٥	+ ٣٨ ٪	٩٦٧٦٣٠٠	٦٦٨٢٠٦٧	١٩٢٧١٣٣
الشركة الوطنية لبترول اكتيين	٥٩٣٨٨		٦٩٩٣٠٠	٤٦٦٧٢٤	٢٣٥٠٠
شركة استغلال البترول	٥٨٤٣٦		٦٨٨٠٠٠	٢٨٦٤٧٢	
الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول	٦٦٤	+ ٣٩ ٪	٦٦٠٠	٣٦١٠	٤٢٤٠
المجموع	١٦٨٣٤٧٤	٣٧ ٪	١٩٨٢١٢٠٠	١٥٦٣٨١٦٨	٨٥٩٩٣٤٣

المصدر مجلة اخبار البترول عدد ٣٢٣ – ٩٦١

انتاج النفط الخام في كانون الثاني ٩٦٢

جدول – ٤ –

الشركة المنتجة	الانتاج في كانون الثاني ٩٦١	معدل الانتاج السنوي المقابل لمعدل انتاج كانون ٩٦١/٢	مجموع الانتاج للفترة ما بين شباط ٦١ و كانون الثاني ١٩٦٢	مجموع الانتاج عام ١٩٦٠
الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر	٢٩٠٤٣٨	٣٤١٩٦٠٠	٣٣٨٥١٧١	٢٣٧٣٠٤٨
الشركة الوطنية	٤١١٣٦٣	٤٨٤٤٦٠٠	٤٩١٥٥٦٨	٤٢٧١٤٢٢
شركة التنقيب في الجزائر	٨٠٥٢٤٢	٩٤٠٨٩٠٠	٦٨٤٥٦١٣	١٩٢٧١٣٣
الشركة الوطنية لبترول اكتيين	٧٨٠٨٨	٩١٩٤٠٠	٥٣٩٢٣٨	٢٣٥٠٠
شركة استغلال البترول	٥٨٩١٦	٦٩٧٧٠٠		
المجموع	١٦٤٤١٤٧	١٩٣٥٨٢٠٠	١٥٦٨٥٦٨٠	٨٥٩٥١٠٣

المصدر مجلة اخبار البترول الفرنسية عدد ٣٢٦ – ٩٦٢

وفي شهر تموز ٩٦٢ بلغ انتاج النفط في الجزائر ١٧٦٦٠٠٠ طن اي معدل الانتاج السنوي المقابل لهذا المعدل الشهري يساوي ٢٤ مليون طن تقريباً .

ويلاحظ في هذه الجداول السابقة ان مجموع انتاج الشركات الشهري استمر بالازدياد خلال هذه السنوات الاخيرة ، فنجد الانتاج يزداد في كانون الثاني ٩٦١ بنسبة ١٧٥ ٪ عما كان عليه في كانون الثاني ٩٦٠ وفي شهر حزيران نجده يزداد بنسبة ١٤٥ ٪ عما كان عليه في حزيران ٩٦٠ اما الانتاج الاجمالي فلقد ازداد في عام ٩٦١ بحوالي الضعف عما كان عليه عام ٩٦٠ ، ١٥٦٣٨١٦٨ طن مقابل ٨٥٩٩٣٤٣ طن عام ٩٦٠ ، ولم يكن هذا الانتاج ليتطور الى ما هو عليه من دون مشاكل كبيرة واجهته خلال السنوات الاولى ، حيث ان جل هذا الانتاج تقريباً يتم في الجنوب الجزائري اي في مناطق خالية وغير مأهولة بحيث كان على الشركة ان تستحدث كل شيء من طرق ومساكن العمال والموظفين . هذا بالاضافة الى ارتفاع كلفة عمليات الكشف والحفر بسبب الجو الصحراوي القاسي والبعد عن مدن الشمال ، مما يجعل كلفة النقل للمواد التي تحتاجها الشركات لعملياتها تزيد في قيمتها السوقية اكثر من الضعف .

ولقد جرت العادة في اقتصاديات النفط على اعتبار ان كلفة الانتاج تتكون من عنصرين :

١ — تكاليف التحضير للانتاج . وتشمل كل التكاليف التي تتحملها الشركة للحصول على الامتياز وتكاليف البحث والتنقيب وتكاليف الحفر وتنمية الحقول وتكاليف حقن الغاز الطبيعي في الحقول للمحافظة على احتياطات النفط في الحقول وتكاليف الآبار الجافة .

٢ — تكاليف الانتاج وتشمل كل مصاريف التشغل المباشرة والمصاريف غير المباشرة . وفي الجزائر كانت هذه التكاليف مرتفعة جداً وخاصة في بداية

الكشف والحفر ونظراً للمحيط الطبيعي الذي كانت تتم فيه هذه العمليات وارتفاع كلفة كل العناصر التي تتكون منها كلفة الانتاج . فقد كانت الشركة قبلاً لا تدفع اي تكاليف للحصول على ترخيص التنقيب حيث ان قانون المعادن الفرنسي المعمول به لم يكن يلزم طالب الترخيص للتنقيب بدفع أي مبلغ مقابل الحصول عليه وانما يكفي ان يتعهد طالب الترخيص باستثمار مبلغ معين في اعمال الكشف والتنقيب خلال مدة صلاحية الترخيص الا ان هذه الميزة التي كان بامكانها الحد من ارتفاع تكاليف الانتاج قد زالت وذلك لسماح القانون الفرنسي للشركات المنقبة عن البترول ان تغطي كل تكاليف الابار الجافة في الفترة الحالية التي وقعت فيها باعتبارها مصاريف ايرادية تخصم من نفس الفترة المالية للشركة ، وهذا بالطبع يزيد من كلفة الانتاج خاصة في حفريات تطوير الحقول .

اما مصاريف البحث والتنقيب فانها كما سبق ورأينا في الصفحات السابقة مرتفعة نسبياً اذا ما قورنت بما هي عليه في البلدان الاخرى ، هذا بالاضافة الى كون الشركات العاملة في الجزائر تدخل قسما كبيراً منها (خاصة تلك التي تخص الآبار الجافة في المناطق التي لم يسبق الكشف عنها) وهذا مما يزيد في تكاليف الانتاج فنجد مثلاً بعض الشركات تدخل مصاريف المسح الجيولوجي والجيولوفزيائي التي تقوم بها لغرض معرفة احتمالات توفر النفط او الغاز الطبيعي في الاراضي المشمولة بالترخيص ضمن المصاريف الايرادية . اما تكاليف الانتاج المتكونة من مصاريف التشغيل المباشرة وغير المباشرة ، فهي بدورها مرتفعة جداً نظراً لكونها تشتمل على بعض العناصر التي كان المفروض فيها ان تدخل في التكاليف الرأسمالية مثل مصاريف بناء شبكات التجمع ، ومراكز الانتاج وغيرها . . وان بعض العناصر التي تكون التكاليف المتغيرة من اجور وتكاليف ادارة الى

غير ذلك من مصاريف التشغيل مرتفعة جداً مما يضاف اليها من علاوات مختلفة وخاصة للخبراء الفرنسيين .

ان كل هذه العوامل السابقة عملت على جعل كلفة الانتاج مرتفعة ، وان كان من الصعب تحديد هذه الكلفة الا انه يمكننا ان نكون فكرة عامة من تصريحات رؤساء الشركات المنتجة في جمعياتهم العامة . فنجد رئيس الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر يصرح في عام ٩٥٨ ، بان حقل حاسي مسعود سوف يسمح بالحصول على ربح للطن مساو لما يحصل في حقول الشرق الأوسط . أما فيما يخص حقل العجيلة فلقد صرح رئيس الشركة المالكة لهذا الحقل في عام ٩٥٩ : ان حقل العجيلة وزرزاتين لن يخيب آمال شركتنا فيما يخص الربح المتوقع في الانتاج فأن وضع الحقول المنتجة في الصحراء جيد ويجب علينا ان نكون متفائلين . ويؤكد رئيس مكتب البحث عن البترول في تصريحه أمام المجلس الاقتصادي الفرنسي عام ٩٥٨ ، على اننا نبحث عن البترول الذي تكون كلفة انتاجه مساوية لكلفة انتاج البترول في العالم . أي اننا لانريد أبداً أثقال كاهل الاقتصاد الفرنسي بنفط منتج بكلفة انتاج عالية وبالعكس فان الربح من الانتاج يجب ان يكون نفسه لو كانت هذه الحقول واقعة في مناطق أخرى مثل الشرق الاوسط او غيره .

ان أهم مايكون كلفة الانتاج كما رأينا هي مصاريف التحضير للانتاج ومصاريف الاستخراج من جهة وانتاجية الآبار من جهة أخرى . وان كان من الصعب تقدير نسبة مايصيب الطن المستخرج من تكاليف التحضير للانتاج بصورة دقيقة الا اننا يمكن ان نقول انه مهما كانت مرتفعة بالنسبة للشرق الاوسط فانها قريبة جداً من الولايات المتحدة وفنزويلا .

وقد قامت بعض الشركات المنتجة بتقدير كلفة الانتاج للطن في عام ٩٦٠ ،

فتوصلت – مع الأخـذ بعين الاعتبار كل تكاليف البحث والتنقيب التي سبقت الانتاج – الى ان كلفة الانتاج للطن في فم البئر تتراوح بين ١٠ – ٢٠ فرنك جديد واذا أضفنا الى هذه الكلفة كلفة النقل الى ثغر بحري فان كلفة الانتاج تتراوح بين ١٧ – ٢٥ فرنك جديد للطن الواحد . ان هذه الكلفة مرتفعة جداً بالنسبة لما هي عليه في بلدان الشرق الاوسط (١٣ فرنك في السعودية و ١٠ في العراق تقريباً الا انها لاتختلف كثيراً عما هي عليه في اميركا الجنوبية (فنزويلا) وهي أقل بكثير مما هي عليـه في اميركا الشمالية (حوالي ١٥ دولار في الولايات المتحدة) أي حوالي اكثر من ٥٠ فرنك جديد) .

ان هذه الكلفة سوف يطرأ عليها تعديلات كبيرة في السنوات القادمة مع ارتفاع انتاجيـة الآبار السنوية وانخفاض مصاريف التنقيب التي كانت تكون العامل الأكبر في ارتفاع هـذه الكلفة ، ويتوقع ان تستقر لسنوات عديدة في معدل يتراوح بين ١٤ – ٢٠ فرنك جديد للطن .

بلغ الانتاج السنوي عام ٩٦١ ، ١٦ مليون طن ويتوقع ان يزداد الانتـاج عام ٩٦٢ الى ٢٤ مليون طن وبزيادة سنوية ابتـداء من ٩٦٣ (حيث تبلغ الحقول المنتجة طاقتها القصوى في الانتاج ويبدأ في الانتاج من الحقول الجديدة) تتراوح بين ٣ – ٥ ملايين طن سنوياً ، أي مايجعل مجموع الانتـاج ٣٠ – ٣٥ مليون طن في سنوات ٩٦٤ و ٩٦٥ بأن تطور الانتاج في الحقول المنتجة واكتشافات حقول جديدة كلها عوامل تؤكد امكانية تحقيق هـذا المعدل السنوي للانتاج في السنوات القادمة .

وسائل النقل في الصحراء

ان أهم المشاكل التي كان يلاقيها انتاج النفط في الجزائر هي وسائل نقله ، إذ ان أهم الحقول المنتجة تقع على بعد ٦٦٠ و ٧٥٠ كلم من شاطيء البحر الابيض المتوسط ، ونجد اليوم شبكة من الأنابيب تربط حقول النفط والغاز الطبيعي المنتشرة في أرجاء الصحراء بمركزين رئيسيين يربطهما بشاطيء البحر الابيض المتوسط أنبوبان . الاول طوله ٦٦٠ كلم يربط مركز التجميع في واد الحمراء قرب حقل حاسي مسعود بميناء بجايه والثاني طوله ٧٥٠ كلم يربط مركز التجميع في عين أمناس قرب حقول العجيلة بميناء الصخيرة التونسي .

وبديء بوضع أنابيب النقل منذ عام ٩٥٧ واستمر العمل في بناء وسائل نقل النفط والغاز الصحراوي وتجهيزها خلال عام ٩٦٠ وكانت الاستثمارات في عام ٩٦٠ لانهاء التجهيزات اللازمة لخطوط أنابيب النقل قد بلغت ٤٩٠ مليون فرنك وبأعتبار التي تمت خلال عام ٩٦١ يمكننا تقدير طاقة النقل الاجمالية الى شاطيء البحر الابيض المتوسط بحوالي ٢٣٫٥ مليون طن سنوياً من النفط وحوالي ١٫٦ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي .

ويوجد في الوقت الحاضر تسعة حقول منتجة مربوطة بشاطيء البحر الابيض المتوسط بأنابيب نقل مختلفة الاحجام والطول وطاقة النقل السنوية لكل منها ، ان أهم هذه الأنابيب هي أنبوب واد الحمراء ـ بجايه ـ وأنبوب عين أمناس ـ ميناء الصخيرة وأنبوب حقل العهانه ـ واد الحمراء ، وأنبوب حقل حاسي الرمل ـ واد الحمراء والعيد الاحرش ـ عين أمناس ، وحقول العقرب والقاس بواد الحمراء ، وخط أنبوب نقل الغاز الطبيعي الذي يربط حقل حاسي الرمل بميناء ارزو ومدينة وهران والجزائر .

وهناك خطوط جديدة تقوم ببنائها الشركات المالكة لحقول تبين فويسي وروود الباقل . فلقد بدأ في وضع أنبوب للنقل قطره ١٤ انش يربط حقل روود الباقل بحقل حاسي مسعود وأنبوب آخر قطره ١٤ انش يربط حقل تبين فويسي بمركز تجميع حقول العجيلة من عين أمناس ويربط هذا الأنبوب بحقل واد زناتين قطره ٨ انشات .

ويمكننا اجمال المميزات الرئيسية لأهم الأنابيب التي يعمل بها في الوقت الحاضر من الجدول الآتي :

الشركة العامة	سويبك	طربا	سوثرا	طرابز
الخط	حاسي مسعود بجاية	عين امناس الصخيرة	حاسي الرمل ارزو	العهانه – حاسي مسعود
المنتوج المنقول	النفط الخام	النفط الخام	الغاز الطبيعي	النفط الخام
قطر الانبوب بالانشات	٢٤	٢٤	٢٤	٣٠
عدد محطات الضخ العاملة	٤	٤	صفر	صفر
طول الخط بالكلم	٦٦٠	٧٨٠	٥٠٥	٥٢٠
طاقة النقل السنوية الحالية بملايين الاطنان	١٤	٩,٥	١,٦	٨
طاقة النقل الحالية	١٤	١٨	٧٦٠	١,٥
الاستثمارات المحققة بملايين الفرنكات الجديدة	٥٢٠	٥٨٠	١٩٨	٢٢٠

ملاحظة : بلغت طاقة النقل السنوية في كانون الاول ٩٦٢ ، ٢٨٠ الف برميل في اليوم لانبوب حاسي مسعود و ٣٦٠ الف برميل في اليوم لانبوب العجيلة .

١ – المصدر مجلة اخبار البترول الفرنسية عدد ٣٢٤ – ٩٦٢ .

٢ – المصدر رووولد بتروليوم كانون الثاني ٩٦٣ .

ويمكننا ان نستنتج من هذه المعطيات التي يظهرها لنا وضع وسائل النقل

ومميزاته عدة ملاحظات فيما يخص كلفة النقل للطن الكيلومتري (١) وتكاليف بناء خطوط انابيب النقل .

ان اولى هذه الملاحظات هي ان تكاليف وضع الانابيب في الكلم قد انخفضت بصورة كبيرة في هـــذه السنوات الاخيرة وكان مرد ذلك الى تحسين ظروف العمل في هذه السنوات الاخيرة ، بايجاد طرق وانخفاض تكاليف النقل والتجربة التي اكتسبتها الشركات خلال السنوات الماضية في وضع الانابيب .

جدول يبين الاستثمارات بالنسبة للطن الكلمتري

في الطاقة السنويه للنقل

	سوبيك	طرابسا	سوثرا	طرائف
الطاقة السنوية الحالية للطن الكيلومتري	٩٢٤٠	٧٤١٠	٧٦٠	٤١٦٠
الاستثمارات بملايين الفرنكات الجديـــدة	٥٢٠	٥٨٠	١٩٨	٢٢٠
الاستثمارات حسب الطن الكلم	٠,٠٥٦/٠	٠,٠٧٨	٠,٢٦٠	٠,٠٥٣

المصدر مجلة اخبار البترول الفرنسية عدد ٣٢٢ سنة ٩٦٢

ان مقارنة الاستثمارات المستثمرة بحسب الطن الكلم لطاقة النقل بالنسبة للاربعـة خطوط تظهر لنا ان الاستثمارات بحسب الطن الكلمتري تعتمد بصورة كبيرة على المرحـلة الانتاجية التي بلغها الانبوب ، فنجد مثلاً ان شركة طرابسا

(١) الكيلومتري : كلفة نقل الطن مسافة كيلو متر .

(العجيلة الصخيرة) الذي لم يبلغ بعد طـاقة الانتاجية القصوى لا تزال نسبة الاستثمارات للطن الكلمتري عالية نسبياً اذا ما قارناها بما هي عليه بالنسبة لانبوب سوبك (حاسي مسعود - بجاية) الذي بلغ طاقته الانتاجية القصوى . كما اننا نلاحظ ان الاستثمارات للطن الكلمتري بالنسبة لنقل الغـاز مرتفعة جداً فهي خمسة اضعاف تقريباً كما هى عليه انابيب نقل النفط ويمكننا القول ان النقل بالانابيب بالنسبة لنفط الصحراء لا تكلف اكثر (من حيث الاستثمارات للطن الكلمتري) من وسائل النقل التقليدية (السكك الحديدة مثلاً) .

الفصل السادس

التسويق ومشاكله

لقـــد رأينا عند ما بحثنا الانتاج ، ان الطاقة الانتاجية للنفط في الجزائر تزايدت باستمرار منذ عام ٩٥٧ ، حتى بلغ مجموع الانتاج عام ٩٦١ حوالي ١٦ مليون طن ، وسوف نبحث في الصفحـــات القادمة الاسواق التي يصرف فيها هذا الناتج .

١ – السوق الجزائرية :

ان الجزائر ككل البلدان المتخلفة اقتصادياً ، واجتماعياً يغلب على اقتصادها النشاط الزراعي وضعف التصنيع ، ولذا فان سوق الطاقـــة فيها ضيقة جداً (نظراً لانخفاض معدل استهلاك الطاقـــة للفرد) فقد كانت الجزائر حتى بداية استخراج البترول والغاز الطبيعي في الجنوب ، بعد عام ٩٥٨ فقيرة جـــداً في موارد الطاقـــة ، وكانت المنتوجات البترولية تكون نسبة كبيرة في الاستهلاك الاجمالي للطاقة ، فنجد الاستهلاك الاجمالي لمنتوجات البترول عـــام ٩٥٥ يبلغ حوالي ٨٢٨٨٩٠ طن ، استوردت كلهـا من فرنسا اذ ان الكميات الصغيرة التي

كانت تنتجها الجزائر في هذه الفترة (حوالي ٧٠ الف طن من الخام) كانت تصدر كلها الى فرنسا لعدم وجود معمل للتكرير في الجزائر .

كان استهلاك المنتوجات البترولية الرئيسية في عام ٩٥٥ موزعة على الشكل التالي :-

بنزين السيارات (غازولين)	٢٧١١٢٠
الكروسين	٣٠٣٧٧
الغازاويل	٢٣٣٩٢٠
الفيول أويل (ثقيل)	٢٠٨٣٩٤
الفيول أويل (خفيف)	٤٥٠٨١٠

المصدر : النشرة الاحصائية للجزائر ١٩٥٥

كان استهلاك المنتوجات البترولية في الجزائر منذ ١٩٥٤ في نمو مستمر بسبب نشوء وتطور بعض الصناعات ، وتطور وسائل النقل بصورة خاصة ، كما ان برامج التطور الاقتصادي التي بدأت الحكومة الفرنسية في تنفيذها منذ ٩٥٥ وتعويض استهلاك المنتوجات البترولية في محطات توليد الكهرباء عوض الفحم الحجري كلها عوامل عملت على استمرار نمو الاستهلاك في هذه السنوات الاخيرة .

جدول يبين تطور استهلاك المنتوجات البترولية الرئيسية

بين ١٩٥٤ ١٩٦٠

السنة	بنزين السيارات الف هكتو لتر	بنزين الطائرات الف هكتولتر	وايت اسبايدت الف هكتو لتر	الكروسين الف هكتو لتر	الغازاويل الف هكتولتر	الفيول اويل خفيف بالطن	الفيول اويل ثقيل بالطن
١٩٥٤	٣٣٤٢	٢٥٢	١٦/٦	٨٦٢	٢٤٧٥	٤٠٢٩٥	١٨٩٣٣٦
١٩٥٥	٣٤٥٢	٢٦٢	١٩/٥	٨٨٠	٢٧٥٢	٤٥٠٨١	٢٠٨٣٠٤
١٩٥٦	٣٣٠٠	٣٨٣	٢٦	٩٨٤	٢٨٥٦	٦٠٧٦٩	١٨٨٤٠٠
١٩٥٧	٣٠٠٨	٤٧٣	٢٥/٢	٨٨٤	٢٨٢٩	٦١٤٤٧	١٦٨٦٠٠
١٩٥٨	٣٧٣٠	٥٣٤	٣٠/٥	١٠٥٧	٣٥٣٨	٦٩٣٠٠	١٨٠٨٠٠
١٩٥٩	٤١٥٠	٦٤٨	٣٤/٨	١١٥٣	٤١٨٢	٨٩٠٠	٣١٠٥٠٠
١٩٦٠	٥٧٠٠	—	—	١٢٥٠	٤٦٨٠	٨٩٨٠٠	٢١٤٤٠٠

المصدر : السوق الجزائرية عدد خاص ـ بأسواق

البحر الابيض المتوسط عدد ٨٠٢ – ١٩٦١

ونلاحظ من هذا الجدول ان استهلاك هذه المواد الرئيسية إزداد باضطراد خلال هذه السنوات الست ولهذا سوف نحاول دراسة تطور استهلاك كل من هذه المواد خلال هذه السنوات الاخيرة واتجاهات الاستهلاك في السنوات القادمة .

١ – بنزين السيارات :

إزداد استهلاك هذه المادة بين ٩٤٦ – ٩٦٠ بحوالي أربعة أضعاف فلقد كان نمو الاستهلاك يتزايد باستمرار حتى عام ٩٥٥ حيث بدأ بالركود بسبب الحرب وانعدام الأمن ثم عاد هذا النمو من جديد منذ ٩٥٨ . ان هذا النمو في استهلاك هذه المادة يعود الى تطور المواصلات والنقل وتوسع امكانات الزراعة والصيد البحري . ويقدر نمو الاستهلاك في السنوات القادمة بحوالي ١٠ ٪ سنوياً خاصة بعد انتهاء الحرب في الجزائر وتوفر الامن بالنسبة للمواصلات ، كما ان تطور الزراعة وتوسعها بعد ركودها خلال سنوات الحرب وتوسع النشاط التجاري والصناعي في السنوات القادمة سوف يلعب دوراً كبيراً في زيادة استهلاك البنزين .

٢ – الكروسين :

ان استهلاك هذه المادة يتم في أغلبه على شكل استهلاك منزلي (وان كان يستعمل في تسيير حوالي ٢٠٠ آلة زراعية) ولهذا نجد استهلاكه يزداد باستمرار خلال السنوات العشر الاخيرة وبالرغم من تطور وسائل الاضاءه والمواد المحترقة الاخرى (الكهرباء والغاز الطبيعي) فانه من المتوقع ان يزداد استهلاك هذه المادة بالنسبة ٢٠٪ سنويا على الاقل في السنوات المقبلة لأنها تستهلك من قبل القطاع الاقتصادي المتخلف والذي تزداد حاجته الى استهلاك هذه المادة مع تطور مستوى المعيشة .

٣ – الغاز اويل :

ان هذه المادة التي تستعمل للاحتراق قد سجلت رقماً كبيراً في استعمالها في السنوات الاخيرة إذ ان نسبة استهلاكها إزدادت بنسبة ١٨ ٪ تقريباً بين ٩٥٧ – ٩٥٩ وتعود هذه الزيادة بدرجة كبيرة الى توسع استهلاك قاطرات

السكك الحديدية ، وبواخر الصيد الصغيرة لهذه المادة ويتوقع ان يزداد الأستهلاك بنسبة مالايقل عن ١٠ ٪ في السنوات القادمة .

٤ - الفيول اويل الثقيل والخفيف :

لقد إزداد استهلاك هذين المنتوجين زيادة مستمرة منذ عام ٩٥٤ ومرد ذلك كون مستهلكي هذين المنتوجين هي الصناعات المختلفة ومحطات توليد الكهرباء وان كان جزء من هذه الزيادة يعود الى تعويض استهلاك الفحم الحجري بالفيول اويل في كثير من محطات توليد الكهرباء .

ان اهم الصناعات المستهلكة للفيول اويل هي صناعات الاسمنت وصناعات التحويل وان توسع وتطور الانتاج في هذه السنوات الاخيرة ادى الى التوسع في استهلاك الفيول اويل كما ان نشوء صناعات صغيرة مختلفة جديدة منذ عام ٩٥٠ زاد في استهلاك الفيول اويل الخفيف الا ان هذه الزيادة في استهلاك هذين المنتوجين بخلاف استهلاك المنتوجات الاخرى لا يتوقع ان يزداد في السنوات القادمة (ان لم يقلّ) وذلك بسبب وصول الغاز الطبيعي في الجنوب الى اهم المدن الصناعية في الشمال خاصة مدن غرب ووسط الجزائر فنجد فعلاً ان الصناعات الكبيرة (خاصة صناعات الاسمنت ومحطات توليد الكهرباء والصناعات الكبيرة الاخرى) بدأت تجهز نفسها باستهلاك الغاز الطبيعي عوض الفيول اويل بسبب انخفاض سعر الغاز الطبيعي بالنسبة للفيول اويل . ولهذا فان التطور الاقتصادي المتوقع حدوثه في الجزائر في السنوات القادمة سوف يؤثر على زيادة استهلاك هذين المنتوجين .

٢ - سوق المنتجات وشركات التوزيع

تقوم سبع شركات بترولية فرنسية (اجنبية او مسجلة في فرنسا) بتموين الجزائر بحاجاتها من المنتجات البترولية وتوزيعها وهذه الشركات في اغلبها فروع

من الشركات المتفرعة عن الشركات العالمية للنفط وفرنسا وهي : مجموعة شل ، وشركة مويل اويل والشركة البريطانية للبترول ، وشركة طوطال ، وشركة النفط الجزائرية . وتستورد هذه الشركات المنتجات البترولية من فرنسا (حيث تملك او تدير مصافي لتكرير النفط) وتملك مستودعات للخزن في الموانيء الخمس الجزائرية الكبرى ، ميناء الجزائر ، وميناء وهران ، ميناء بجاية ، ميناء عقابه ، ميناء سكيكد ، ثم تنقلها بواسطة انابيب الى مراكز الخزن في نواحي المدن الصناعية الكبرى . ويتم توزيع هذه المنتوجات بطريقتين ففي الغالب توزع هذه المنتوجات على مختلف المدن عن طريق السكك الحديدية او بواسطة سيارات النقل الكبيرة ، حيث تخزن في المراكز الرئيسية في داخل البلاد ، توزع منها بعد ذلك على مختلف نقاط التوزيع بواسطة سيارات النقل الصغيرة والمتوسطة

وكان عدد محطات التوزيع عام ٩٦٠ يتراوح بين ١٦٠٠ – ١٧٠٠ محطة منها حوالي ٣٠٠ محطة مجهزة كمحطة توزيع وخدمات (ستيشن سرفيس) .

ان السوق الجزائرية لمنتجات البترول ضيقة جداً اذا ما قارناها بنسبة سكانها الا ان التخلف الاقتصادي والاجتماعي واحتكار السوق من قبل شركات التوزيع جعل استهلاك منتوجات البترول محدوداً ومحصوراً . وان اهم العقبات التي واجهت توسع هذا الاستهلاك هي ارتفاع اسعار هذه المنتجات فسعر المنتجات هو سعر اصطناعي تحدده الدولة . ولاسباب سياسية واقتصادية نجد الحكومة الفرنسية تحدد اسعار بنزين السيارات في مستوى اقل مما هو عليه في فرنسا واسعار الفيول اويل في مستوى اعلى بكثير مما هو عليه في فرنسا .

أسعار الجملة للمنتوجات البترولية للهكتو لتر الواحد بالفرنكات القديمة

بنزين السيارات	٤٠٦	أي حوالي	٥٣٦٣٠	فرنك للطن الواحد
الكروسين	٢٧٩٨	أي حوالي	٣٤٧٩٥	فرنك للطن الواحد
الغازاويل	٢٦٥٦	أي حوالي	٣١٢٤٧	فرنك للطن الواحد
الفيول اويل (ثقيل)	—	أي حوالي	١٠٤٨٥	فرنك للطن الواحد
الفيول اويل (خفيف)	—	أي حوالي	١٢٣٤٠	فرنك للطن الواحد

المصدر الاقتصاد الجزائري .. ريني جندارم ٩٥٩

اسعار المنتجات البترولية الرئيسية في اول تشرين الثاني ١٩٦٠ بالفرنكات الجديدة للهكتو لتر

(الفرنك الجديد يساوي ١٠٠ فرنك قديم)

بنزين السيارات	٧٨/٤٠	
الكروسين	٣٢/٩٥	
الغازاويل	٤٨/٢٥	
الفيول اويل (خفيف)	١٨٤/٤٠	للطن الواحد
الفيول اويل (ثقيل)	١٣٤/٢٠	للطن الواحد

المصدر : السوق الجزائرية ـ أسواق البحر الابيض المتوسط

عدد خاص ٨٠٢ - ١٩٦١

وكما نلاحظ من هذين الجدولين فان أسعار منتجات البترول مرتفعة جداً وهذا مما قلل من توسع استهلاك هذه المنتوجات .

٤ ـ الاتجاهات الجديدة لسوق المنتوجات البترولية :

ومع بدء الانتاج في حقول النفط والغاز الطبيعي في السنتين الاخيرتين بدأ الوضع الذي كانت عليه سوق المنتجات البترولية في التغير . وهذا التغير سيزداد عندما يتم بناء (مصفى الجزائر) الذي تبلغ طاقته الانتاجية حوالي (٢ مليون طن سنوياً) .

فنجد مثلاً اسعار هذه المنتجات تخفض بدرجة كبيرة عام ٩٦١ بعدما تم بناء معمل التكرير في حقل حاسي مسعود (بطاقة انتاجية تبلغ حوالي ١٦٠ – ٢٠٠ الف طن سنويا) فنجد الهكتولتر من بنزين السيارات ينخفض بحوالي نصف والغاز اويل بحوالي الربع .

جدول يبين اسعار المنتجات البترولية الرئيسية في الجنوب الجزائري في ١/١/١٩٦١ بالفرنكات الجديدة للهكتو لتر

بنزين السيارات	٣١/٧٠
الكروسين	٣٢/٢٠
الغاز اويل	٢٠/٨٠

وكان سعر النفط الخام (الغازولين) في مركز عين امناس ٢٣/٨٠ فرنك جديد للهكتو لتر .

المصدر : مجلة اخبار النفط الفرنسية عدد ٣٢٤ – ٩٦١ .

اما في الشمال وان كانت اسعار هذه المنتجات قد سجلت انخفاضاً إلا انها تنخفض بدرجة كبيرة كما حدث في الجنوب .

جدول يبين اسعار بيع المنتجات البترولية في الشمال الجزائري في عام ١٩٦٢ بالفرنكات الجديدة للتر الواحد

بنزين السيارات (العادي)	٣/٤٧
« « (الخص)	٤/٤٧
الكروسين	٢/٩٥
الغـــاز اويل	٣/٠٥

المصدر السابق

ان بناء مصفاة الجزائر التي سوف تبدأ الانتاج في بداية ٩٦٣ سوف يزيد من هذا الانتاج اذ ان هـذه المصفاة سوف تكون طاقتها الانتاجية اكثر من حاجة الجزائر . فطاقتهـــا البدئية تقريباً حوالي (٢ مليون طن) سنوياً من المنتوجات النهائية .

طاقة انتاج مصفاة الجزائر السنوية حسب كل منتوج بالآف الاطنان

البروبان	٣٠
البوتان	٦٣
الســـولار	٢٦٠
البـنزين العـادي	٣٦٠
بـنزين الطـائرات	٢٠
الكروسين	١٢٠
غـــاز اويل	٧٢٠
الفيول اويل (خفيف)	١٠٠
الفيول اويل (ثقيل)	٤٢٧
المجموع	٢٠٠٠

المصدر السوق الجزائرية

أن بناء هذه المصفاة يكون لها أثر كبير على الاقتصاد الجزائري فهي بالاضافة الى كونها تجعل الجزائر مصدرة للمنتجات النهائية بعدما كانت مستوردة (استوردت الجزائر بقيمة ١٣ مليار عام ٩٥٤ أي حوالي ٦ ٪ من مجموع قيمة استيراداتها) فانها تعمل على خفض أسعار منتجات ومشتقات البترول بدرجة كبيرة مما يوسع استهلاكها وانتشاره .

ونرى مما تقدم ان الاستهلاك الجزائري (حوالي مليون طن سنوياً) حتى مع توقعات زيادته بنسبة ٥٠ ٪ سوف لايتمكن من استيعاب مجموع الانتاج (١٦ مليون طن لعام ٩٦١ وحوالي ٢٢ مليون طن عام ٩٦٢) ولهذا يجب تصدير جزء كبير منه الى الخارج فما هي المشاكل التي تواجه هذه الصادرات وما هي المشاكل التي تواجه هذه الصادرات وما هي الاسواق التي يصرف فيها هذا الفائض ؟

قبل التطرق الى الوضع الحاضر للسوق العالمية للبترول والى مختلف الاسواق التي يصرف فيها النفط الجزائري يجدر بنا اولاً استعراض أهم المشاكل التي يلاقيها تسويقه في الاسواق الخارجية الناتجة عن خصائص وميزات هذا النفط .

وضع السوق العالمي للبترول

يأتي النفط الجزائري في وقت تتميز فيه السوق العالمية للبترول بأنعدام التوازن بين العرض والطلب بالرغم من استمرارية نمو الاستهلاك العالمي خلال هذه السنوات الاخيرة حيث نجد الاستهلاك العالمي من البترول يسجل عام ٩٦١ رقماً قياسياً لم يبلغه من قبل – ١١٤٥ مليون طن مقابل ١٠٨٠ مليون طن عام ٩٦٠ ويتوقع ان يستمر هذا النمو في الاستهلاك في السنوات القادمة بنسبة ٨ الى ٩ ٪ على الأقل نظراً لكون نسبة استهلاك البترول في توليد الطاقة تزداد باستمرار على حساب استهلاك المنتوجات الاخرى (خاصة الفحم والكهرباء) إذ يتوقع ان تزداد هذه النسبة في عام ٩٧٠ الى ٦٠ ٪ من مجموع استهلاك الطاقة مقابل ٤٠ ٪ من

هذا المجموع عام ٩٦١ وحسب الاحصائية الخاصة بالطلب الأجمالي على الطاقة (فحم كهرباء ، غاز ، المواد الهدروكاربونية) التي نشرها اتحاد غرف نقابات صناعة البترول عام ٩٦٠ فان حصة المنتوجات البترولية إزدادت من ٥ ٪ عـــام ٩٤٦ الى ٢٠ ٪ عام ٩٥٢ و ٢٥ ٪ عام ٩٥٥ و ٥٢ ٪ عام ٩٦٠

ففي دول السوق الاوربية المشتركة إزداد الطلب على المنتجات البترولية من ١٥٠ مليون طن عام ٩٥٥ الى ١٥٠ مليون طن عام ٩٥٩ وفي الولايات المتحـدة إزداد الطلب عام ٩٦١ بحوالي ١٠٠ الف برميل عن عام ٩٦٠ .

جدول يبين مجموع الطلب العالمي على البترول عام ٩٦١
بلايين البراميل في اليوم (خارج البلدان الاشتراكية)

الولايات المتحدة	٦ / ٩٧٧٠
دول السوق المشتركة	٢٤٢١
بريطانيا	٣ / ١٠١٨
البلدان الاوربية الاخرى	٩٦١
اميركا الجنوبية والوسطى	٧ / ١٤٩١
جنوب آسيا والشرق الاقصى	٥ / ١٦٧٩
كندا	٨ / ٨٨٠
الشرق الاوسط	٨ / ٥٧٢
افريقيا	٤٠٩
المكسيك	٣٢٦
المجموع	٥ / ١٩٥٣١

جدول يبين توزيع الطلب العالمي على البترول عام ٩٦١
(خارج البلدان الاشتراكية

كندا	٥ و٤ ٪
بريطانيا	٢ و٥ ٪
جنوب آسيا والشرق الاقصى	٦ و٨ ٪
بلدان السوق الاوربية المشتركة	٤ و١٢ ٪
البلدان الاوربية الاخرى	٩ و٤ ٪
الولايات المتحدة الاميركية	٥٠ ٪
بلدان الشرق الاوسط	٩ و٢ ٪
افريقيا	١ و٢ ٪
المكسيك	٧ و٢ ٪
اميركا الجنوبية والوسطى	٧و٧ ٪

المصدر : مجلة اويل اندغاز جورنال الاميركية عدد ١٦ تموز ٩٦٢

الا ان هذا النمو المتواصل في الاستهلاك رافقه نمو مستمر ومتزايــد في الانتاج فلقد عرفت صناعة النفط المالية منذ الحرب العالمية الثانيــة توسعاً كبيراً في التطور والنمو وهذا التطور والنمو اللذين كانا نتيجة للازدياد المستمر في الطلب على الطاقة الذي عمل على إزدياد وإزدهار هـذه الصناعة وتحقيق أرباح كبيرة مما دفع بالكثيرين من اصحاب الرساميل الى الدخول في هـــذه الصناعة ، واستثمار رساميل كبيرة في تطوير موارد بترولية جديدة ، الشيء الذي أدى الى خلق طاقة انتاجية فائضة في صناعة البترول .

والى جانب هذه الطاقة الانتاجيه الفائضة (أي امكانية زيادة الانتاج العالمي من البترول بالجهاز الانتاجي الحالي من دون استثمارات جديدة لهذه الغاية) غير

المحتاج اليها ظهرت عوامل عديـدة اخرى تعمل في نفس الاتجاه أهمها تقنين الحكومة الاميركيـة للاستيرادات من الخارج ومضاعفة مجهودات بعض الدول لتطوير انتاجها الوطني ، او انتاج مستعمراتها وازدياد وتصدير البترول الروسي خارج المعسكر الاشتراكي .

الانتاج العالمي للنفط الخام عام ١٩٦٠ و ١٩٦١

بلايين الاطنان

القطر المنتج	٩٦١	٩٦٠
الولايات المتحدة	٣٥٣٫٥	٣٤٧٫٥
كندا	٣٠٫٧	٢٠٫٧
مجموع انتاج اميركا الشمالية	٣٨٤٫٢	٣٧٣٫٢
فنزويلا	١٥١	١٤٨
الارجنتين	١٢٫٥	٩٫١
المكسيك	١٥٫٢	١٤٫١
البرازيل	٤٫٧	٣٫٩
الشيلي	١٫٢	١
البيرو	٢٫٥	٢٫٥
الاكوادور	٠٫٤	٠٫٤
مجموع انتاج اميركا الجنوبية	١٨٧٫٥	١٧٨٫١
الكويت	٨٣	٨٢
المملكة العربية السعودية	٦٨٫٥	٦٢
ايران	٥٨٫٨	٥٢
العراق	١٦٫٥	٤٧٫٥
مجموع انتاج الشرق الاوسط	٢٨٢٫٨	٢٦٥

ليبيـــا	٩	٠,٥
نيجريا	٣	١
مجموع اوربا الغربية	١٦/٥	١٥
الجزائر	١٦	٨,٥
مجموع انتاج العالم خارج البلدان الاشتراكية	٩٤٨	٨٩٦
الاتحـــاد السوفياتي	١٦٦	١٦٧
مجموع انتاج البلدان الاشتراكية	١٨٧	١٧٧

المصدر : مجلة اخبار البترول الفرنسية عدد ٣٢٢ - ٩٦٢

لقد ازدادت الطاقة الانتاجية منذ عام ٩٥٩ اكثر من زيادة الطلب الكلي على المنتوجات البترولية محـدثة بذلك فائضاً في العرض لم تستطع نسبة النمو في الطلب الكلي من استيعابه . ان منشأ هـــذا الفائض يعود الى عوامل عـديدة سياسية واقتصادية . فمنذ ازمة السويس التي حطمت التوازن التلقائي بين العرض والطلب الذي كانت الاحتكارات البترولية العالمية تحافظ عليه في السوق العالمية . فاغلاق الطريق الرئيسي لبترول الشرق الاوسط واوربا الغربية ، احدث ارتفاعاً هائلًا في اسعار الطاقة ، ودفع بلدان اوربا الغربية الى بـــذل كل مجهوداتها واستخدام كل الوسائل الممكنة لزيادة المتوفر من مصادر الطاقة المحركة وذلك بزيادة انتاج الفحم الحجري في اوربا وعقد عقود طويلة الاجل لاستيراد الفحم الامريكي وتشجيع التنقيب وانتاج البترول في المنـــاطق الاخرى خارج الشرق الاوسط (بصورة خاصة في القارة الافريقية) ورفع طـاقة النقل البحري ، بزيادة عدد ناقـلات البترول وفي نفس الوقت كان الطلب المتزايد على البترول في اوربا قد احدث نمواً كبيراً في الانتاج وتوسعاً في اعمال التنقيب في فنزويلا .

وعندما فتحت قناة السويس في ربيع ٩٥٧ وصلحت انابيب نفط العراق في صيف ٩٥٨ وعـاد سيلان نفط الشرق الاوسط الى اسواق اوربا الغربية في وقت كانت فيه هذه البلدان تعلن عن ركود النشاط الاقتصادي . بدأت تظهر في السوق العـالمية للبترول قضايا جديدة اثرت تأثيراً ملموساً في عـدم استعادة السوق العالمية للبترول توازنها النسبي الذي كانت تتمتع به قبل ازمة قناة السويس فمناطق الشرق الاوسط وفنزويلا والجزائر تقـدم امكانيات كبيرة لزيادة الانتاج بتكاليف انتاجية ـ على اساس الاسعار السائدة آنذاك ـ- تترك هامشاً مقبولاً من الارباح . والشركات البترولية العـالمية التي تسيطر على القسم الاكبر من الاحتياطات البترولية في العالم قادرة على انتاج الكميات اللازمة لمـلافاة الطلب العالمي الكلي من المنتوجات البترولية . هذا في الوقت الذي نجد فيه عدد كبيراً من الشركات المستقلة الحائزة على امتيازات منتجة مهمة ، حصلت بعد ١٩٥٦ في مختلف المناطق في العالم (خاصة في اميركا الجنوبية وافريقيا بشروط مالية مرتفعة) تضاعف جهودهـا لتوسع انتاجها وتصريفه للدخول في مرحـلة الربح لرساميلها المستثمرة . (هذا التصريف الذي يتم غالباً في ظروف منافسة شديدة في الاسعار بسبب الحسميات الكبيرة التي تمنحها هذه الشركات على الاسعار المعلنة للنفط الخام في نقاط التصدير ، كما نجد في عدد من البلدان الاوربية التي أسست شركات وطنية في هذه الآونة الاخيرة ان السوق البترولية فيها (بالرغم من الزيادة المستمرة في استهلاكها) لم تعد قابلة لاستيعاب نفس الكميات السابقـة من البترول بسبب كونها تقدم التسهيلات اللازمة لتصريف انتاج شركاتهـا في السوق الوطنية مثلما حدث في ايطاليا وفرنسا واليابان الـتي تساعد الشركات والتي يساهم فيهـا الرأسمال الوطني ، بتسهيلات مالية ونقدية خاصة على تصريف كل ناتجها في السوق الداخلية ، ويزيد من حدة هذا الاتجاه للعرض في سوق البترول العالميـة ثلاثة عوامل لها

تأثـيرها الكبير في زيادة العرض الموجود للمنتوجات البترولية في اوربا ، فلقد إزداد الانتاج المحلي في عـدد كبير من بلدان اوربا الغربيـة وبصورة خاصة في المانيا وفرنسا وايطالية والنمسا . فنجد مثلاً الانتاج المحلي الفرنسي (بدون المستعمرات) يسجل إزدياداً بنسبة ١٤ ٪ عام ٩٦١ ، هذا الى جانب اكتشاف واستغلال حقول جديدة كبيرة للغاز الطبيعي (الذي يمكن استهلاكه عوضاً عن المنتوجات البتروالية خاصة في الصناعة الكبيرة) فنجد مثلاً في فرنسا تطوير حقول غاز لاك ، واكتشاف حقل مهم للغاز الطبيعي في هولندا ، كما ان تطوير الطاقة الانتاجيـة ووسائل التوزيـع في ايطاليا والسويد كلهـا كانت عوامل عملت للاستيلاء على نسبة كبيرة من الاستهلاك الكلي من هذه البـلدان وبذلك تضاعفت طاقة الطلب الكلي على المنتوجات البترولية . ومن جهـة أخرى فان صادرات الاتحاد السوفياتي من المنتوجات البترولية والبترول الخام خارج البلدان الاشتراكية (خاصة في الاسواق الأوربية الاخرى ، وبعض بلدان آسيا واميركا اللاتينية) قد إزدادت خلال هذه السنوات الثلاث الاخيرة بنسبة ٤٥ ٪ تقريباً فمن ١٧ مليون طن صدرتها روسيا عام ٩٥٩ للعالم الغربي إزدادت هـذه الكميات بمعدل ٦٠٠ الف برميـل في اليوم عام ٩٦١ ويتوقـع ازديادها في عام ٩٦٤ - ٩٦٥ الى حوالي مليون برميل في اليوم ، واذا أضفنا الى كل هذه العوامل ضغط حكومات الدول المنتجة (خاصة في الشرق الاوسط) على الشركات لزيادة انتاجها من الحقول الواقعة في بلدانهـا . وظهور افريقيا (التي تقع على أبوابها الغربيـة الـتي تعتبر أكبر مستهلك للبترول خارج الولايات المتحدة) كمنتج ومصدر للبترول (الجزائر ١٦ مليون ، ليبيا ٩ مليون طن نيجريا ٣ مليون طن عام ٩٦١) أدركنا الاسباب العديدة التي سببت هذا التفاوت بين العرض والطلب على المنتوجات البترولية والذي يميز السوق العالمية للبترول في الوقت الحاضر . ولكن ليست زيادة العرض وحدها هي السبب في اخلال التوازن

فان هناك عوامل أخرى من جانب الطلب عملت على خلق جزء من هذا الفيض في العرض وأهم هـذه العوامل ، هو التطور والتحسن التكنولوجي في آلات الاختراق ، والتقنين الاجباري للاستيراد في الولايات المتحدة ، والعوائق الضرائبية والمكوس التي فرضت على المنتوجات النهائية في عدد كبير من البلدان مما قلل من الاستهلاك . فمنذ ان انقلبت الولايات بعد عام ٩٤٨ الى قطر مستورد للبترول ومسألة استيرادها من الخارج تلعب دوراً كبيراً في تحديـد اتجاه البترول المنتج من قبل الشركات الاميركية خارج الولايات المتحدة فالمنتجون الوطنيون الصغار ينادون بضرورة حمايتهم وغلق السوق الامريكي في وجـــه النفط الاجنبي ، حيث ان منافسة هـذا النفط بكلفته الانتاجيـة المنخفضة تشكل خطراً عليهم كما ان المنتجين الاميركيين خارج اميركا ينادون بحرية الاستيراد لمن يشاء وقـد أوجدت الحكومة الاميركية حلاً وسطاً بين هذين الموقفين بفرضها قيوداً (اختيارية) على المستوردين يتقيدون بها من تلقاء أنفسهم على أساس نسبة استيرادهم في السنوات الماضية أي ان نسبة الاستيراد يجب ان لاتتجاوز نسبة معينة من مجموع الاستهلاك الوطني (حوالي ١٦ ٪ مثلاً) .

وبعد عام ٩٥٩ أمام فشل هذا التقييد الاختياري ، فرضت الحكومة قيوداً اجبارية على المستوردين وصدرت حصصاً للاستيراد على أساس طاقة الانتـــاج في ١٣٠ مصفاة في الولايات المتحدة وهذه الحصص متناقضة حسب أهمية الطاقة الانتاجية للمصافي ، فبالنسبة لسنة ٩٥٩ مثلاً كانت هذه الحصص هي ١٢ ٪ بالنسبة للمصافي التي لاتتجاوز طاقتها الانتاجية ٥٠٠ الف طن في السنة و ٤ ٪ فقط بالنسبة للتي تتجاوز طاقتها الانتاجية ١٥ مليون طن في السنة .

ان هذه التغييرات كان لها أثر سيء جداً على عمليات الشركات الاميركية الكبرى ، فنجد استيرادها ينخفض بحوالي الثلثين عام ٩٥٨ و ٤٠ ٪ عام ٩٥٩

وهكذا فان الشركات الاميركية (تملك جزءاً كبيراً من انتاج البترول خارج اميركا) امام تعذر تصدير انتاجها الى السوق الاميركية تعرض هذا الجزء الذي يصرف في السوق الاميركية في الاسواق الاخرى مما يزيد الضغط على العرض الكلي في العالم .

والى جانب هذه التغييرات التي فرضتها الولايات المتحدة على الاستيراد فلقد اتبعت اغلب حكومات اوربا الغربية سياسات مالية اثقلت اسعار المنتوجات البترولية بالضرائب على الاستهلاك مما حول قسما كبيراً من مستهلكي هذه المنتوجات الى استهلاك مواد بديلة اخرى ، وهذا بدوره قلل النمو النسبي للطلب الكلي على المنتجات البترولية .

ومن تداخل هذه العوامل وتفاعلها فيما بينها نتج الوضع الحالي المتميز بتفوق العرض على الطلب ، ونموه بنسبة اكبر من نسبة الاستهلاك ، ان عودة التوازن بين العرض والطلب في السوق العالمية سوف يتحدد باتجاهات تطور هذه العوامل .

وفي هذا الوضع المتميز باشباع السوق العالمية للبترول بدأ في تصدير النفط الجزائري الى السوق الفرنسية فلقد رأت سنة ٩٦٠ وصول اول شحنة كبيرة من الانتاج الجزائري الى السوق الفرنسية (حوالي ٥ / مليون طن) واستمرت صادرات الجزائر من النفط تزداد منذ ذلك الحين ، اذ بلغت عام ٩٦١ ، ١٦ مليون طن ويتوقع ان تبلغ هذه النسبة حوالي ٢٢ ٢٤ مليون طن .

ان تصريف هذا الناتج أثار مشاكل كبيرة في هذه السنوات الثلاث الاولى نظراً لاشتراك مجموعة رويال دوتش شل المساهمة بنسبة ٣٥ ٪ من رأسمال شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء المالكة لحقول العجيلة والشركة الفرنسية للبترول التي عن طريق شركتها الفرعية في الجزائر تملك ٥٠ ٪ من انتاج حقل حاسي مسعود وحاسي الرمل .

فنجد انتاج الثلاث سنوات ٦٠ - ٩٦٣ لم يلاق أية صعوبة في تكريره وتصريفه في السوق الفرنسية وذلك للمساهمة التي ساهمت بها الشركات البترولية الكبرى التي تسيطر على جهاز التكرير والتسويق والانتاج في فرنسا وسيطرة بعضها على تلقي الانتاج الجزائري .

ولقد اعلن مكتب البحث عن البترول الفرنسي عن وجهة نظر الحكومة الفرنسية في بداية عام ٩٦٠ في قضية تصريف هذا الناتج والتي تؤكد على ضرورة ايجاد حل تدريجي للمشاكل التي يثيرها بترول الجزائر مع الاخذ بعين الاعتبار الوضع الحالي للسوق وذلك بنفس الروح التي سادت سياسة الانتاج التي اتبعتها فرنسا من حيث التعاون المستمر بين الرساميل الخاصة الاجنبية والفرنسية والاستثمارات العامة .

ان تصريف النفط الجزائري في السوق الفرنسية سوف يحدث حتما تغيراً ملموساً في دائرة التسويق الحالية اذ انه يحدث تغيراً مبدئياً في العلاقات بين المنتجين واصحاب التكرير والنقل والتسويق ، ولايجاد حل تدريجي لهذه المشاكل التي يثيرها وصول النفط الجزائري الى السوق الفرنسية المشبعة والمحتكرة من قبل الشركات البترولية الكبرى على ضوء الواقع الاقتصادي المالي لصناعة النفط الفرنسية استجابت الشركات البترولية الكبرى الى ضرورة تصريف هذا الناتج الجديد واحداث التغيير اللازم في دائرة التسويق الاوربية ككل ، لضمان تصريفه في اسواق ملائمة لنوعيته ومتمشية مع حجمه المتزايد وبذلك احدثت تغييرات متتابعة ومكيفة حسب المقتضيات الاقتصادية التي تواجهها هذه الشركات في السوق الفرنسية وحدوث منافسة حادة فيما بين هذا الانتاج وانتاجها في مناطق اخرى اذ ان هذا الناتج الجديد الذي يصل الى السوق الفرنسية سوف يحل (نظراً لتركيب السوق الفرنسية) محل كميات كانت شركات التكرير والتسويق

تستوردها من مناطق امتيازاتها في فنزويلا والشرق الاوسط بصورة خاصة . ولهذا نجد هذه الشركات بعد معارضة اولية تحتضن هذا الناتج لتكييفه وتدخله في دائرة تسويقها قبل ان يفرض عليها تحت ضغط القانون .

ان اشراك الرأسمال الاجنبي مع الرأسمال الفرنسي في البحث عن البترول زيادة للفوائد الآتية التي يجذبها معه كانت الغاية الأساسية منه هو اشراك الشركات البترولية الكبرى الاميركية والاوربية والبريطانية (التي تسيطر على نسبة ٦٥ ٪ من صناعة التكرير الفرنسية ، وتحتل نسبة مبيعاتها من منتجات البترول ٥٧ ٪ من مجموع استهلاك منطقة الفرنك) في الانتاج لضمان تصريف هذا الناتج في السوق الداخلية والاجنبية .

ان امكانية تعويض البترول الجزائري مكان البترول الاجنبي بسبب اعتباره من قبل فرنسا كانتاج وطني يعطيه قانون التكرير الفرنسي لعام ١٩٢٨ الأسبقية على البترول الاجنبي في السوق الفرنسية) وسبب امكانية تحقيق هذا الاحلال بسهولة هو جودة نوعية البترول الجزائري واحتواؤه على كمية كبيرة من الغازولين وافتقاره الى السوفر وقربه من سوق الاستهلاك مما يجعل تكاليف نقله رخيصة ويعزز قدرته على منافسه البترول الاجنبي في السوق الفرنسية .

قامت كل الشركات العاملة في فرنسا من شركات اميركية وبريطانية وهولندية بابرام عقود مع الشركات المنتجة لتسويق جزء من ناتجها خلال سنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٣ ومن بين هذه نجد شركة مويل اويل وشركة كولف اويل وشركة كالتكس وشركة فيلبس الاميركية والشركة البريطانيه للبترول وشركة انترنسيونال الاميركية .

واذا استثنينا الشركتين المتكاملتين (مجموعة شل والشركة الفرنسية التي تملك حوالي ٨٠ ٪ من الانتاج الحالي ، والتي تصرف ناتجها بنفسها) نجد ان شركة شل

انترنسيونال وشركة البترول البريطانية هما اللتان تسوقتا القسم الاكبر من انتاج الشركات المستقلة العاملة في الجزائر فلقد سوقت شركة شل انترنسيونال عام ١٩٦٠ ٢/٥٧ مليون طن ، صرفت منها ٢/٢٧ مليون طن في السوق الفرنسية وفي عام ١٩٦١ سوقت ٥/٤ مليون طن كررت منها في المصافي الفرنسية ٣/٤ مليون طن وسوقت الباقي في الاسواق الاوربية الاخرى .

كما ان شركة البترول البريطانية ابرمت عقداً مع الشركة الوطنية للبحث عن البترول لسنوات (٩٦٠ - ١٩٦٣) لتسويق ٢٨ الـف برميل في اليوم ، أي حوالي ١/٥ مليون طن سنويا وجدد هذا العقد في صيف ١٩٦٢ وتعاقدت الشركة البترولية البريطانية لتسويق جزء من انتـــاج الشركة الوطنية للبحث عن البترول للثلاث سنوات القـادمة (١٩٦٣ - ١٩٦٥) بمعدل ٣٠ الف برميل في اليوم (حوالي ١/٥) مليون طن) لعام ١٩٦٣ و ٢٢ الف برميل في اليوم (حوالي ١/٦ مليون طن) لعامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ .

المصادر التي تمولت منها فرنسا بالنفط الخام
في فترة ١٦٥٥ - ١٩٦٠

ج — ١ —
منطقة الفرنك :

الكمية بالبرميل

القطر	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
فرنسا	٦٣٢٥٤٠٠	٩٠٩٩٢٠٠	١٠١٥٧٠٠٠	٩٩٨٢٧٠٠	١١٦٤٩٨٠٠	١٤٢٣٢٨٠٠
الجزائر	—	—	—	٢٦٨٩٦٠٠	٥٣٧٨٥٠٠	٥٠٢٢٥٢٠٠
الغابون والكونغو الفرنسي	—	—	—	٣٤٠٢٥٠٠	٥٤١٧٣٠٠	١٦٠١٨٩٠٠
المجموع	٦٣٢٥٤٠٠	٩٠٩٩٢٠٠	١٠١٥٧٠٠	١٦٠٧٤٨٠٠	٢٢٤٤٥٦٠٠	٧٠٤٧٦٩٠٠

جـ - ٢ - استيراد فرنسا للبترول الخام خارج منطقة الفرنك

لفترة ١٩٥٥ - ١٩٦٠ (بالبراميل)

المنطقة	١٩٥٥	١٧٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
الشرق الاوسط	١٧٤١٠٤٠٠	١٨٤٥٨٢٩٠٠	١٧٢٧٨٩٣٠٠	١٥٥٥٣٣٨٠٠
اميركا(فنزويلا)	٥٦٦٧٢٠٠	١٦٠٣٠٠٠٠	١٧٦٨٥١٠٠	١٦١٩٠١٠٠
بلدان مختلفة	٤٨٠٧٤٠٠	٥٠٦٨٠٠	٢٣٩٢٠٠٠٠	١٣٩٦٤٠٠

المصدر - اويل آندغار انترنسيونال آب ١٩٦٢

جـ - ٣ - المصادر التي تمولت منها فرنسا بالنفط الخام لعامي ١٩٦١ - ١٩٦٢

معدل الاستيراد اليومي بـآلاف البراميل

المنطقة	١٩٦١	النسبة المئوية	١٩٦٢	النسبة المئوية
فرنسا	٤٦	٦,٣	٥١	٦,٣٪
الجزائر	٢٣٧	٣٢,٤	٢٨٢	٣٥,٢
الغابون والكونغو	١٧	٢,٤	١٨	٢,٢
مجموع منطقة الفرنك	٣٠٠	٤١,١	٣٥١	٤٣,٧
الشرق الاوسط	٣٨٤	٥٢,٥	٤٠٨	٥٠,٨
فنزويلا	٤٢	٥,٨	٤٢	٥,١
البلدان المختلفة	٥	٠,٦	٢	٠,٣
المجموع	٧٣١	١٠٠	٨٠٣	١٠٠

ملاحظة : ان الاحصائيات الخاصة بنسبة ١٩٦٢ تشمل الاشهر الخمسة الاولى فقط

المصدر : اويل اندغاز انترنسيونال ٦ - آب - ١٩٦٢

وتبين لنا هذه الجداول ان تصريف الانتاج الجزائري في هذه السنوات السابقة لم يلاق مشاكل كبيرة يصعب حلها فالارتباطات السياسية التي كانت تربط الجزائر بفرنسا والمصالح العامة الفرنسية المسيطرة في مرحلة انتاجية والموقع الجغرافي الممتاز الذي تتمتع بـه الجزائر بوقوعهـا على ابواب اكبر سوق مستهلك للمنتجات البترولية خـارج الولايات المتحدة ، كلها عوامل تجعـل من الاسواق الاوربية (خـاصة السوق الفرنسية) المجـال الطبيعي لتصريفه وان اشتراك الاحتكارات البترولية الاميركية والبريطانية والهولندية بالاضافة الى بعض الشركات الاحتكارية الاوربية الاخرى ، مثل شركة شافت « الفرات » الالمانية (التي تملك بعض اسهمها شركة اسو الاميركية ومجموعة شل الانكلو هولندية) والشركة الالمانية المستقلة فنترشال (التي تسيطر على قسم كبير من الانتاج الالماني وطاقة التكرير في المانيا الغربيه) والشركات الايطاليه كمنتيشنتي وشركة سيا فسكوسا المرتبطتين بمجموعة فيات في عمليات الانتـاج والاستثمار يضمن للبترول الجزائري نمواً في الانتاجية ، وسهولة في التصريف في الاسواق الاوربية الاخرى (خارج السوق الفرنسية) .

وحتى الوقت الحاضر لم يبلغ الانتـاج الجزائري حجماً كبيراً بحيث تضيق بـه السوق الفرنسيه فهذا الحجم وان كان قـد تضاعف بحوالي ثلاث مرات منذ ٩٥٨ الا انه لا يزال اقـل بكثير من حجم استهلاك السوق الفرنسيه والسوق التابعة لها من اسواق منطقة الفرنك وكما رأينا بالنسبة لشركة شل انترنسيونال فان حوالي ٨٠ ٪ من انتـاج الشركات الفرنسية والجزائرية عـام ٩٦٠ تم تصريفه في السوق الفرنسيه او في اسواق منطقـة الفرنك وانـه بالرغم من تطور الانتاج الجزائري بسرعة فانه لم يستطع سد حاجة منطقة الفرنك في هذه السنوات الثلاث الماضيه وان كانت نسبة استيرادات السوق الفرنسية من الجزائر قد سجلت ازدياداً

مستمراً في حجم هـذه الاستيرادات اذ ازدادت من معدل ٢٧٣ الف برميل في اليوم عام ٩٦١ الى ٢٨٢ الف برميل في اليوم ٩٦٢ الا ان نسبة مساهمة بترول منطقة الفرنك لا تتجاوز نسبة ٤٧٫٧ ٪ عام ٩٦٢ (مقابل ١ / ٤١ ٪ عام ٩٦١) بسبب سرعة نمو الاستهلاك في منطقة الفرنك وتزايد نسبة صادرات الجزائر خارج منطقة الفرنك خاصة لاقطار السوق الاوربية المشتركة .

المناطق والبلدان التي صدر اليها البترول الجزائري
في سنتي ٩٦١ و (المعدل اليوم بالآف البراميل)

المنطقة	٩٦١	نسبة ٪	٩٦٢	نسبة ٪
منطقة الفرنك	٢٤٦	٢ و ٧٥	٢٩٦	٩ و ٦٨
بلدان السوق الاوربية	٧٠	٣ و ٢١	١٩١	٨ و ٢٧
البلدان الاوربية الاخرى	١٠	٣ و	٩	٢ و
بلدان اخرى	٢	٥ و ٠	٦	٣ و ١
	٣٢٨	١٠٠ و ٠	٤٣٠	١٠٠ و ٠

ملاحظة : ان الارقام الخاصة بنسبة ٩٦٢ تخص الـ ٦ اشهر الاولى فقط

المصدر / اويل اند غاز جورنال عدد – ٦ آب ٩٦٢

يتبين لنا من العرض السابق السرعة التي حل فيها البترول الجزائري في السوق الفرنسية محل البترول المتأتي من المناطق الاخرى (خاصة من بلدان الشرق الاوسط فنجد مثلاً الجزائر تمول عام ١٩٦١ ١ / ٤١ ٪ من مجموع استيرادات فرنسا من البترول الخام و ٤٤ ٪ من مجموع هذه الاستيرادات للخمسة الاشهر الاولى من عام ١٩٦٢

كما يبين لنا الجدول الثالث المناطق التي يصدر اليها البترول الجزائري ونلاحظ انه بعد اعتماد صادرات الجزائر على السوق الفرنسية (منطقة الفرنك) بدرجة

كلية تقريباً بدأت هـذه الصادرات تتجه الى مناطق اخرى بنسب متزايدة فنجد مثلًا ان ٢ و ٧٥ ٪ من هذه الصادرأت كانت عام ١٩٦١ موجهة الى منطقة الفرنك و ٩ و ٦٨ ٪ من مجموع هذه الصادرات فقط موجهة الى منطقة الفرنك في الاشهر الاولى من عام ١٩٦٢ . في الوقت الذي كانت نسبة الصادرات التي تتوجه الى البلدان الاخرى خارج منطقة الفرنك تزداد باستمرار فنجد مثلًا ان نسبة الصادرات الى بلدان السوق الاوربية المشتركة (غير فرنسا) تزداد من ٣ | ٢١ ٪ من مجموع الصادرات عام ٩٦١ الى ٨ و ٢٧ ٪ من مجموع الصادرات للخمسة الاشهر الاولى من عام ١٩٦٢ وللبلدان الاوربية الاخرى تبلغ ٣٪ عام ١٩٦١ من مجموع الصادرات وللبلدان الاخرى ترتفع هـذه النسبة من ٥ و ٪ الى ٣ و ١ من مجموع الصادرات .

الا ان احلال البترول الجزائري محل البترول المتأتي من المناطق الاخرى في السوق الفرنسية ومنطقـة الفرنك وازدياد نسبـة الصادرات الى البلدان الاخرى خارج منطقة الفرنك والبلدان الاوربية لم تتم بسهولة لعدة عوامل ذاتية واقتصادية خاصة بالبترول الجزائري تحـدد من قدرتـه على المنافسة لبترول المناطق الاخرى المصدرة الى هذه الاسواق فان طبيعة النفط الجزائري كنفط خفيف لايحتوي الا على نسبة قليلة من المنتوجات الثقيلة خاصة الفيول اويل الذي يحتل حوالي ٦٠ ٪ من مجموع استهلاك الاسواق الاوربية كانت من اهم العقبات التي واجهت توسع تصريفه في الاسواق الاوربيـة اذ ان الشركات البترولية التي تسيطر على حوالي ٩٠ ٪ من طاقة التكرير في اوربا تملـك اغلبها حصصا كبيرة من انتـاج الشرق الاوسط وفنزويلا الذي يتميز بنوعيته الثقيلة واحتوائه على نسبة كبيرة من الفيول اويل والمـواد الثقيلة الاخرى ، هـذا بالاضافة الى كون اغلبيـة معامل التكرير الاوربية (التي تملكها هذه الشركات (جهزت على اساس استخدامها للخام من

النوع التقيل خاصة خام الشرق الاوسط ولهذا فان تصفية البترول الجزائري الخفيف لايترك لها نفس الهامش في الارباح (نظراً للعدد المحدود من المنتوجات التي تستخرجها منه) الذي يتركه تكرير خام الشرق الاوسط بسبب المنتوجات العديدة التي يعطيها عند التصفية .

اما العقبة الثانية التي واجهت تصريف البترول الجزائري في الاسواق الاوربية فهي سعره المعلن المرتفع بالنسبة للاسعار المعلنة في شرق البحر الابيض المتوسط والخليج العربي .

كانت الشركة الوطنية للبحث واستخراج بترول الجزائر المشتركة مع الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر في استغلال حقل حاسي مسعود حددت عام ١٩٥٨ السعر المعلن لنفطها في شاطي البحر الابيض المتوسط ٢,٧٧ دولار للبرميل . ولقد راعت عند تحديد هذا المستوى العالي لسعر نفطها ، بالاضافة الى احتواء هذا الخام على نسبة كبيرة من الغازولين والغاز اويل (وهما منتوجان مرتفعا الثمن بالنسبة للمنتوجات الاخرى) ، الموقع الجغرافي الممتاز للجزائر بالنسبة للسوق الاوربية ولذلك حددت هذا السعر على اساس سعر الخام المماثل لنوعيته في شرقي البحر الابيض المتوسط والخليج العربي مضافاً اليه فرق النقل الى السوق الاوربية بين هاتين المنطقتين والجزائر لتحقيق ريع الموقع الذي يعطيه لها قرب الموانى الجزائرية في الموانى الاوربية .

وكانت الشركات البترولية العاملة في فرنسا قد عقدت في عام ٩٥٩ عقوداً مع هذه الشركات لتصريف جزء كبير من انتاجها لسنوات ٩٦٠و ٩٦١ ٩٦٢ على أساس حسم لايتجاوز٥,٤ ٪ من السعر المعلن (٢,٦٢ دولار للبرميل) وقد قبلت به الشركات لتخوفها من تدخل الحكومة في السوق الفرنسية ومنحه المعاملة الممتازة التي يمنحها قانون التكرير لعام ١٩٢٨ للانتاج الوطني ونظراً للربح الكبير

الذي تحققه هذه الشركات في صناعة التكرير في فرنسا (لضعف المنافسة بين الموزعين في سوق المنتوجات الفرنسية وتحديد أسعار هذه المنتوجات من قبل الحكومة الفرنسية في مستوى عالي) الا ان هذه الشركات مافتئت تواصل ضغطها على الشركات المنتجة في الجزائر (خاصة وان شركتين من الأربع شركات المنتجة الكبرى في الجزائر وهي الشركة الوطنية للبحث عن البترول والهيئة المستقلة للبترول لاتملكان جهازاً للتسويق قادراً على تصريف ناتجها) لأرغامها على خفض السعر المعلن لخامها في شاطيء البحر الابيض المتوسط ومنحها حسميات اكبر من هذا السعر المعلن للكميات التي تشتريها منها (كان هذا الحسم حوالي ١٥ سنتاً اميركياً للبرميل) .

وتحت هذا الضغط المتواصل من قبل الشركات البترولية الكبرى وإزدياد الانتاج بصورة كبيرة اضطرت الشركات المنتجة الى خفض السعر المعلن لنفطها بحوالي ١٢ سنتاً اميركياً في شهر آذار عام ١٩٦١ ، بحيث أصبح السعر المعلن لخام هذه الشركات في ميناء بجايه على شاطيء البحر الأبيض المتوسط ٦٥ و٢ دولار للبرميل (حوالي ٦٩ و١٣ فرنك فرنسي جديد) . وانتهزت هذه الشركات مرة أخرى في عام ١٩٦٢ بدء تدفق بترول ليبيا الذي يشكل أكبر منافس للبترول الجزائري في الأسواق الأوربية بسبب سعره المعلن المنخفض ومن نفس درجة بترول حاسي مسعود والمزايا المماثلة التي يتمتع بها من حيث الموقع الجغرافي بالإضافة الى كلفة انتاجه المنخفضة لضرب الحقول المنتجة في شواطيء البحر الأبيض المتوسط إذ لايبعد حقل زلطن عن البحر بأكثر من ١٢٠ كلم في الوقت الذي نجد حقل حاسي مسعود يبعد من الشاطيء ٦٦٠ كلم وحقل العجيلة حوالي ٧٥٠ كلم وسيطرة الشركات البترولية الكبرى المحتكرة للسوق على انتاجه مما يسهل تسويقه في هذه السوق ، لتضغط على الشركات المنتجة من جديد لمنحها حسميات أكبر عند تجديد

عقدها معها ، فنجد مثلاً شركة البترول البريطانيـة في فرنسا (وهي فوع للشركة الأم تجدد عقدها مع الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر لشراء ١١ مليون برميل عام ١٩٦٣ و ١٢ و ١٤ مليون برميل لعامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ بحسم قدره ١٣ سنتاً اميركياً للبرميل بالإضافة الى الحسم الذي كانت قد حصلت عليه في العقد السابق أي ان الحسم الذي حصلت عليه بموجب العقد الجديـــد يبلغ حوالي ٤٠ سنتاً اميركيـاً للبرميل أقل من السعر المعلن لخام هـذه الشركة في ميناء بجايه إذ ان السعر الحقيقي الذي تدفعـه هذه الشركة لايتجاوز ٢,٣٣ دولار للبرميل لعام ١٩٦٣ و ٢,٣٢ دولار لعامي ٩٦٤ و ٩٦٥ .

وبعد هذا العقد وضغط الشركات الاخرى الـتي تنتهي عقودها السابقة في بداية هذه السنة أعلنت الشركة الوطنية للبحث عن البترول تخفيض السعر المعلن لخامها بـ ١٣ سنتاً للبرميل في ميناء بجايه ابتداء من الشهر الاول من عام ٩٦٣ أي ان السعر المعلن للخام الجزائري سوف يكون في بداية عام ١٩٦٣ ، ٢ | ٥٢ دولار للبرميل في ميناء بجايه على ساحل البحر الابيض المتوسط .

الاسعار المعلنة للخام في نقاط التصدير المختلفة في العالم بنفس درجة

خام حاسي مسعود في شهر نيسان ١٩٦٢

المنطقه	نقطة التصدير	درجة ا . ب . اي	دولار للبرميل
الجزائر	بجايه	٤٠ فأكثر	٢,٦٥
ليبيـــا	زلتن	٣٩-٣٩,٩	٢,٢١
قطر	أم سعيد	٤٠-٤١,٩	١,٦٥
فنزويلا	بوير تولا كوز	٤٠ - ٤٠,٩	٣,١٠
الولايات المتحدة	خليج مكسيكو	٤٠ فأكثر	٣,٠١-٣,٥٣

المصدر : بتروليوم تايمز عدد ٦ نيسان ١٩٦٢

مستقبل تسويق البترول الجزائري

بعد أن رأينا الصعوبات التي يواجهها تسويق البترول الجزائري في السوق الاوربية وادخاله في دائرة السوق العالمي يمكننا الان ان نبحث امكانيات البترول الجزائري على التغلب على هذه الصعوبات ومستقبله في السوق العالمي .

ان الاسواق الرئيسية التي تتوجه اليها صادرات الجزائر من البترول كما رأينا هي السوق الفرنسية بالدرجة الاولى والسوق الاوربية خاصة بلدان السوق الاوربية المشتركة . فالسوق الفرنسية وسوق منطقة الفرنك تكون المجال الطبيعي لهذه الصادرات وذلك بسبب المصالح الفرنسية الكبيرة المرتبطة بانتاج هذا البترول وعلاقات الجزائر الاقتصادية والمالية بفرنسا ومنطقة الفرنك ولهذا نحاول بحث امكانيات تصريف كميات متزايدة في المستقبل تقابل ازدياد الطاقة الانتاجية المتزايدة للجزائر (حيث يتوقع ان يبلغ انتاجها عام ١٩٦٥ بين ٣٠ - ٣٥ مليون طن)

ان ما يعيق هذا التوسع وقدرة البترول الجزائري (بما يتمتع من مزايا اقتصادية وضمانات قانونية) على التغلب على هذه العوائق في هذه الاسواق هي :

١ - ان أهم العوائق التي يلاقيها تسويق البترول الجزائري في السوق الفرنسية هي الصعوبة المتأتية عن نوعيته الخفيفة وسيطرة الشركات الكبرى على ثلثي طاقة التكرير في فرنسا (هذه الشركات التي جهزت معاملها على اساس تصفية البترول الثقيل - ٣٦ درجة - واقل من الذي تنتجه في منطقة الشرق الاوسط واميركا الجنوبية) وارتفاع نسبة المنتوجات الثقيلة (فيول اويل) بالنسبة لمجموع الاستهلاك الفرنسي .

٢ - و من جهة اخرى نجد البترول الجزائري يتمتع بمزايا اقتصادية بالنسبة للسوق الفرنسية لا تتوفر في بترول المناطق الاخرى وضمانات قانونية تحد كثيراً من شدة ضغط الشركات الاحتكارية الكبرى في هذه السوق .

فموقـــغ الجزائر الجغرافي على ابواب اوروبا (التي تعتـبر اكبر مستهلك للمنتوجات البترولية خارج الولايات المتحـــدة) يعطي البترول الجزائري ريعاً جغرافياً يتراوح بين ٦ و ٢٦ فرنك جديد بالنسبة لبترول الشرق الاوسط في مختلف نقاط التصدير (الخليج العربي او شرق البحر الابيض المتوسط) ومختلف الموانيء الفرنسية (موانيء البحر الابيض المتوسط مثل مارسيليا او موانيء المحيط الاطلسي مثل ميناء الهافر) وهذا ممـــا يجعله قادراً على منافسة بترول المناطق الاخرى حتى مع محافظته على مستوى السعر الحالي .

كما ان قانون المصافي الفرنسي لعـام ٩٢٨ يعطيه ضمانات قانونية في السوق الفرنسية باعتباره (من الانتاج الوطني) لبقاء الجزائر داخل منطقة الفرنك .

امـا فيما يخص نوعيته فانها في حـــد" ذاتها لا تمثل عقبة امام تسويقه في السوق الفرنسية اذ انه ولو ان المنتوجات الثقيلة لا تزال تمثل نسبة كبيرة من مجموع الاستهلاك الفرنسي الا ان نسبة المنتوجات الخفيفـــة تزداد باستمرار خاصة وان انتاج الغاز الطبيعي الذي يصلح لنفس الاستعمالات التي يستعمل فيها الفيول اويل الثقيل وبكلفة ارخص يحتل مكان المنتوجات الثقيلة بصورة متزايدة .

ان الادعاء بعدم صـلاحية البترول الجزائري للاستهلاك الفرنسي بسبب نوعيته الخفيفة الذي روجتـه الاحتـكارات البترولية المسيطرة على السوق الفرنسية مبالغ فيه ويجـد اساسه في الحقيقة في كونه (نظراً لاحتوائه على نسبة كبيرة من الغازولين) لا يحتاج تكريره الى التكسير لاستخراج الغـازولين منه كما ان انعدام السوفر فيه بخـلاف نفط الشرق يجعل جزءاً من الطاقة الانتاجية لمصافي هذه الشركات غير مشغول (حيث ان هذه المعامل كما سبقت الاشارة الى ذلك جهزت على اساس استخدام نفط الشرق الاوسط الثقيل الذي تسيطر على انتاجه .

وفي الواقع فان كانت نوعية بترول حاسي مسعود خفيفاً فان بعض الحقول

الجزائرية تنتج بترولاً خاماً ملائماً بصورة تامة للاستهلاك الفرنسي مثل منطقة العجيله وواد فتريني .

جدول يبين درجات خام الجزائر المنتج في مختلف الحقول

قياس المعهد الاميركي للبترول - آ - ب - اى -

الحقل	الدرجة
العجيلة	٣٥
العهانه	٢٨
حاسي مسعود	٤٤
العقرب ، القاسي ، العابد الاحرش	٤٠
واد فتريني	٣٩
تكنتورين	٤٢
زرزايتين	٤٢

المصدر اويل اندغاز انترناسيونال آب ١٩٦٢

هذا بالإضافة الى ان احلال المنتوجات الخفيفة محل المنتوجات الثقيلة في الحقيقة لايوجد أية صعوبة تكنيكية يستحيل التغلب عليها أمام الفوائد المالية التي تعود على فرنسا من زيادة استهلاكها للبترول الجزائري الذي تدفعه بالفرنك الفرنسي ، في الوقت الذي تدفع كل النفط المستورد من الشرق الأوسط (حتى حصة الشركة الفرنسية للبترول في العراق وايران بسبب القاعدة المتبعة من قبل الكارتيل والتي تقضي بأن يدفع ثمن البترول بالعملة الوطنية للشركة المنتجة او العملة الوطنية للمجموعة المسيطرة على رأسمال الشركة) تدفعه بالجنيه الاسترليني بالنسبة للعراق والدولار بالنسبة لإيران . وهكذا فان استعمال النفط الجزائري مع التحويلات اللازمة في جهاز الأستهلاك عوض بترول الشرق الأوسط يخفف الضغط الذي يعانيه ميزان

مدفوعاتها بسبب استيراد البترول من الشرق الأوسط. ومن اهم الوسائل التي تملكها الحكومة الفرنسية لتحقيق هذا التحويل هي الضرائب فالضرائب الاستهلاكية على منتوجات البترول في الوقت الحاضر تقع في أغلبها على المنتجات الخفيفة، ولا تتحمل منها المنتجات البترولية الثقيلة الا جزءاً صغيراً جداً نسبياً. ولهذا فأن تغيير هذا الوضع سوف يزيد حتما من انتشار استعمال المنتجات البترولية الخفيفة وتغيير تركيب الاستهلاك الحالي.

أما الصعوبة الأخرى التي يلاقيها تسويق النفط الجزائري والمتأتية من موقف الشركات البترولية الكبرى (كانت الشركات الاميركية تملك عام ١٩٥٩ : ٣٨٪ والانكلو هولنديه ٢٦ ٪ من شبكة التوزيع في فرنسا التي تجهز السوق الفرنسية) بامتلاكها لمعامل التكرير وشبكات التوزيع الفرنسية تجاه التوسع في استعماله وتوزيعه في السوق الفرنسية. ومما أدل على ذلك من محاولتها في هذه السنوات الاخيرة من توجيهه نحو الأسواق الأوربية الأخرى في الوقت الذي كانت فرنسا تستورد كميات كبيرة من المنتجات الخفيفة من فنزويلا وايران. فهي بدورها يمكن التغلب عليها وذلك للسيطرة التي تتمتع بها الحكومة الفرنسية في تحديد الكميات المستوردة، ومصدر البترول المكرر وضمان تكرير الانتاج الوطني عن طريق (العقود الوطنية).

جدول يبين صناعة التكرير الفرنسية وملكيتها

عـــدد المصافي	١٤	
الطاقة الانتاجية السنوية	٣٠٠ مليون برميل	
عدد الشركات المالكة	٧	شركات
فرنسية	٢	تملك ٤١ ٪ من طاقة التكرير الكلية
اميركية	٣	» ٣٢ ٪ » » » »
انكليزية	٢	» ٢٧ ٪ » » » »

المصدر : اويل اندغاز انترنسيونال – آب ٩٦٢

بعض استيرادات فرنسا للمنتوجات البترولية الحقيقية من بعض البلدان لعام ٩٦١ (بالاف البراميل)

	غازولين الطيران والاستعمالات الاخرى	الكروسين	الديزاويل	الغازاويل
الولايات المتحدة	٥٨٩	١٥	–	٢
فنزويـــلا	٩٩٧	١٥	–	٣
رومـــانيا	٩٤٢	–	–	–
بريطـــانيا	٨	١٢	–	٩١
ايران	٢١٠	–	–	٢١
السعودية	١١٧	–	–	١٠٧

المصدر انترنسيونال بتروليوم طراد الاميركية

مجلة ٣١ عدد ٥ – ٤١ ٩٦١

ويتبين لنا من هذا الجدول ان الشركات البترولية في الوقت الذي تدعي فيه عدم ملائمة البترول الجزائري (الذي كما سبق ورأينا يعطي عند التصفية نسبة كبيرة من الغازولاين والغاز اويل والكروسين) تستورد كميات كبيرة نسبياً من مصافيها من البلدان الاخرى .

ان هذا الوضع يمكن تغييره وازالة مثل هذه العقبة من وجه تسويق البترول الجزائري في السوق الفرنسية وذلك نظراً لكون الحكومة الفرنسية تتمتع بعدة وسائل قانونية يمكنها من ارغام هذه الشركات على استخدام الخام الجزائري في عملياتها . فالحكومة التي تمنح رخص الاستيراد سواء للخام او المنتوجات النهائية يمكنها تحديد حجم الاستيراد من جهة ومن جهة اخرى تحديد العملات الاجنبية اللازمة لهذه الاستيرادات وبذلك يتم تكييف السوق واعطاء الاولوية للخام الذي تختاره هي بالاضافة الى مايمنحها قانون المصافي لعام ١٩٢٨ من ارغام الشركات المكررة على قبول (عقود ذات مصلحة وطنية) يمكنها ضمان تصريف البترول الجزائري في السوق الفرنسية مقابل ضمان قبول الجزائر بالابقاء على علاقاتها الاقتصادية والمالية مع منطقة الفرنك وفي هذا الصدد نجد الحكومة الفرنسية قد اتخذت خطوة مهمة بعملها على تكوين شركات للتسويق مثل الاتحاد العام للبترول والاتحاد الصناعي للبترول وساهمت في رساميلها الشركات المنتجة الفرنسية التي تملك جهاز التسويق مثل الشركة الوطنية للبحث عن البترول في الجزائر والهيئة المستقلة للبترول والشركات المتفرعة عن مكتب البحث عن البترول الحكومي .

اما فيما يخص المنافسة الليبية التي تتمتع بنفس الريع الجغرافي بالنسبة لاسواق اوربا وحماية الشركات البترولية الكبرى التي تملك الانتاج الليبي) فانها لاتشكل عائقا حقيقيا لتسويق البترول الجزائري (خاصة وان نسبة الكميات المكتشفة حتى الان والانتاج الحالي في ليبيا لاتزال ضئيلة) بسبب التضامن العملي الذي

سوف يربط البلدين المصدرين بعد انضمام الجزائر الى منظمة البلدان المصدرة للبترول من حيث سياسة الاسعار وسياسة الانتاج والتصدير .

وهكذا بعد استعراض المشاكل الرئيسية التي تعيق تسويق البترول الجزائري والامكانيات التي يتمتع بها للتغلب على هذه الصعوبات يمكننا ان نقول ان تسويق البترول الجزائري في الاسواق الاوربية لايثير مشكلة صعبة الحل ، بشرط ان تتمسك فرنسا بعهودها وتستمر السياسة التي اتبعتها في السنوات الماضية لتصريف الكميات المنتجة اذ ان السوق الفرنسية سوف تبقى لمدة طويلة السوق الرئيسية التي يصدر اليها البترول الجزائري .

الفصل السابع

الشروط القانونية للانتاج

بعد ان رأينا في الفصل السابق ، الشروط الاقتصادية التي يتم فيها انتاج البترول وتسويقه لابد لنا بعد ذلك لأخذ فكرة عامة عن البترول الجزائري من استعراض الشروط القانونية التي يتم فيها هذا الانتاج ، وذلك باستعراض وتحليل اتفاقيات « افيان » الخاصة باستثمار الصحراءالجزائرية ، وملحقاتها من قانون النفط الصحراوي (الهيئة المشتركة للصحراء) التي تكون الاطار القانوني والسياسي الذي يحكم هذا الانتاج في الوقت الحاضر .

لقد كانت اتفاقيات « افيان » نتيجة للصراع الطويل الذي دام اكثر من ١٣٠ سنة بين الامبريالية الفرنسية والشعب الجزائري ، وبلغ ذروته في عام ١٩٦٢ ، وادى الى انتصار الشعب الجزائري ، باستعادة سيادته السياسيةوالاقتصادية ، كحل طبيعي ، فرضه على فرنسا بفضل كفاحه الطويل .

ولابد لنا ، لتفهم مغزى اتفاقيات ايفيان ومرماها ، من تتبع تطور كفاح الشعب الجزائري في الفترة التي سبقت اتفاقيات ايفيان (وخاصة بعد اكتشاف

النفط في الجزائر (للوقوف على حقيقة مسألة البترول ، وموقف كل من فرنسا والجزائر منها وتطور هذه المواقف حتى عقد اتفاقيات ايفيان .

لقد رأينا الهسترية الهوجاء التي احدثها اكتشاف البترول الجزائري في الاوساط السياسية والمالية في فرنسا ، والمحاولات التي بذلتها فرنسا لفصل الجنوب الجزائري عن الشمال ، وتدويله باشراك كل جيران الجزائر في السيادة على المناطق الواقعة جنوباً ، وجنوب شرقي ، وغربي الجزائر بتكوين المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية عام ١٩٥٧ .

ان هذا الموقف الجديد للاستعمار الفرنسي (الذي كان يدعي في كل المناسبات والظروف بان الجزائر جزء لايتجزأ من الوطن الفرنسي) يجد اساسه الانتصارات المستمرة التي كانت تسجلها الثورة الجزائرية في كل المستويات ، الداخلية ، وفي المجال الدولي ، المتمثل بكسبها الاكيد للرأي العام العالمي فالاستعمار الفرنسي المتقهقر امام الزحف الجزائري على مواقعه ، بدأ يجمع شتاته في افريقيا ليضرب ضربته القاضية ، للمحافظة على سيطرته ، وسطوته في الجزائر ومواصلة استغلال موارد جنوبها المعدنية الحيوية . فنجده وكخطوة اولى يتراجع عن مواقعه في تونس ، وبعد ذلك في المغرب ليركز كل جهوده للقضاء على المقاومة الجزائرية التي تقوت وتوسعت مع مر السنين ، وفرضت نفسها واتجاهاتها في كل الشمال الافريقي .

ان اشتداد المقاومه الجزائرية وازدياد تأثيرها خارج الحدود الجزائرية (خاصة في افريقيا (وتقوية موقفها في المجتمع الدولي واشتداد الصراع بين الاستعمار العقاري القديم ، والاستعمار الصناعي والمالي على مقاليد الحكم في فرنسا ، وانتصار هذا الاخير بفرض سياسته التي دفعت فرنسا الى اتباع اساليب جديدة لابقاء سيطرتها على الجزائر وذلك باشراك مستعمراتها الافريقيه الاخرى (بعد

تكوين حكومات موالية لها ، ومرتبطة بمجموعة سياسية ، تشرف عليها وتدير شؤونها فرنسا) لمواصلة استغلال الموارد المعدنية الهائلة في الجنوب الجزائري والمناطق المتاخمة له في النيجر والسودان الفرنسي (المالي حالياً) والتشاد ، والسنغال بعد ضم موريطانيا اليه وحتى تونس وليبيا والمغرب ، فكونت في عام ٩٥٧ (المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية) .

ان الدوافع التي دفعت فرنسا الى اللجوء لهذه الاساليب الجديدة في سياستها الاستعمارية ، وان كان بعضها سياسياً ، الا ان اهم هذه الدوافع ، كانت العوامل الاقتصادية التي كانت تجد في ثروات الصحراء الجزائرية من المواد الهدروكاربونية والمعادن الاخرى المواد المناسبة ، طالما عملت فرنسا لايجادها خلال هذه السنوات الاخيرة .

فبترول الصحراء يهيء لفرنسا الوسيلة للقضاء على اختلال توازن ميزان مدفوعاتها الخارجي الذي كان يجعلها في حالة مديونية مستمرة بالنسبة للمناطق النقدية الاخرى ، وخاصة منطقة الاسترليني والدولار .

فالبترول الجزائري الذي سد ثلث حاجة فرنسا من النفط عام ٩٦٠ واكثر من ثلثي احتياجاتها لعام ٩٦١ ، بطبيعة كونه (يقع تحت السيادة الفرنسية) يجعل فرنسا تدفعه بعملتها الوطنية مما يحررها من الضغط الذي كانت تعانيه اقتصادياتها ونقدها بسبب المبالغ الكبيرة (من العملات الصعبة) التي كان يكلفها استيراد النفط من المنطقة الاسترلينيه والدولار ، ترى بهذا الصدد ولو ان بعض الدول المنتجة للبترول التي تستورد منها فرنسا قد خرجت مؤخراً من منطقة الاسترليني ، والدولار مثل العراق وفنزويلا الا القاعدة المتبعة في الكارتيل والتي تجعل للشركة الحق ان تطالب بدفع ثمن بترولها بالعملة الوطنية لجنسية الشركة ،

حتى ولو كان المشترون المعنيون مساهمين في هـذه الشركة مثل فرنسا بالنسبة لشركة نفط العراق ، فبدفعها ثمن بترول الجزائر بالفرنك يوفر لها حوالي ٤٠٠ - ٥٠٠ مليون دولار - كانت تدفع للحصول على حاجتها من المناطق الاخرى - وهذا مما يمكنها من تعديل ميزان مدفوعاتها واستقراره ، هذا الاستقرار الذي يؤدي بدوره الى تقوية الفرنك الفرنسي . هذا بالاضافة الى ما يجلبه هذا البترول للاقتصاد الفرنسي من تشغيل لعوامل الانتاج ، ورواج اقتصادي من تكريره في فرنسا ، وعملات اجنبية من تصديره الى خارج فرنسا ، سواء لبيعه او لتبادله مع انواع المنتوجات البترولية التي تحتاج اليها .

وبالاضافة الى الفوائد التي يجنيها الاقتصاد الفرنسي من تعديل ميزان المدفوعات التجاري فان تطور الصناعة النفطية الجزائرية (نظراً لارتباط الجزائر بالعقد الاستعماري في الماضي وارتباطها بعد الاستقلال بمنطقة الفرنك) ادى وسوف يؤدي الى انعاش القطاعات الصناعية المهمة في فرنسا مثل صناعات الصلب والحديد وصناعات الانابيب ، وبناء السفن ، وصناعات الاجهزة الميكانيكية والسيارات الكهربائية وصناعات الاسمنت والى غير ذلك من الصناعات الاساسية الاخرى كما انه يكون حافزاً لبعث الاقتصاد الفرنسي بتوفيره طاقة محركة رخيصة وموارد اولية للصناعات البتروكمياوية واخيراً فان هذا البترول سوف يؤدي الى انعاش نشاط الاسطول الفرنسي فلقد كان هذا الاسطول قد قام عام ٩٤٨ بنقل ٨٠ ٪ من استيراد فرنسا من الخليج العربي والشرق الاوسط . وموقع الجزائر على مسافة اقرب سوف يتيح لهذا الاسطول مهمة القيام بتمويل معامل التكرير الفرنسي والقيام بخدمات للاجانب الذين يستوردون البترول المكرر من فرنسا . او الخام الجزائري . وهذا ما يكون مصدراً جديداً لرواج الاقتصاد الفرنسي ، ومصدراً للعملات الصعبة التي يوفرها .

وهكذا نرى ان البترول الجزائري يكون مصدراً مهما لانعاش الاقتصاد الفرنسي وحافزاً قوياً على بعث جميع القطاعات الأقتصادية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بوسائل البحث عنه الى وسائل نقله وتسويقه واستعماله .

عملت فرنسا منذ ان ثبت لها وجود هذا البترول في الجزائر كل مجهوداتها لضمان استغلال وتحقيق الفوائد العديدة لأقتصادها ولهـــذا نجدها ، خاصة في هذه السنوات الأخيرة ترمي بكل ثقلها السياسي لتحقيق المسائل التالية .

١ - ضمان جعل ثروات الجنوب الجزائري ملكاً مشتركا ، وتستفيد منه تحت رعاية فرنسا كل من (الصحراء الوسطى) وتشكل كل الجنوب الجزائري ، وموريطانيا ، والمالي ، والتشاد ، والنيجر ، والمغرب ، وتونس ، وحتى الجزائر لكونها لها حدود مشتركة مع هذه المنطقة مثل غيرها . وكذلك اسبانيا وليبيا .

٢ - مساهمة ومشاركة البلدان الأوربية والانكلو ساكسونية ، لمواجهة المشاكل السياسية والمالية والأقتصادية التي يثيرها استغلال هذا البترول ، وتسويقه ونقله .

٣ - إقامة فيدرالية اقتصادية حقيقيـــة تتشابك فيهـا المصـالح الأوربية والأنكلو امريكية والأفريقية ، تكون عاصمتها باريس .

٤ - المحافظة على الرساميل العامة المستثمرة في الصحراء والتي يعهد بادارتها الى مكتب الأستثمارات في افريقيا ، (وهو مؤسسة عامة) هذه هي المبادىء الأساسية التي استقرت السياسة الفرنسية عليها اتجاه البترول الجزائري فما هو ياترى موقف الجزائريين من صحرائهم بصورة عامة . ومن نفطهم بصورة خاصـــة . لم يعط الجزائريون قبل عام ١٩٥٧ اهتماماً يذكر لقضية البترول ولا الى الجنوب الجزائري . فالجزائر التي قسمتها جبهة التحرير الى ستة ولايات يقـــع ضمنها الجنوب الجزائري تكون في نظر الجزائريين وحدة طبيعية متكاملة تشمل على مناطق شمالية ساحلية ومناطق جنوبية داخلية تمتد من مدينة « وجدة » على الحدود المغربية غرباً ، وميناء

برقه على الحدود التونسية شرقاً ، « وتمنراست » على حدود السودان جنوباً .

فقضية الصحراء قبل عام ١٩٥٧ ، لم تكن بالنسبة لجبهة التحرير قضية منفصلة في حد ذاتها عن مجموع القضايا التي أثارتها حرب التحرير التي كانت تقوم بها ، ولكن بعد ان قامت فرنسا ، بانشاء « المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية » وجهت جبهة التحرير اهتماماً كبيراً لقضية الصحراء . فالبترول الذي اكتشف قبل سنة والذي جعلت منه فرنسا سلاحاً خطيراً لعزل الجبهة في الميـــدان الافريقي والدولي ، ولتعقيد القضية الجزائرية ، مما يؤخر حصول الجزائر على استقلالها ، ويعطي لفرنسا وسائل جديدة تكسب بها تأييد حلفائها الأوربيين والأمريكيين .

فالبترول بالنسبة لجبهة التحرير أصبح يعني تشابك مصالح الامبرياليه العالمية وتحالفها ، لمساعدة فرنسا في تدعيم سيطرتهـا على ثروات الصحراء ، ومن ثم أصبح لزاماً على الوطنيين الجزائريين تحديد موقفهم تجاه مشكلة الصحراء والبترول بصورة واضحـــة .

لقد كان موقف الجبهة في البداية هو « عمل كل مايمكن لمنع مرور البترول الى الساحل » فالجبهـــة التي كانت تقوم بحرب تحريرية ، ضد مواقـع الاستعمار الفرنسي في الجزائر وباعتبار كونها الممثلة الوحيدة لإرادة الشعب الجزائري ، والتي كانت لاتعترف بأي حق لفرنسا في الجزائر . كانت ترى ان أي تنـازل لفرنسا في ميدان ما . سوف يضعف ثقة الجماهير الجزائرية في سياستها في الميدان الداخلي ويضعف موقفها بالنسبة لمطالبتها باستعادة سيادة الشعب الجزائرى على مجموع ترابه الوطني ، في الميدان الدولي . ولهـــذا نجد الجبهة تتخذ من قضية البترول موقفاً « حربياً » كمواقفها في القضايا الأخرى .

لقد بدأت الجبهة الخطوة الأولى في أثبات استحالة استغلال ثروات الصحراء مع استمرارية الحرب في الجزائر . فبدأت بالعمليات الحربيـــة في الصحراء بعد

الأعلان عن فتح الجبهـــة الجنوبية في أواخر عام ٩٥٧ وفي الشهر الثاني من ٩٥٨ كان خط السكة الحديدية التي ينقل بواسطتها البترول قد نسف للمرة الثالثـة في أكثر من ٤٥ مكان على طول الخط وأدى التخريب الأخير الى نسف قطار كامل يحمل البترول لميناء سكيكدة مما دفع بجريدة النيويورك تايمس الاميركيـة للتعليق في عددها الصادر في ٩٥٨/٢/٤ بقولها (على ان هذا التخريب هو الثالث من نوعـه خلال شهر واحد.

كان موقف جبهة التحرير الذي أعلنت عنـه في عام ١٩٥٧ من قضية فصل الصحراء عن الوطن الأم هو رفضها القطعي الأعتراف بأي تغيير يدخل على الحدود الجزائرية - وأعتبرت حدود الجزائر كما بينتها الخرائط الرسمية الفرنسية عام ٩٥٤ - وتأكد هذا الموقف بعد البيان الذي اصدرته لجنة التنسيق والتنفيذ على أثر توقيـع الجمهورية الفرنسية على اتفاقية مرور أنبوب نقل بترول العجيلة الى ميناء تونسي عبر الأراضي التونسية.

ان توقيـع هذه الاتفاقية الذي كان ضمن استراتيجية الاستعمار الفرنسي الهادفة لعزل جبهة التحرير عن الدول الأفريقية التي لوحت لها فرنسا ببريق الذهب الاسود قد أحدث رد فعل عنيف لدى الجزائريين خاصة وانه جاء بعـــد انعقاد مؤتمر « طانجة » الذي ادعي التونسيون والمغاربة آنذاك انه (الحجر الأساسي لبناء المغرب العربي الكبير) فبعثت لجنة التنسيق والتنفيذ الى الحكومة التونسية برقية تحملها فيها مسؤولية عملها هذا المعادي للشعب الجزائري.

وبعد هذا الحادث أعلنت عن موقفهـا من البترول الجزائري فبعد ان أكدت على ان السيادة على الجنوب الجزائري مسألة غير قابـلة للنقاش إذ هي قضية سيادة وطنيـة تخص الشعب الجزائري وحـده وكل تغيير يطرأ على حدود الجزائر أثناء الحرب يعتبر تدخلاً مباشراً في الحرب التي تقوم بهـــا فرنسا ضد

الشعب الجزائري ، جاء بيانها الذي يبين موقفها من قضية ملكية ثروات الصحراء (فثروات باطن الارض الجزائرية تعود ملكيتها الى الدولة الجزائرية ويجب ان تضمن تطور الاقتصاد المغربي) .

وهذا معناه ان الجزائر ذات السيادة على كامل ترابها الوطني تحتفظ وحدها بالحق في ملكية ثرواتها المعدنية وكون توحيد المغرب العربي الكبير من جملة اهدافها فهي تؤمن بان ثروات الصحراء يجب ان تكون عاملاً لتحقيق هذه الغاية وليس لجرها للدخول في معاهدات مع الاستعمار الفرنسي على حساب الشعب الجزائري الذي يحارب من أجل استعادة سيادته السياسية والاقتصادية ومن ثم فبترول المغرب يجب ان يستخدم لتحقيق مصالحنا ، أي يجب ان يكون استغلال هذا البترول على ضوء مصالحنا وليس على ضوء مصالح فرنسا والدول الغربية) ولهذا يجب على المغرب منذ الآن العمل على وضع سياسة بترولية لتمكنه من الوقوف أمام الضغط الاقتصادي الخارجي اليوم وغداً أما موقف جبهة التحرير في هذه الفترة من الاستثمارات الاجنبية في الصحراء ، فلقد أعلنت عنه على أثر أعلان دخول الشركة الاميركية الكبيرة ستندارد اف نيوجرسي الى الصحراء في ٢١ كانون الثاني عام ٩٥٩ .. إذ جاء في المذكرة التي قدمتها جبهة التحرير الوطنى الى المؤتمر الدولي الخامس للبترول المنعقد في نيويورك في حزيران عام ٩٥٩ (ان العمل المشروع الذي يقوم به جيش التحرير الوطني يمكن ان تكون له نتائج خطيرة على أملاك الشركات الاجنبية وحياة الفنيين والخبراء المستخدمين من قبلها) (وهي تعتبر الاستثمارات الاجنبية في الجزائر بمثابة مشاركة غير مباشرة بتكاليف الحرب) وبذلك فهو عمل عدائي تجاه الشعب الجزائري (ولهذا فان العقود المبرمة أخيراً ليست لها أي صبغة شرعية وان شعبنا وحكومته ليسا ملتزمين بهذه الصفقات التي عقدت مع العدو في وقت الحرب) .

وهكذا نجد الجزائريين يدخـلون شيئاً فشيئاً قضية الصحراء التي ارادها الاستعمار الفرنسي سلاحاً ضـدهم ، ضمن استراتيجيتهم الحربية ولم يكن هدف الجزائريين منطلقاً من تفكير (اقليمي ضيق ، بـل من فكرة بناء المغرب العربي الكبير . . . اذ لتحقيق ذلك كان لا بـد من تضامن حقيقي بين اقطار المغرب لاستعادة سيادة الشعب الجزائري على اراضيه التي كانت تحتلها فرنسا) فسكان المغرب يكافحون لتحرير بلادهم بما في ذلك الصحراء وانه من الحماقة ان تتناحر دول المغرب وتترك ثروات الجنوب الجزائري تتلقفها ايـدي المستعمرين الفرنسيين والامبريالية العالمية .

فالتونسيون والمغـاربة لم ينسوا بان احتلال فرنسا لبلادهم كان نتيجة لسقوط الجزائر في ايدي الفرنسيين . . . وانـه لمن قصر النظر الاعتقاد بان المغرب وتونس تستطيعان التمتع بالاسـتقلال الحقيقى في الوقت الذي تبقى فيه الجزائر تحت كابوس الاستعمار .

امـا فيما يخص الاستثمارات الاجنبية فان الجزائريين وان كانوا يدركون بالفعل من ان تثمير مناطق شاسعة . . واسـتغلال ثرواتهم الصحراوية تتطلب امكانيات تكنيكية ومالية . لا يملكهـا شعب اضطهده الاستعمار طوال اكثر من ١٣٠ سنة ، ولذلك فالمساهمة الدولية ضرورية الا انهم يرون ان لهم وحدهم الحق في تحديد الشروط والاشكال التي تتم بهـا هذه المساهمـة مراعين في ذلك المصالح العليـا لشعبهم . ولهذا فان الحق في عقد اية اتفاقية ، او منح اي امتياز في التراب الوطني يعود لحكومة جزائرية حرة .

وبناء على هذه المبادىء واستناداً الى حق سيادة الشعب الجزائري على وطنه فقد اكد الجزائريون على الطبيعة الوقتية للعقود المبرمة اخيراً بين فرنسا والشركات البترولية الاجنبية . وان معاونة الرأسمال الاجنبي على استغلال الثروات الطبيعية للجزائر لايمكن ان يتم الا في نطاق الجزائر المستقلة .

هذا هو موقف الجزائريين في المرحلة الاولى لمعركة الجنوب وثرواته المعدنية : سيادة مطلقة على كامل التراب الجزائري كما حددته الخرائط والوثائق الرسمية ، ملكية الدولة للثروات المعدنية ، وعـــدم الاعتراف بشرعية حقوق المستثمرين الاجانب في وقت الحرب .. ووحدة المغرب العربي على اساس التضامن العملي ضد الامبريالية بين شعوب المغرب وحكوماته .

الا ان مناورات فرنسا واتباع الامبريالية الفرنسية لاساليب جديدة للسيطرة على افريقيا . اضطرت الجزائريين الى تركيز مقاومتهم في الميدان السياسي خاصة وان فرنسا التي جمعت مستعمراتها القديمة في افريقيا حيث بدأت تونس تعمل كل مابوسعها لمساعدة فرنسا على تحقيق تدويل الجنوب الجزائري مقابل حصولها على جزء من جنوب شرقي الجزائر ، واتخاذ حكومة المغرب موقفاً مائعاً يتغير حسب ظروفها الداخلية منتهزة كل الفرص لتدعيم فكرة تدويل الجنوب الجزائري مقابل حصولها على جزء من جنوب غربي الجزائر ، هـذا وضع الجزائريين الذين كانوا يواجهون صعوبات كبيرة في اقناع البلدان المجاورة للجزائر التي تبنت فكرة فرنسا. طمعاً منها في الاستيلاء على بعض المناطق الجزائرية الغنية بالمعادن وخاصة البترول والحديد الى تبني مواقف جديدة على ضوء التطورات الجديـدة للوضع الدولي ، خاصة بعد فشل المفاوضات التي اجروها مع فرنسا .

واهم المبادىء الرئيسية التي اعلن عنهـا الجزائريون وان كانت في جوهرهـا لاتختلف عن الاولى الا انها كانت في مجموعها مرنة الى حد كبير . وعلى اثر فشل المفاوضات الجزائرية الفرنسية للمرة الثالثة بسبب المناطق الجنوبية التي ارادت فرنسا جعلهـا موضوعاً منفصلا عن القضية الجزائرية ككل . اصدرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مذكرة تشرح فيها موقف الجزائر من قضية الجنوب وثرواته المعدنية والاستثمارات الفرنسية والاجنبية ومطالبة بعض الدول بتعديل حدودهـا

مع الجزائر وجاء فيها . : بالنسبة للجنوب فانه من المستحيل فصل شمال الجزائر عن جنوبها .. فعلى فرنسا ان تتخلى عن سيادتها على التراب الجزائري .. امام سيادة الشعب الجزائري ضمن الحدود الادارية للجزائر عام ٩٥٤ كما كانت تحددها الخرائط والوثائق الرسمية . وبالنسبة لمطالبة بعض الدول الافريقية يرى الجزائريون بان الجزائر ليست البلد الوحيد الذي له مناطق صحراوية . فتونس والمغرب لهما مناطقهما الصحراوية . والمالي ، وبريطانيا والنيو والتشاد وليبيا لهم كلهم مناطقهم الصحراوية كذلك .. فعندما اعلن استقلال هـــذه الدول لم يكن هناك تفكير لبتر المناطق الصحراوية لهذه الدول .. ولهذا فان الصحراء لاتكون منطقة منفصلة بحد ذاتها .. وليس بامكاننا ان نتخلى عن حدودنا المشتركة مع اخواننا الحاليين ..

فكل الدول الافريقية التي تتمتع باستقلال حقيقي يؤيدون كفاحنا ويؤيدون مطالبتنا بالمحافظة على وحدة التراب الجزائري . فالصحراء بالنسبة لنا ليست حدوداً او حاجزاً وانما هي (همزة) الوصل (لأجزاء افريقيا) ..

اما بالنسبة لمطالبة الدول العربية المجاورة فكان موقف الجزائريين انه (ليس بامكاننا التخلي عن اقامة اسس المغرب الكبير على اساس جمع ثراوتنا المعدنية (الخاصة) بكل قطر) : وهذا التشارك لكي يكون صادقا وصالحا لايمكن ان يكون على اساس الاختلاس او الارغام ولكنه يجب ان يقرر بصورة ارادية من قبل دول ذات سيادة حرة متساوية) .

فليس من صلاحية فرنسا اشراك تونس والمغرب في مشاريع الصحراء بل للجزائر وحدها الحق بالقيام بذلك .. وفيما يخص علاقاتها الاقتصادية فان الجزائر لايمكن ان تتجه الا حسبما يحقق لها مصالحهـــا) ففيما يخص الثروات الطبيعية المكتشفة في الصحراء الجزائرية فان غزارتها تسمح بفضل الطـاقة المحركة الرخيصة التي يوفرهـا ذلك للجزائر وبـلاد المغرب ارساء الاسس للتصنيع ورفع مستوى

المعيشة في الريف وان وجود هذه الثروات تمكن من تحقيق تطور اقتصـادي للمغرب هذا التطور الذي هو تكملة ضرورية للروابط السياسية الوثيقه بين بلدان شمال افريقيا الثلاثة .

اما بالنسبة لموقف الجزائريين من الاستثمارات الاجنبية فاننا نجده قد طرأ عليه تعديل كبير فمن عدم الاعتراف القطعي بشرعية الحقوق التي تدعيها الشركات الاجنبية في استغلال ماكتشفته من الثروات المعدنية في الجزائر . فانهم يعلنون .. (ان الرساميل المستثمرة من قبل فرنسا والبلدان الاخرى والاعمال التي تطلبتهـا عمليات الكشف والتنقيب تكون حقا تتعهد الجزائر المستقلة باحترامه على شرط الا يكون هناك اي تدخل او ادعاء فيما يتعلق بملكية المناطق الصحراوية) .

ان الاحتياطات التي في باطن الصحراء من مواد الطاقـة تتجاوز بكثير حسب الوضع الحالي للاكتشافات ، حاجات التطور الاقتصادي لافريقيا ، لهـذا فانه من الطبيعى ومن مصلحتنا ان نأخذ بعين الاعتبار المصالح الاجنبية المستثمرة في المشاريع الصحراوية ، فالنفط والغاز الطبيعي في الصحراء يهم فرنسا كذلك مثلها دول اوربا الغربيـة الاخرى التي تكون سوقاً وليس من الصدف ان وجدت هذه الشركات النفط والغاز انما اكتشفته لانها كانت في حاجة اليه . وبمقدار مـا تبديه هـذه الشركـات من احترام للسيادة الجزائرية على الصحراء الجزائرية فاننا مستعدون فـيما يخصنا لبحث اشكال وطرق الاتفـاق والتبادل والتعاون معها بصورة تضمن المصالح المتبادلة للاطراف المعنية) ... لانه من البديهي في نظر الشعب الجزائري ان التنقيب واستغلال ثروات الصحراء لا يمكن باي حال من الاحوال ان تنقلب الى حق ملكية .

ان هذا التعاون المثمر الذي نريده مع بلدان المغرب والبلدان الافريقية والبلدان الصناعية أيمـا كانت ، هو تعاون واضح على اساس المنافع المتبادلة في جو

من المساواة بين الدول والاحترام المطلق للسيادة الوطنية من دون اي شروط سياسية . ان هذا التعاون لا يمكن ان يقوى الا من قبل دولة ذات سيادة ... ولهذا فانه ليس بالامكان ، فيما يخصنا ان نوافق بصورة تلقائية على اوضاع قانونية وادارية ومالية مفروضة من الخارج بحجة تسهيل حل القضية الجزائرية .

وهكذا يبدو لنا من هذه المواقف الجزائرية ان الموقف يبدي بعض المرونة الا انه لم يختلف عن موقفهم في الماضي تجاه قضية الجنوب وثرواته .

فنرى المسؤولين الجزائريين وهم يؤكدن سيادة الشعب الجزائري الطبيعية على المناطق الجنوبية التي تريد فرنسا مستعينة بعملائها في افريقيا بترها من الوطن الجزائري ، ويؤكد من جديد على وحدة المغرب الكبير على اساس اتفاق ثلاث دول حرة ذات سيادة كاملة على اراضيها ونراهم وان كانوا قد سلموا باحترام الحقوق التي خلقتها استثمارات الشركات الاجنبية في الصحراء الا انهم احتفظوا لنفسهم بحق اعادة النظر في الاتفاقيات والتشريعات الادارية والقانونية والمالية التي تحكم هذه الاستثمارات والتي وضعت بدون موافقتهم كما اعادوا الى الاذهان حق الدولة الجزائرية وحدها في ملكية المعادن الصحراوية والارض التي توجد فيها .

ان هذه المواقف التي اتخذها الجزائريون تجاه قضية جنوبهم وثرواته الهدروكاربونية كانت في اغلبها تحت ضغط العوامل الساسية الذي كانوا يواجهونه في ظروف الحرب مع فرنسا . اما العوامل الاقتصادية وان كانوا قد اشاروا اليها في عدد كبير من مواقفهم الا انها في الحقيقة لم تلعب الدور الرئيسي في تقرير هذه المواقف كما يبدو ذلك بصورة جلية في اتفاقيات افيان التي عقدوها مع فرنسا لإيقاف القتال واعتراف فرنسا باستقلال الدولة الجزائرية .

ان الثروات البترولية المكتشفة في الجنوب الجزائري سوف يكون

لها اثر كبير على الاقتصاد الجزائري من حيث اتجاهه في المستقبل ولهذا ، وقبل بحث اتفاقيات ايفان نستعرض بعض الفوائد التي يجلبها البترول الى الاقتصاد الجزائري .

ان اكتشاف البترول في الجنوب الجزائري قد ادخل تغييراً كبيراً على امكانيات الأقتصاد الجزائري ، فاكتشاف موارد كبيرة من البترول والغاز الطبيعي في هذه السنوات الاخيرة أحدثت تعديلاً جذرياً لأمكانيات النمو والتطور . للاقتصاد الجزائري ، فالجزائر بعد ان كانت تفتقر بدرجة كبيرة الى موارد الطاقة أصبحت بعد هذه الاكتشافات تتمتع بطاقة فائضة من مصادر الطاقة تزيد بكثير عن حاجاتها الحالية والمستقبلة .

ويمكن ايجاز الفوائد التي يجلبها اكتشاف البترول لأقتصاديات الجزائر بأربع نقاط أساسية .

١) البترول مصدر للطاقة المحركة :

ان التخلف الصناعي في الجزائر يعود بالإضافة لأسبابه المعروفة الاخرى ـ بدرجة كبيرة الى بقاء مصادر الطاقة في الجزائر خلال السنوات السابقة ضعيفة مما أدى الى ارتفاع ثمن الطاقة المحركة الذي أعاق تطور الصناعات وانتشارها فاكتشاف البترول والغاز الطبيعي من شأنه ان يؤدي الى توفير مصادر الطاقة المحركة بأثمان منخفضة مما يسهل تطور المصادر الاخرى . للصناعات المختلفة وانتشارها .

٢) البترول كأساس للتصنيع :

ان البترول بالاضافة الى تغييره لمعطيات سوق الطاقة المحركة يكون اساساً لتطوير بعض الصناعات التي سوف تستعمله كمادة اولية فالبترول يمكن ان يطور ثلاث قطاعات صناعية مختلفة هي :

صناعة استخراج البترول ، وصناعة التكرير ، والصناعة البتروكميائية .

فصناعة الاستخراج بما تحدثه من طلب على المنتجات الصناعية والخدمات المختلفة تحدث نشاطات جديدة بالاضافة الى ماتوزعه من مداخيل وارباح تزيد في القوة الشرائية الوطنية وزيادة الطلب على المنتجات المختلفة وتعمل كلها على تهيئة الانتاج وتوسيعه .

اما صناعة التكرير فهي بالاضافة الى تشغيلها للايدي العاملة ، توفر للجزائر فوائد مالية كبيرة فإنتاج المنتوجات البترولية المختلفة للاستهلاك الداخلي يخفف بدرجة كبيرة من الضغط الذي يحدثه استيراد هذه المنتوجات على ميزان المدفوعات كما ان تصدير الفائض عن حاجة الاستهلاك الوطني يكون مصدراً كبيرا للعملات الاجنبية

وبصورة عامة فإن دخول الشركات البترولية الى الجزائر ادى الى نشوء وتطور عدد كبير من الشركات المختصة في الاعمال المختلفة التي تتطلبها صناعة النفط مثل شركات الدراسة الطبغرافية والجيولوجيا ، وشركات البناء والنقل وشركات « التصليح » الى غير ذلك . . وبالرغم من ان هذه الشركات تقوم بقسم كبير من نشاطها خارج الجزائر الا انها تحدث تأثيراً كبيراً في حفز النشاطات الاقتصادية المختلفة في الجزائر مثل تشغيل الايدي العاملة والقيام بالبناء وزيادة النشاط الاقتصادي والتجاري . فنجد عام ٩٥٦ مثلاً حوالي ٧٠ شركة تعمل مع الشركات البترولية .

٣) البترول كمصدر مالي للخزينة :

ان الفوائد التي تعود للخزينة الجزائرية من مساهماتها في رأسمال الشركات البترولية ومن ضرائب الدخل على ربح هذه الشركات تكون مورداً كبيراً يتميز بالاستمرار والتزايد يساعد الدولة على مواجهة تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . ويكون عاملاً مهماً لاحداث التوازن في ميزانية الدولة .

هذه هي بايجاز الفوائد الرئيسية التي يمكن ان يجلبها اكتشاف البترول لاقتصاديات الجزائر . فما هو موقف الجزائرين من مواردهم البترولية ؟

لقد جاء في ميثاق جبهة التحرير الذي تبنته الدولة الجزائرية كاساس اولي لبناء اقتصاد وطني انه .. « لايمكن لبلدنا ان يترك اقتصاده بايدي الاحتكارات الاجنبية وينتظر منهم تطويره » .... فان من المهام الاقتصادية للثورةالديمقراطية الشعبية .... تأميم الثروات المعدنية والطاقة ، وهذا هدف بعيد المدى اما الآن فإن الحزب يجب انيكافح من اجل : -

١ - توسيع شبكة الغاز والكهرباء في المراكز الريفية

٢ - اعداد المهندسين والفنيين في جميع المستويات حسب مخطط يمكن البلاد من القدرة على تسيير ثرواتها المعدنية وطاقاتها بنفسها

٣ - التصنيع .... يوجد منذ الآن في الجزائر قطاع للدولة وسيكون من مهمة الدولة الجزائرية أن توسع هذا القطاع خاصة في المعادن والمقالع وصناعة الاسمنت . الا ان النمو الحقيقي للبلاد في المدى البعيد مرتبط باقامة الصناعات الاساسية الضرورية لحاجيات الزراعية العصرية . وفي هذا العدد تحوز الجزائر على امكانيات كبيرة للصناعات البترولية وصناعة الصلب والفولاذ . وفي هذا المجال يكون من مهمة الدولة ان تهيء الشروط الضرورية لانشاء صناعة ثقيلة .

وفي هذا الاطار النظري يرى الجزائريون مساهمة البترول والثروات المعدنية الاخرى في اخراج اقتصاد بلادهم من الركود العضوي الذي وضعه فيه الاستعمار الفرنسي وعمل على ادامته واستمراره .

بعد ان رأينا موقف كل من فرنسا والجزائر تجاه الثروات البترولية الجزائرية والفوائد التي تجلبها هذه الثروات للاقتصاد الجزائري يمكننا الآن استعراض اتفاقيات ايفيان (التي تكون الاساس القانوني لاستغلال هذه الثروات) .

ان أهم المبادىء الرئيسية التي تضمنتها اتفاقيات ايفيان فيما يتعلق باستغلال الثروات الهدروكاربونية الجزائرية هي :

١ – مصادقة الجزائر على كل رخص التنقيب والاستخراج الممنوحة وتضمن الالتزام بنصوص الترخيصات .

٢ – تحصل الجزائر على نصف الارباح الناتجة من انتاج البترول والغاز الطبيعي .

٣ – تضمن الجزائر لفرنسا حق استيراد البترول الجزائري بعملتها ببقاء الجزائر ضمن منطقة الفرنك .

٤ – تصادق الجزائر على قانون النفط الصحراوي وتضمن بقاءه كاساس قانوني يحدد العلاقات الانتاجية بين الدولة والشركات البترولية العاملة .

٥ – تلتزم الجزائر بان تضمن الافضلية في اعطاء رخص التنقيب للشركات الفرنسية او الشركات المسجلة في فرنسا لمدة عشر سنوات . ابتداء من التوقيع على هذا التعديل (كانت عند التوقيع على الاتفاقية ٦ سنوات فقط) .

٦ – تلتزم الجزائر بعدم القيام باي عمل من شأنه ان يجعل انتاج النفط غير مربح .

٧ – تتعهد كل من الجزائر وفرنسا بتأسيس الهيئة الفنية لتطوير ثروات الصحراء ويعهد اليها تطوير الثروة الموجودة في باطن الارض الصحراوية وتسهر على تطوير المرافق الفرعية اللازمة لعمليات التعدين وصيانة هذه المرافق . وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي ويأخذ رأي هذه الهيئة قبل نشر القرارات ذات الصفة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بشؤون التعدين والبترول وتدقق الهيئة في الطلبات المتعلقة بالامتيازات . وتنظر الحكومة الجزائرية في اقتراحات الهيئة وتؤمن الهيئة المراقبة الادارية على الشركات صاحبة الرخص والامتيازات .

الاتفاق الفرنسي الجزائرى حول الصحراء الكبري

المقــدمة :

١ - تتعهد كل من الجزائر وفرنسا ضمن اطار السيادة الجزائرية بالتعاون على تأمين استمرار الجهود لتطوير الثروة الموجودة في باطن الارض الجزائرية .

٢ - تخلف الجزائر فرنسا في حقوقها وامتيازاتها وواجباتها كسلطة عـامة لها حق منح الامتيـازات في الصحراء الكبرى وتطبيق التشريـع المتعلق بالتعدين والبترول مع مراعاة نصوص هذه الاتفاقية بصدد (الهيئة الفنية) .

٣ - تتعهد الجزائر وفرنسا كل بما يتعلق بها بان تتمسك بمبادىء التعاون المذكورة اعلاه وبان تحترم تطبيق النصوص التالية :

المواد الهيدروكاربونية السائلة والغازية

آ - في ضمان الحقوق المكتسبة وتمديدها :

١ تضمن الجزائر جميـع مايتصل بامتيـازات التعدين والنقل من حقوق كانت قد منحتها الحكومة الفرنسية وفقاً لقانون البترول الصحراوي .

٢ - ان حقوق وتعهدات اصحاب امتيازات التعدين والنقل المعنيين بالفقرة السابقة وكذلك حقوق وواجبـات الاشخاص المعنيين او الماديين الذين يشتركون معهم ضمن اطار الاتفاقات المعقودة والموافق عليها من الحكومة الفرنسية هي نفسها تلك الحقوق والواجبات التي ينص عليها قانون البترول الصحراوي والاتفاقية الحالية .

٣ - فيما يتعلق بتحديد الطرق التي يتعين على خطوط الانابيب ان تسلكها يخضع صاحب الامتياز وشركاؤه لتوصيات الهيئة في ممارسة حقهم في ان ينقلوا بواسطة خطوط الانابيب في ظروف اقتصـادية عـادية . انتـاجهم من المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية الى المراكز التي يجري فيهـا معالجة هذه المواد او تحميلها وبالتالي تأمين تصديرها .

٤ — يمارس صاحب الامتياز وشركاؤه حقهم ضمن اطار مؤسستهم التجارية نفسها او ضمن اي مؤسسة ينتقونها في بيع الانتاج والتصرف به بحرية . اي ان نقل ملكيته او استبداله او استعماله في الجزائر او للتصدير ، شرط تأمين احتياجات استهلاك الداخلي والتكرير المحلي في الجزائر .

٥ — ان سعر القطع والمعادلات المالية التي تطبق على جميع الصفقات التجارية والمالية يجب ان تكون وفقا للمعادلات الرسمية المعترف بها لدى صندوق النقد الدولي .

٦ - تطبق نصوص القسم (آ) دون استثناء على جميع اصحاب امتيازات التعدين والنقل وشركائهم مهما كانت صفتهم القانونية او مصدر رأس مالهم وتوزيعه وذلك بقطع النظر عن جنسية الاشخاص او مركز الشركة .

٧ - تمتنع الجزائر عن اتخاذ اي تدبير من شأنه ان يجعل شروط الاتفاقية الحالية اكثر صعوبة او ان يعرقل التمتع بالحقوق المضمونة اعلاه مع مراعاة الاحوال الاقتصادية المادية . كما انها تمنع الحاق الضرر بحقوق حملة الاسهم ومصالحهم ولا باصحاب جزء من امتيازات التعدين والنقل ودائنيهم او شركائهم او الشركات التي تشتغل لحسابهم .

ب) في الضمانات المتعلقة بالمستقبل (امتيازات التعدين والنقل الجديدة)

٨ — خلال ست سنوات ابتداء من تاريخ تنفيذ هذه الاتفاقية تمنح الجزائر الشركات الفرنسية حق الافضلية اذا تساوت العروض في الحصول على رخص الابحاث والاستغلال في المساحات الجديدة . ويطبق على هذه الامتيازات التشريع الجزائري الساري المفعول . الا ان الشركات الفرنسية تحتفظ فيما يتعلق بالامتيازات التي يشملها ضمان الحقوق المكتسبة بحقها في العمل بموجب قانون البترول الصحراوي كما ورد في الفقرة الاولى اعلاه .

٩ – تمتنع الجزائر عن اتخـــاذ اي تدبير يضر بمصلحة الشركات الفرنسية وشركائها مما يعتبر تدخلا منها في البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية او استغلالها او نقلها .

ج) في الشروط العامة :

١٠ – تسدد بالعملة الفرنسية جميع الصفقات للمواد الهيدروكربونية المنتجة في الصحراء والمصدرة الى فرنسا والى الاسواق الاخرى ضمن منطقة الفرنك اما مباشرة او عن طريق التبادل لاسباب فنية . ويحق للجزائر ان تتلقى بالقطع الاجنبي مـا ينتج من ارباح صافية عن عملية تصـدير المواد الهيدرو كربونية الى خارج منطقة الفرنك وذلك وفق الشروط المحـددة في اتفاقيات التعاون المالي . (ملاحظة : الفقرتين (١١ و ١٢) تتعلق بالمعادن الاخرى ولا علاقة لهـا بالزيت والغاز) .

الهيئة الفنية لتطوير الثروة الصحراوية

١٣ – بموجب الشروط المحددة في الفقرات التالية يعهد في تطوير الثروة الموجودة في باطن الارض الصحراوية الى هيئة فنية تدعى فيما يلي (بالهيئة) .

١٤ – ان الجزائر وفرنسا هما مؤسستا هذه الهيئة التي سيجري تأليفها فور وضع هـذه الاتفاقية موضع التنفيذ . يدير الهيئة مجلس مؤلف من عدد متساو من ممثلي البلدين المؤسسين ويتمتع كل عضو من اعضاء المجلس بما في ذلك الرئيس بصوت واحـد . يتداول المجلس في جميع نشاطات الهيئة ويتخذ باكثرية الثلثين القرارات الآتية .

١) تعيين الرئيس والمدير العام

٢) اقرار النفقات المنصوص عليها في المادة (١٦) ادناه .

وتؤخذ القرارات الاخرى بالاكثرية المطلقة وينتخب الرئيس والمدير العام

بحيث يكون احدهما من الجنسية الجزائرية والآخر من الجنسية الفرنسية ويحدد المجلس صلاحيات كل من الرئيس والمدير العام .

١٦ يعهد للهيئة في العمل على تطوير الثروة الموجودة في باطن الارض وبهذه الصفة تسهر الهيئة على الاخص . على تطوير المرافق اللازمة لعمليات التعدين وعلى صيانة هذه المرافق . ولهذه الغاية تضع الهيئة كل سنة مشروع برنامج للعمل يتضمن شرحاً للنفقات والدراسات وصيانة المرافق والاستثمارات الجديدة . ثم ترفعه الى البلدين المؤسسين بقصد الموافقة .

١٧ – يحدد دور الهيئة في حقل التعدين كما يلي :

يؤخذ رأي الهيئة قبل نشر القرارات ذات الصفة التشريعية او التنظيمية المتعلقة بشؤون التعدين والبترول . تدقق الهيئة في الطلبات المتعلقة بالامتيازات والحقوق التي تترتب على هذه الامتيازات . تنظر الحكومة الجزائرية في الاقتراحات وتمنح حقوق الامتياز وتؤمن الهيئة المراقبة الادارية على الشركات صاحبة الرخص . او الامتيازات .

١٨ – تتألف نفقات الهيئة من نفقات التشغيل ونفقات الصيانة للمرافق الحالية وتكاليف المعدات الجديدة أما موارد الهيئة فتتألف من المبالغ التي تدفعها الدول الاعضاء كل بحسب عدد الاصوات التي تتمتع بها داخل المجلس .

التحكيم

على الرغم من أية نصوص منافية فان أي خلاف ينشأ بين الحكومة الجزائرية وبين اصحاب الحقوق المضمونة بموجب الفقرة (ا) من القسم (آ) أعلاه يكون من صلاحية محكمة تحكيم دولية تقوم على المبادىء الآتية :

١ – يعين كل من الفريقين حكما واحداً والحكمان يعينان ثالثاً لتتكون المحكمة .

٢ – في حال تعذر الاتفاق على تعين الحكم الثالث يعهد الى رئيس محكمة العدل الدولية في اجراء تعيينه بناء على طلب الفريق المستعجل .

٣ – تتخذ المحكمة قراراتها باكثرية الاصوات .

٤ – يكون حكم المحكمة نافذ المفعول في أراضي البلدين الفريقين وذلك دون ان يكون معادلاً في قوته للاحكام الصادرة في البلدين . أما خارج أراضي الفريقين فيعتبر حكم المحكمة نافذ المفعول بقوة القانون خلال الايام الثلاثة التي تلي اعطاء الحكم .

أهم نقاط الضعف في الاتفاقية

ان اتفاقيات ايفيان ، هي ثمرة الكفاح المرير الذي قاده الشعب الجزائري خلال ثماني سنوات تحت قيادة جبهة التحرير الوطني فهي تشكل نصراً سياسياً حاسماً على الاستعمار الفرنسي الذي اعترف بسيادة الشعب الجزائري على أراضيه وثرواته . الا ان هذه الاتفاقيات وبصورة خاصة في مجال التعاون الاقتصادي والثقافي في الوقت الذي تعكس حقيقة سيادة الشعب الجزائري ووحدة ترابه الوطني تفرض نوعاً من التبعية الاقتصادية والثقافية على الجزائر اذ تعطي لفرنسا ومواطنيها ضمانات عديدة تحفظ لهم امتيازاتهم واستغلالهم لثروات الجزائر .

فهي في الوقت الذي تعترف بحق الدولة الجزائرية في ان تخلف فرنسا في حقوقها وامتيازاتها وواجباتها كسلطة عامة لها حق منح الامتياز في الصحراء وتطبيق التشريع المتعلق بالمعادن والبترول تقيدها من جهة اخرى بفرض هذا التشريع الذي يجب على الجزائر تطبيقه وفرض المصادقة المطلقة على كل الامتيازات الخاصة بالمعادن واستغلالها ونقلها والتصرف بها في الجزائر وخارجها وابقائها على وضعها الراهن عند توقيع هذه الاتفاقيات . وامتناع الجزائر من أي عمل لتغيير الشروط الحالية للانتاج يؤدي الى جعل استغلال البترول مرتفع الكلفة (يقلل من

أرباح الشركات العاملة) كما انها تتعهد بعدم التدخل تحت أي شكل كان في حرية تصرف الشركات واصحاب الامتيازات والتعدين والنقل وشركائهم (مهما كانت صفتهم القانونية او مصدر رأسمالهم وتوزيعه او جنسيتهم او مركز شركاتهم بانتاجهم واستبداله او التنازل عنه في الجزائر او خارجها أما في منح الامتيازات البترولية في المستقبل فان الجزائر تتعهد بالاعتراف بحق الافضلية للشركات الفرنسية في الحصول على رخص التنقيب في المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية في الجزائر ولضمان هذا الحق تؤسس الدولتان هيئة فنية لتطوير الثروة الصحراوية التي يعهد اليها تدقيق الطلبات المتعلقة بالامتيازات وبالحقوق التي تترتب على هذه الامتيازات وتؤمن هذه الهيئة المراقبة الادارية على الشركات صاحبة الرخص والامتياز وهذه الهيئة تخضع لسلطة الدولتين سواء فيما يخص تعيين الافراد الذين يسيرونها او النفقات التي تقوم بها .

ولهذا كله يمكننا ان نقول ان هذه الاتفاقيات على وضعها الراهن لاتحقق الاهداف التي ترمي اليها الجزائر للاستفادة من ثرواتها البترولية فهي توجب على الجزائر قبول العقود البترولية حسب الشروط الحالية أي انها تسد أمام الجزائر أي اتجاه لتحسين شروط الانتاج وزيادة عوائدها المالية من انتاج النفط . إذ ان هذه الاتفاقية التي تنص على وجوب مصادقة الجزائر على قانون النفط الصحراوي تجبر الجزائر على قبول نسبة ضئيلة من عوائد النفط إذ لايتجاوز كما سنرى وحسب قانون النفط الصحراوي بنسبة ٣٧٫٥ من أرباح الشركات . ان هذه الاتفاقية قد ضمنت وحدة التراب الجزائري الا انها في الواقع جردت السيادة الجزائرية على أرضها الجنوبية من كل معنى قانوني . وذلك باعطاء حق استغلال الموارد المعدنية الموجودة في هذه الاراضي وتحديد الشروط الانتاجية ومراقبة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بامتيازات الشركات المنتجة الى الهيئة المدنية التي تتمتع باستقلال

مالي واداري وتشترك في حق توجيهها وتمويلهـا الدولة الفرنسية . الـتي حافظت بذلك على حق الاشراف علي الثروات المعدنية في الجزائر . خاصة وان هـذه الاتفاقيات تخضع كل خلاف يحدث بين الدولة والشركات العامـلة في الاراضي العاملة في الجزائر الى التحكيم من قبل محكمة دولية تقبل بها وتوافق عليها الدولة الفرنسية وهذا يعطي لفرنسا جزءاً من حق السيادة على الجزائر . كان التحكيم قبـل استقلال الجزائر تنفرد به الدولة (فرنسا) بواسطة مجلس الدولة الذي من حقه وحده نظراً لما يعطيه له حق السيادة الوطنية ان يحكم في أي خـلاف ينشأ بين الجهات التنفيذية (الحكومة) والافراد المدنيين (الشركات) .

كما ان هذه الاتفاقيات بنصها على وجوب قبـول الجزائر بالدفع بالعملة الفرنسية مقـابل كل البترول والغاز الطبيعي الذي تستورده فرنسا تحرم الجزائر من جني الفوائد بالعملات الاجنبية التي يمكن ان يدره عليها تصدير هـذه المواد الى الاسواق غير الفرنسية بالاضافة الى ابقاء سيطرة فرنسا بصورة غـير مباشرة على ميزان المدفوعات الخارجي للجزائر وابقاء تبعية التجارة الخارجية الجزائرية على الاقتصاد الفرنسي .

وهكذا فان هـذه الاتفاقيات على وضعها الراهن تلحق اجحافاً كبيراً بالاقتصاد الجزائري لصـالح الاقتصاد الفرنسي فهي تحقق لفرنسا حق التصرف والتمتع باستغلال الثروات المعـدنية والهيدرو كاربونية الجزائرية حسب الشروط الانتاجية الحالية والتي تدر على فرنسا ارباحاً طائلة .

كما انهـا تحقق لفرنسا ضمان حق الاسبقية في شراء ونقل وبيـع هذه المواد ودفع قيمتها بالفرنك الفرنسي وهـذا ما يعني في الحقيقة ابقاء الاقتصاد الجزائري في اطـار العقد الاستعماري واحتـكار العلم الفرنسي لجزء من التجـارة الخارجية الجزائرية .

واخيراً فانها حققت لفرنسا جزءاً من حق السيادة الصحراوية لاستغلال الثروات الجزائرية والاشراف على ادارتها وذلك بتكوين الهيئة الفنية لتطوير الثروات الصحراوية .

الاطار الاداري . . والتشريعات التي تحكم انتاج الثروات الصحراوية الجزائرية

بعد ان رأينا الخطوط الرئيسية والمبادىء العامة التي تحكم انتاج المواد الهيدروكوربونية في الجزائر يمكننا الآن ان نرى بشيء من التفصيل الاداري والتشريعات التي تحكم انتاج الثروات الصحراوية في الجزائر .

الهيئة الفنية لتطوير الثروة الصحراوية

نصت اتفاقيات ايفيان على تأسيس هيئة فنية لتطوير للثروة الصحراوية وقد تم تأليفها بموجب البروتكول الملحق بالاتفاقيات والذي تم توقيعه في ٢٧/٨/٦٢ بين الحكومة الفرنسية والجهاز التنفيذي الجزائري الموقت الذي كان يتولى الادارة التنفيذية في الجزائر عند وقف الحرب الجزائرية .

ان هذه الهيئة هي مؤسسة مشتركة بين فرنسا والجزائر يديرها مجلس ادارة مكون من اثني عشر عضواً تعين كل من الدولتين ستة اعضاء منهم على ان يكون رئيس المجلس جزائري الجنسية والمدير العام فرنسي الجنسية وان المهام الرئيسية التي تقوم بها هذه الهيئة هي ؟

١ - تطوير الثروات الموجودة في الصحراء بقيامها بالسهر على توفير صيانة المرافق الفرعية اللازمة لعمليات التعدين وذلك بدراسة وبناء المرافق العامة من وسائل المواصلات وغيرها .

٢ - تقوم هذه الهيئة بالدراسات الفنية والاقتصادية الخاصة بالثروات

الصحراوية وتقديم التوصيات والاستشارة الفنية والاقتصادية للحكومة الجزائرية ومن صلاحياتها :

آ) تقوم بدراسة وتدقيق الطلبات المتعلقة بالامتيازات وترخيصات التنقيب والاستغلال .

ب) تعطي رأيها في كل القرارات ذات الصفة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بشؤون التعدين والبترول قبل نشرها .

جـ) تقوم بالمراقبة الادارية على الشركات صاحبة الرخص والامتيازات .

د) تقوم بتدريب المواطنين الجزائريين على التمكن من استغلال ثروتهم البترولية .

هـ) تضع الهيئة برنامجاً لميزانيتها تحدد فيه حاجاتها المالية والمرافق والاعمال التي تتولى الصرف عليها ويقرر بموافقة اغلبية اعضاء مجلس ادارتها . ويقدم للحكومتين للموافقة عليه .

و) تستقي هذه الهيئة مواردها المالية من مساهمة الحكومتين الفرنسية والجزائرية على ان تضيف الى هذه المساهمات الحكومة الجزائرية مبلغاً يساوي ١٢,٥ ٪ من عوائد النفط التي تتسلمها من الشركات .

وكما نرى فان الصلاحيات التي خولت لهذه الهيئة ذات أهمية كبيرة في تحديد استغلال المواد الهيدروكاربونية الجزائرية . فهي تملك صلاحيات الاشراف على كل القضايا البترولية والمعدنية . وتقوم في الواقع بالاشراف الفعلي على استغلال المعادن في جنوب الجزائر وان كانت لاتملك حق منح الامتياز حيث ان ذلك من صلاحيات الحكومة الجزائرية - الا انها في الواقع نظراً لكونها هى التي تقوم بدراسة طلبات ترخيصات التنقيب وتقدم رأيها بالقبول او الرفض ، الذي يكون بموافقة اغلبية الاعضاء ، هي التي تمنح الامتيازات ورخص التنقيب ، وهذا يؤكد

بصورة واضحة ماسبقت الاشارة اليه من مشاركة الحكومة الفرنسية للحكومة الجزائرية (حق السيادة في ميدان استغلال الثروات الهيدروكاربونية في الجزائر) .

– قانون النفط الصحراوي –

ان قانون النفط الصحراوي الذي نصت عليه اتفاقيات « ايفيان » هو عبارة عن قرارات جمهورية اصدرتها الحكومة الفرنسية بعد اكتشاف النفط في الجزائر بكميات تجارية ، والنص الاصلي لهذا القانون هو القرار رقم ١١١١/٥٨ الذي اتخذته الحكومة الفرنسية في ٢٢ تشرين الثاني عام ٩٥٨ ، والذي يحدد الاطار القانوني لعمليات التنقيب . والاستغلال والنقل والنظام المالي والضرائبي لهذه العمليات في المناطق الصحراوية ان هذا القرار الذي هو النص الاصلي للقانون يحتوي على سبعة عناوين خاصة بالتنقيب والاستخراج والنقل والحقوق الناتجة عن ذلك والشروط المالية والنتائج الناتجة عن المخالفات من قبل الشركات العاملة والشؤون المختلفة المتعلقة بالامتياز وانهائه .

– التنقيب –

تنص المادة الاولى من القانون على ان اعمال التنقيب والبحث عن المواد الهيدروكارنية السائلة والغازية لايتم الا بحصول الشركة المعينة من السلطات العامة على ..

١ – رخصة للتحري

٢ – او ترخيص منفرد للبحث

ان رخصة التحري هي عبارة عن حق الكشف والتحري بمناطق محدودة يمكن للحائز على هذه الرخصة العمل فيها للكشف عن المواد الهيدروكاربونية وتمنح هذه الرخصة لكل شخصية مادية او معنوية او لعدة شخصيات مشتركة لمدة ستة

أشهر من قبل السلطات العامة التي لها وحدها الحق في منح مثل هذه الرخص ولا يتمتع الحائز على هذه الرخصة بالحق المطلق للتحري في المنطقة المحدودة التي تشملها الرخصة . بل يمكن للحائز على رخصة اخرى مجاورة او في منطقة اخرى ان يعمل في هذه المنطقة مقابل حصوله من السلطة العامة على رخصة التحري (وتشمل عمليات التحري . الكشف الجيوفيزيائي بالطرق الكرافسمتري والزلزالي ولا تشمل هذه الرخص الحفريات) وان هذه الرخصة غير قابلة للتحويل فصاحب الرخصة لايمكنه التنازل عن حقه للطرف الآخر .

ان هذه الرخصة لاتخلق في حد ذاتها حقاً على المواد المكتشفة فهي لاتزيد عن كونها تسهيل يقدم للشركة المعنية ليمكنها القيام باعمال الكشف والتحري قبل تقديم طلب ترخيص التنقيب . ولهذا فان هذه الرخصة لاتخول الحائز عليها أي حق في الحصول على ترخيص الاستغلال او التصرف بالمواد المستخرجة في حالة اكتشاف المواد الهيدروكاربونية الا بعد حصوله على ترخيص التنقيب وترخيص التنقيب وترخيص الاستغلال من السلطات العامة .

اما واجبات الحائز على الرخصة فانه مجبر على : -

١ - تقديم كل المعلومات الجيولوجية الخاصة بالمواد الهيدروكاربونية لمصلحة المعادن الوطنية .

٢ - الخضوع لرقابة مصلحة المعادن فيما يخص تنفيذ بعض العمليات ولتشغيل الايدي العاملة وتطبيق قواعد السلامة العامة .

٣ - تقديم التقارير عن كل حفريات التحرير والمسح الجيوفزيائي التي يقوم بها الى مصلحة المعادن . وفي حالة عدم احترام المعنى بالامر لهذه الشروط

تعتبر الرخصة مسحوبة منه وهكذا فان هذه الرخصة لاتتعدى كونها تسهيل تقدمه السلطات العامة . المنقبين يساعدهم على اختيار المناطق الاكثر ملائمة لاحتمال وجود المواد الهيدروكاربونية فيها ، دون ان يلتزموا بصرف حد ادنى من اعمال الكشف والتنقيب كما هي الحالة عليه بموجب ترخيص التنقيب . . وهي تشبه الى حد كبير (ترخيص الكشف الاولى عن البترول) في قانون المعادن الليبي (قانون ٩٥٥ مادة٦)

ترخيص التنقيب

ان ترخيص التنقيب هو العقد الاساسي بين الشركة والسلطة العامة للبحث عن المواد الهيدروكاربونية السائلة والغازية في الصحراء وهو شبه عقد اداري بحت تقوم الحكومة بمنحه للشركات التجارية التي تتقدم بطلبه مجانا مقابل ان يتعهد الحائز عليه بالقيام بصرف مبلغ محدد على اعمال الكشف خلال مدة صلاحية هذا الترخيص .

ان هذا الترخيص يكون عادة لمدة خمس سنوات قابلاً للتجديد مرتين على الا يشمل التجديد الاول الا نصف المساحة البدئية والثاني على ربع هذه المساحة فقط . وان هذا النقص في المساحة لايؤدي الى الحد الادنى للمصروفات الذي حدد في المرة الاولى .

يحصل الحائز على هذا الترخيص تلقائياً على حق الحصول على امتياز في حالة عثوره على المواد الهيدروكابونية بصورة تجارية ويحصل على هذا الامتياز على اساس عقد نموذجي ، تحدد فيه حقوقه وواجباته تجاه السلطة العامة فالحائز على الترخيص يخضع لشروط محددة في الميدان الفني وطبيعة الرساميل المستثمرة والتغير الذي قد يحدث في الملكية والاشراف على رساميل هذه الشركة .

ينص القانون على ان الترخيص يخضع لقواعد دقيقة تخول الدولة حق الاشراف (على مصدر الرساميل المستثمرة في مشاريع ، وعلى اي تغيير يمكن ان يحدث في الملكية والاشراف على هذ الرساميل) وان الشركة التي تطلب الترخيص يجب ان تتوفر فيها « الشروط المحددة فيما يختص بالاشخاص الذين يملكون ويشرفون على المشروع (مادة ٦) ولايمكن ان تتنازل الشركة عن كل ، اوجزء ، من ترخيصها الى طرف آخر الا باذن مسبق من السلطات العامة وان مخالفة ذلك يمكن ان يؤدي الى سحب هذا الترخيص منها (المادة ١٣) ولهذا فإن الحائز على الترخيص ملزم باخبار السلطة العامة مسبقاً عما يتعلق باي تغيير للاشخاص . او اي مشروع من شأنه ان يؤدي الى تغيير في الاشراف على المشروع خاصة على شكل توزيع جديد للمساهمات في الترخيص .

كما يخولها حق الاشراف على اي مشروع يرمي الى تحويل كل ، اوجزء ، من الحقوق المترتبة على ملكية الترخيص لطرف آخر وخاصة فيما يتعلق بحق التصرف بجزء ، او كل الانتاج الممكن .

الحقوق والواجبات المترتبة على الحصول على ترخيص التنقيب

ان الحصول على ترخيص التنقيب يمنح للحائز عليه الحق المطلق للبحث عن الموارد الهيدروكاربونية في المنطقة التي يحددها الترخيص وهذا الحق يمكن تجديده مع مراعاة بعض الشروط مرتين على الاقل كما ان الحائز على الترخيص يملك بعض الحقوق الاضافية اللازمة له للقيام بعملياته بصورة طبيعية ومقابل هذه الحقوق فهو يخضع لالتزامات محددة في الميدان الفني والمالي ، هذه الالتزامات التي يؤدي عدم الوفاء بها الى سحب الترخيص من المشروع .

حقوق الحائز على الترخيص : –

١ – الحق المطلق للبحث عن المواد الهيدروكاربونية في حدود الترخيص .

وهـــذا الحق يضمن للشركة التي تقوم باستثمار اموالها في التنقيب والبحث حق ملكية ما تكتشفه .

٢ - حق التوسع في اعمال البحث بالطرق التي تراها الشركه ملائمة في حدود ترخيصها .

٣ - حرية التصرف بالمواد المستخرجة .

نظراً لامـــكانية استخراج كميات كبيرة من المواد الهيدروكاربونية خلال عمليات التنقيب (وقبل الحصول على رخصة الاستغلال) فلقـــد نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثه من القانون ، على ان لصاحب ترخيص التنقيب حق التمتع والتصرف بحرية بالمواد الهيدروكاربونية السائلة والغازية والمواد التابعة لها المستخرجة اثناء عمليات التنقيب او عمليات تجربة الآبار (على ان يكون هـذا الاستخراج تابعاً لعمليات التنقيب وليس لعمليات الانتاج في الحقل) .

٤ - حقوق اضافية تابعة لهذه العمليات :

ان القيام بعمليات التنقيب في الترخيص تمنح حقوقاً اضافيه لصاحب الترخيص تخص بصورة خاصه امكانية استملاك صاحب الترخيص لارض لازمة لعملياته ، والقيام ببناء سفلي (من طرق وبنايات) لازم للقيـام بعملياته ، وحق التزود بالماء اللازم واستخدام اجهزته لذلك (المادة ٥٥ و ٦١ من القانون) .

٥ - حق تجديد الترخيص :

ان ترخيص التنقيب يمنح لمدة ٥ سنوات ولكنه قابل للتجديد مرتين وبنفس الشروط السابقة لمدة لا تتجاوز الخمس سنوات في كل مرة على شرط ان يكون صاحب الترخيص قد قام بالتزاماته في الميدانين المالي والفني . وان يتعهد بالقيام

بصرف مبلغ مساو للمبلغ الأول . (على ان لا يزيد التجديد على نصف المساحة البدئية والتجديد الثاني على ربع هـذه المساحة ، بحيث تكون المساحة بعد التجديدين لا تزيد على ٣٧,٥ ٪ من المساحة البدئيه للترخيص) (المادة ٨ من القانون .

٦ - حق الحصول على امتياز :

ينص القانون على ان حق صاحب الترخيص للحصول على امتياز يصبح مطلقاً عند اكتشافه للمواد الهيدروكاربونيه ويمكن استغلالها بصورة تجارية .

واجبات الحائز على الترخيص :

ان هذه الواجبات التي يلزم صاحب الترخيص بالتقيد بهما موزعة على ثلاثة مراحل : مرحلة البحث ، مرحلة الاستغلال المؤقت ، مرحلة حصوله على الامتياز والاستغلال الدائم . وتشمل هذه الواجبات المبادىء المختلفة :

١ - في صناعة النفط (الفنية والمالية والاقتصادية) ففي الميدان المالي يلزم صاحب الترخيص بصرف مبلغ محدد عن الكلم[٢] . على التنقيب والبحث خلال فترة محددة . وتطبيق (القواعد الفنية في الصناعة) من حيث العمل بالطرق المتعارف عليها في صناعة النفط للعمل على تحديد الحقل واستغلاله (المادة الثامنة) .

كما انه ملزم عند بدء الانتاج بصورة تجارية ان يلتزم بتحديد منتوجاته الهيدروكاربونية على أساس السعر السائد في السوق العالمية . وسد حاجات منطقة الفرنك بالمنتوجات البترولية .

وفي الميدان المالي فلقد تبنى القانون قاعدة مناصفة الأرباح بين الشركة والدولة ومقابل ذلك ضمن للشركات استقراراً مالياً لفترة ٣٠ سنة واعفاءها من كل

الضرائب الاخرى على استيراداتها وصادراتها والسماح لها باطفاء كل مصروفاتها على الاعمال اللازمة للتحضير للانتاج في السنة الايرادية الاولى وتكوين الشركة من من هذا الدخل يعفى من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات أما ضريبة الدخل التي تتسلمها الحكومة فتحسب على أساس السعر الفعلي الذي تبيع به الشركة منتوجاتها (وليس على أساس السعر الذي تعلنه الشركة في نقاط التصدير) .

وتتكون ضريبة الدخل من ١٢٫٥ ٪ من الناتج الصافي للشركة تأخذه الحكومة عيناً او نقداً (على أساس قيمته في الحقل أي بعد حذف تكلفة النقل الى منطقة التصدير) يضاف اليه نصف الارباح الصافية التي تحصل عليها الشركة بعد طرح هذا الربح .

والمبالغ التي تكون قد استعملتها كاحتياطي (لإعادة تكوين الحقول) وفي كل حالة يكون المبلغ المضاف الى الريع (١٢٫٥ ٪ من الانتاج) مكملاً ، يجعل حصة الحكومة مساوية لنصف الربح الصافي الذي تحصله الشركة .

أهم نقاط الضعف في القانون

ان هذا القانون الذي وضع لخدمة مصالح الدولة الفرنسية يحمل في جوهره عيوباً أساسية سواء في الميدان الفني او الاقتصادي او المالي . وبغض النظر عن العيوب التي يحملها هذا القانون في الميدان الفني فان الاجحاف الاقتصادي الذي يلحقه بمصالح الدولة الجزائرية تجعل هذا القانون غير صالح ليكون إطاراً قانونياً يحكم صناعة النفط في الدولة الجزائرية المستقلة . فقاعدة مناصفة الارباح كما تبناها هذا القانون لم تضمن للجزائر العوائد العادلة من مواردها البترولية ، فالقانون الذي اتبع في احتساب حصة الحكومة من ضريبة الدخل بنفس الطرق المعمول بها في أغلب بلدان الشرق الاوسط ، لم يتبين في نفس الوقت السعر المعلن للنفط في نقاط التصدير كأساس لأحتساب هذه الحصة بل ان هذه الحصة حسب هذا

القانون تحسب على أساس السعر الفعلي الذي تبيع به الشركة (مما يجعل الحكومة مشاركة للخسارة التي تتحملها الشركة من جراء الحسميات التي تمنحها للشركات المشترية) كما ان احتساب الريع العائد للحكومة يكون (عند تسلمه نقداً على أساس السعر في الحقل) أي السعر الفعلي الذي تبيع به الشركة مطروحاً منه كلفة نقله الى نقطة تصدير بحرية (وهذا ما يضيع على الحكومة قسما كبيراً من حصتها) ويطرح مجموع هذا الريع من حصة الحكومة من ضريبة الدخل التي هي ٥٠٪ من الربح الصافي للشركة . أي انه يكون جزءاً من هذه الضريبة وليس مبلغاً مضافاً اليها كما يجري العمل بذلك . في أكبر البلدان المنتجة للنفط .

فالربح الخاضع للضريبة حسب هـذا القانون يكون الباقي من ربح الشركة الصافي بعد طرحها منه كل مصروفاتها الاجمالية والريع المدفوع للحكومة والاحتياطي اللازم لاعادة تكوين الحقول ، وهذا مايجعل الحكومة لاتحصل على نصف الارباح الصافية للشركة بموجب ضريبة الدخل ، ويجعل الحكومة تمول الشركة بقسم من المبالغ اللازمة للاستثمارات الجديدة التي تقوم بها هذه الشركة . فان مبدأ مناصفة الأرباح كما ينص عليه هذا القانون لايحقق للحكومة في الحقيقة أكثر من ٣٦٪ من الأرباح الصافية للشركة عوض الـ ٥٠ من هذا الربح كما ان اطفاء الشركات لكل استثماراتها في الحقول في السنوات الأولى من بدء الانتاج وتكوينها الاحتياطي لإعادة الحقول ، كلهـا مبالغ تقلل من حصة الحكومة وتزيد من أرباح الشركات .

وعلى هذه العوامل مجتمعة ، فقانون النفط الصحراوي (كما هو في الوقت الحاضر) لايخدم الى مصالح الشركات ويحرم الدولة الكثير من حقوقهـا من أرباح هذه الصناعة ، بالاضافة لى حرمانها من اقتسام الأرباح مناصفة بينها وبين الشركات العاملة .

الفصل السابع

مساهمات الدّولة الجزائرية في الإنتاج

في الحقول المنتجة للمواد الهيدروكاربونية في الجزائر

لقد رأينا عند عرضنا لتركيب الشركات وتوزيع رساميلها والحقول المنتجة التي تشغلها ، كيف ان الخزينة الجزائريه ساهمت في تكوين عدة شركات مختصة في عمليات النفط من الكشف والبحث والاستخراج الى النقل والتسويق ورأينا بعد ذلك الحقول المنتجة التي تستغلها هذه الشركات ومساهماتها في الحقول المنتجة الاخرى . ولهذا يمكننا الآن اختتاماً لهذا البحث استعراض اهم المساهمات التي تملكها الدولة الجزائرية في القطاعات المختلفة من هذه الصناعة .

تملك الدولة الجزائرية ٤٠،٥٪ من رأسمال الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر التي هي شركة منتجة للنفط في حقل حاسي مسعود والغاز الطبيعي والغازولين في حقل حاسي الرمل وتعمل في ميدان النقل عن طريق مساهمتها في شركة سوبك التي تنقل نفط حقل حاسي مسعود وشركة سوثر التي تنقل غاز حاسي الرمل وتعمل في ميدان التكرير بمساهمتها في شركة معمل التكرير في

الجزائر ومعمل التكرير الذي اقامته الشركة في حقل حاسي مسعود وتعمل في ميدان التسويق بمساهمتها في الاتحاد العام للبترول ومجموعة تسويق وتثمير بترول الجزائر التي اسستها مجموعة من الشركات المنتجة في الجزائر كما تعمل في ميدان البتروكمياء وتسييل الغاز الطبيعي

وعلى هذا يمكن اجمال ماتملكه الدولة الجزائرية بواسطة مساهماتها في رأسمال الشركات كالآتي :

٢٠،٢٥ ٪ من حقل حاسي مسعود الذي ينتج بمعدل ٩،٥ مليون طن في السنة .

٢٠،٦٥ ٪ من حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي الذي ينتج بمعدل ١٠،٢ مليون قدم مكعب

٣٦،٤٧ ٪ من حقل واد فيتريني الذي ينتج بمعدل ٢٠ الف طن في السنة.

٢٠،٢٤ ٪ من شركة سوبك التي تنقل بترول حاسي مسعود بمعدل ١٠،٥ مليون طن في السنة .

١٦،٤٧ ٪ من شركة سوثر التي تقوم بنقل غاز حاسي الرمل بمعدل ١٠،٢ مليون قدم مكعب في السنة .

١ و ٩٧ ٪ من حقول شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء التي تملك مجموعة حقول العجيلة التي تنتج معدل ١١ مليون طن سنويا .

٥٠ و ٥ ٪ من معمل التكرير في حقل حاسي مسعود الذي ينتج معدل ٢٠٠ الف طن سنويا .

٥٠ و ٤ ٪ من معمل التكرير الذي سوف يبدأ العمل به في عام ٩٦٣ بمعدل ٢ مليون طن في السنة .

٨٠ و ٦ ٪ من معمل تسييل الغاز الطبيعي في مدينة ارزو .

١٠ و ٨ ٪ من معمل البتروكمياء في مدينة ارزو .

٨ و ٥٨ ٪ من الشركة التي تقوم بتوزيع غاز حاسي الرمل في الجزائر .

٢٠،٢٤ ٪ من شركة كومز التي تقوم بنقل وتسويق الغاز الطبيعي في اوربا .

هذه هي اهم ممتلكات الدولة الجزائرية من المرافق والشركات المختلفة العاملة في صناعة النفط وما دامت الدولة الجزائرية مشاركة مع الدولة الفرنسية في رأسمال الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر فان الحكومة الفرنسية تملك بذلك نفس الحصة التي تملكها الدولة الجزائرية الا انها تملك بالاضافة الى ذلك عدة مساهمات اخرى ، اهمها تلك تملكها في كل من حقل حاسي مسعود وحاسي الرمل بواسطة مساهمتها في الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر التي تملك ٥٠ ٪ من حقل حاسي مسعود و ٥٠ ٪ من حاسي الرمل وشركات النقل التي تقوم بنقل البترول والغاز الطبيعي والتي تملكها في حقول منطقة العجيلة بواسطة الهيئة المستقلة للبترول التي تملك ٥١ ٪ من حقول العجيلة وانابيب النقل في هذه المنطقة بالاضافة الى ماتملكه في الحقول الاخرى بواسطة مساهمتها في الشركة الوطنية للبترول « اكتين » وهكذا نجد الدولة الفرنسية تفوق الدولة الجزائرية فيما يخص ملكية الحقول حيث تملك حوالي ٥١ ٪ في كل من حقل حاسي مسعود وحاسي الرمل وانابيب النقل التابعة لها واكثر من ٦٥ ٪ من حقول منطقة العجيلة الغنية بالنفط .

ومما تقدم يتبين لنا بان قضية المساهمات العامة ، مثلها مثل اتفاقيات « افيان »

وملحقاتها من الهيئة الفنية لتطوير الصحراء وقانون النفط الصحراوي وكلها من اهم القضايا التي تواجه الدولة الجزائرية الفتية في ميدان صناعة النفط ولايمكن للجزائر الاستفادة الحقيقية من مواردها النفطية وجعلها قطاعا محركا للاقتصاد الجزائري بما تحدثه من نشاط اقتصادي وماتدره من عوائد مالية الا اذا قامت حكومتها باعادة النظر في الوضع الراهن لهذه الصناعة وايجاد حلول متمشية مع مواقف جبهة التحرير اثناء الحرب ، وعلى ضوء البرنامج الذي تبنته الدولة الجزائرية ليكون اطارا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لتطورها .

المراجع العربية

١ - نفط ، وسياسه ، واقتصاد ، في الشرق الاوسط

ارنيست تباك

ترجمة الدكتور هشام متولي

مكتبة اطلس دمشق ١٩٥٨

٢ - بترول الصحراء

وافير . ه . فيني

ترجمة اسماعيل الناظر

منشورات المكتبة الاهلية . بيروت ١٩٦٠

٣ - امبراطورية البترول

هارفي اكنور

ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغزي

منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر

بيروت ١٩٥٩

٤ - البترول والدولة في الشرق الاوسط

جورج لونزوسكي

ترجمة نجدة هاجر وابراهيم الستار

منشورات المكتب التجاري بيروت ١٩٦١

٥ – البترول والسياسة العربية

امين شاكر – سعيد العريان –
– اختونالك –

٦ – إيرادات الحكومة العراقية من النفط

الدكتور جميل عزت

مطبعة النجوم – بغداد ١٩٦١

٧ – البترول

محمد زهير حمصي

دمشق

٨ – بترولنا ، نظرة في مشاكله ومستقبلة

أشرف لطفي

مطبعة حكومة الكويت ١٩٥٩

٩ – بترول الكويت ، حاضره ومستقبله
لسمير لشمه – الجزء الاول

مطبعة ابن زيدون بدمشق ١٩٥٩

١٠ – التسابق على البترول – بيير فونتين

سلسلة كتب سياسية – القاهرة ١٩٥٧

١١ – مجلة العلوم

عدد كانون الاول ١٩٦٠

عدد كانون الثاني ١٩٦١

١٢ – مجلة الرائد العربي

العـــدد الثاني ١٩٦٠

العـــدد السابـع ١٩٦١

١٢ - نشرة شركة نفط العراق المحدودة الخاصة بصناعة الزيت ١٩٥٦

١٣ - نشرة الشرق الاوسط الاقتصادية - بيروت

اعداد السنة الاولى والسنة الثانية - ١٩٦١ و ١٩٦٢

١٤ - مطبوعات الجامعة العربية

بترول شمال افريقيا

١٥ - النشرة البترولية - القاهرة

العدد الثالث والرابـع ١٩٦١

العدد الاول والثـاني ١٩٦٢

المصادر الاجنبية

·1 - Pétrol français - Bernard pierre - Hachette - Paris - 1960

2 - Problemeș petroliers de la france et de la communauté paul de chammard ed. montchrestien - paris - 1959

3 - L' electrification de l'algérte - pierre fontaneau sirey - paris 1952

4 - Les ressources minerales de l'afrique. raymond furon - paris - payot 1944

5 - Le Sahara - raymond furon - payot - paris - 1957

6 - Le Sahara - bruno velet - P. U. F - paris - 1960

7 - Le Petrole et l'algerie - maurice mainguy - ed - du cerf paris - 1958

8 - Le code petrolier saharien. J. Loyrette - paris 1961

9 - Deux pieces du dossier algerie Club J. moulin - seuil - paris - 1962

10 - Economie algerienne - J. S. germes - alger - 1955

11 - L'Economie algerienne - R. gendarme armand - colin - paris 1959

12 - Réalite de la nation algerienne
M. egreteau - ed. sociales - paris - 1961

13 - Le petrole dans le monde
ed. ward - payot - paris - 1960.

14 - La politique petroliére international
D. durand - P.U.F. 1962

15 - Rapport annuel de l'eni - 1959 - 1960

16 - L'energie - par pierre maillet - P.U.F - 1960

17 - La bataille de l'energie - henry peyret - P.U.F - paris 1960

18 - Nationalisme algerien et grandeur française
A. savary - plon paris 1960

19 - Notre destin a l'heure du petrole.
M. lemaire - hachette - paris - 1957

20 - The price of middle east oil - wayne a. leeman
ney. york 1962

21 - Essentials of petrolum = akey to oil economics.
chapman and - hall - london - 1946

22 - The international price structure of crude oil boston - 1954

23 - Revues.

- Economie et politique - mars - avril - 1959
- Revue D'economie politique - mars avril - 1954
- La nef - Janvier - mars - 1960
- La revue des deux mondes - No 4 - 1959
- Revue de l'action populaire - decembre 1957
- » » » « mai - 1957

- Marches tropicaux et mediterranéens - No 802 - 1961
- Petrole information - annees · 1961 et 62.
- La revue petroliere - annee - 1961
- International affairs - No 7 - 1960
- Petrolum press services - 1958, 59, 60, 61, 62
- Petrolum times - 1958, 59, 60, 61, 62
- World petrolum report - No 1960, 61
- World oil - 15 - 8 - 1955
- The oil and gas journal - 1961, 62
- World petrolum - 6 - 1956, 10 - 58
- Petrolum intelligence weekly - 1962
- Comtel reuter - trade report - 1962.
- Oil and gas international - 1962
- Bulletin statistiques de l'algrie 1960, 61

Journauy :

- Le Monde - 1959, 60, 61 62
- Le Monde diolomatique . 1962
- L'Economiste tunisien, 1959
- France observateur - 1959, 60. 61, 62
- Finacial times, 1961, 62
- Ney York times, 1958.
- El Moudjahid, 1955, 62

الفهرست

الموضوع	الصفحة
الفصل الاول	
تطور الصناعة النفطية في الجزائر	٣
مكتب البحث عن البترول	٨
المعهد الفرنسي للبترول	٩
الشركة الوطنية لأجهزة البحث	٩
الشركة المختصة باعمال الجيوفيزياء	٩
الشركات المالية للاستثمار	١٠
الشركة الوطنية للبحث والاستخراج	١٠
عمليات التنقيب والحفر	١١
الاستثمارات في الصحراء	٣٨
مصادر تمويل الاستثمارات	٤١
السوق المالية الفرنسية	٤٧
الاستثمارات الاجنبية	٥٤
قانون النفط الصحراوي	٥٦
الخطة الخمسية الاولى	٦٠

الموضـــوع	الصفحـة
الخطة الخمسية الثانية	٦١
الاستثمارات في عمليات الكشف والحفر	٦٢
وضعية واتجاهات الاستثمارات البترولية	٦٧
مصادر الاستثمارات البترولية	٧٤
الرساميل الاجتماعية للشركات	٧٦
القروض	٧٦
الخطة الاستثمارية الرابعة	٧٧
توقعات الاستثمارات لعام ١٩٦٢	٨٢
الفصل الثالث	
الشركات العاملة في الجزائر	٨٤
شركات التمويل والاستثمار	٩٠
شركة استثمار البترول	٩٢
شركة التنقيب واستغلال البترول	٩٣
الشركة العامة للتنقيب	٩٥
الشركة المالية للتنقيب	٩٦
الشركة الوطنية للاستثمار	٩٨
الشروط العامة	٢١٨
الهيئة الفنية لتطوير الثروة الصحراوية	٢١٨
الشركة المالية للتنمية الاقتصادية	١٠١
الشركة الصحراوية الفرنسية	١٠١

الموضــوع	الصفحة

الشركة الفرنسية لاستثمار البترول	١٠١
الشركة المالية لماوراء البحار	١٠١
شركة المساهمات البترولية	١٠٢
الشركة العامة للبترول	١٠٢
الهيئة المستقلة للبترول	١٠٢

شركات التنقيب والاستخراج في الجزائر

الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول	١٠٣
الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر	١٠٦
شركة البترول الجزائرية	١٠٨
شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء	١٠٨
الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول (كريب)	١٠٨
شركة استغلال البترول (س . ا . ب)	١١٠
شركة اسونيا المنجمية الفرنسية (آيف)	١١١
الشركة الافريقية للبترول	١١٢
شركة البترول الفرنسية الافريقية	١١٣
شركة المساهمة في التنقيب (كورياريكس)	١١٤
الشركة الاوربية الافريقية (اورافراب)	١١٤
شركة اسو الصحراوية	١١٦
الشركة الافرنسية الدولية للبترول	١١٦
الشركة الفرنسية الافريقية (فرنكايب)	١١٧

الموضـــوع	الصفحـة
شركة دلهي الفرنسية	١١٨
شركة التنقيب واستغلال البترول (افريكس)	١١٨
شركة بشلبورن للتنقيب	١١٩
شركة بتر وساريت	١١٩
شركة فيلبس (فيلبس بتروليوم)	١١٩
شركة التحري واستغلال البترول في الالزاس	١٢٠
الشركة الفرنسية للتنقيب (افريب)	١٢١
شركة نويمانت للزيت	١٢١
شركة الاسهم الزراعية والصناعية المنجمية	١٢٢
شركة بترول فالانس (س . ب . ف)	١٢٢
شركة سنكلر الصحراوية	١٢٣
الشركة الوطنية لبترول اكتين	١٢٣
الفصل الرابع	
الحقول البترولية المنجمية في الجزائر	١٢٤
حقل حاسي مسعود	١٢٥
منطقة العجيلة	١٣٣
حقل العجيلة	١٣٤
حقل زرزاتين	١٣٦
حقل تكنتورين	١٣٧
مجموعة حقل العجيلة	١٣٧

الموضـــوع	الصفحـة

حقل العهانة ١٣٩
حقل القاسي ـ العقرب ١٤٠
حقل بلقطايف ١٤١
حقل روود الباقل ١٤٢
حقل العذاب الاحرش وعهانة الجنوبي ١٤٣
حقل تين فويجي ١٤٣
حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي والغازولين ١٤٤

الفصل الخامس

الانتاج ومشاكله ١٤٧
وسائل النقل في الصحراء ١٥٩

الفصل السادس

التسويق ومشاكله ١٦٣
السوق الجزائرية ١٦٣
بنزين السيارات ١٦٦
الكروسين ١٦٦
الغاز اويل ١٦٦
الفيول اويل الثقيل والخفيف ١٦٧
سوق المنتجات وشركات التوزيع ١٦٧
وضع السوق العالمى للانتاج ١٧٢

الموضـــوع	الصفحـة

المصادر التي تمولت منها فرنسا بالنفط الخام	١٨٣
مستقبل تسويق البترول الجزائري	١٩٢
الفصل السابع	
الشروط القانونية للانتاج	١٩٩
البترول مصدر الطاقة المحركة	٢١٢
البترول كأساس للتصنيع	٢١٢
البترول كمصدر مالي للخزينة	٢١٣
الاتفاق الجزائري الفرنسي حول الصحراء	٢١٦
المواد الهيدروكاربونية السائلة والغازية	٢١٦
في الضمانات المتعلقة بالمستقبل	٢١٧
التحكـــيم	٢١٩
اهم نقاط الضعف في الاتفاقية	٢٢٠
الاطار الاداري والتشريعات	٢٢٣
الهيئة الفنية لتطوير الثروة الصحراوية	٢٢٣
قانون النفط الصحراوي	٢٢٥
التنقيب	٢٢٥
ترخيص التنقيب	٢٢٧
الحقوق والواجبات المترتبة على الحصول على الترخيص	٢٢٨
حقوق الحائز على الترخيص	٢٢٨

الموضـــوع	الصفحـة

واجبات الحائز على الترخيص	٢٣٠
اهم نقاط الضعف في القانون	٢٣١
الفصل الثامن	
مساهمات الدولة الجزائرية في الانتاج	٢٣٣
المراجع العربية	٢٣٧
المصادر الاجنبية	٢٤١
الفهرست	٢٤٥
الخطأ والصواب	٢٥٣

الخطأ والتصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٦	٥	للنمر	للنمو
٦	١٧	طن	طناً
٩	١٠	العلمني	العلمي
٢٣	١٣	واستقلال	واستغلال
٢٦	١٤	والتنقيت	والتنقيب
٣٠	٧	المحفررة	المحفورة
٣١	٧	الالاف	الآلات
٤٧	٢	للفرنسية	الفرنسية
٥٢	١١	قيمة	قمة
٥٥	٤	في فرنسا	فرنسا في
٥٨	١٧	يخص	يختص
٦٠	٧	تتطلبتها	تتطلبها
٦٠	٩	الاستثمات	الاستثمارات
٦٠	١٧	والتقنيب	والتنقيب
٧٠	١٢	الهيدروكابونية	الهيدروكاربونية
٧١	٩	عين اناس	عين امناس
٧٤	١٦	الفونسية	الفرنسية
٧٩	٦	النقط	النفط
٨٥	١٩	البترورل	البترول

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٨٩	٧	اول	اويل
٩٦	١٩	ومفعاة	ومعفاة
٩٨	١٧	نختلف	تختلف
١٠٠	٧	الخمسة	الخمس
١٠٤	١٦	انواع	...
١١٥	١٢	الخمسة	الخمس
١١٨	١	باريش	باريس
١١٨	١٠	كلم٣	كلم٢
١٢٩	١٢	مساوي	مساوٍ
١٣٠	٨	حفظ	خفض
١٤٢	٩	٥٠٠٠	٥٠٠
١٤٥	١٤	الغاز من	من الغاز
١٥٥	٢١	التشغل	التشغيل
١٦٠	١٦	يظهرهها	يظهرها
١٧٠	١٠	نصف	النصف
١٧١	١٠	البدثية	البدئية
١٧٢	١٥	الاثتاج	الانتاج
١٧٥	٤	الاشثراكي	الاشتراكي
١٨٧	٢٢	ضادرات	صادرات
١٩٢	٢٠	اقثصادبة	اقتصادية
٢١٤	١٤	العدد	الصدد
٢١٧	٤	استهلاك	الاستهلاك

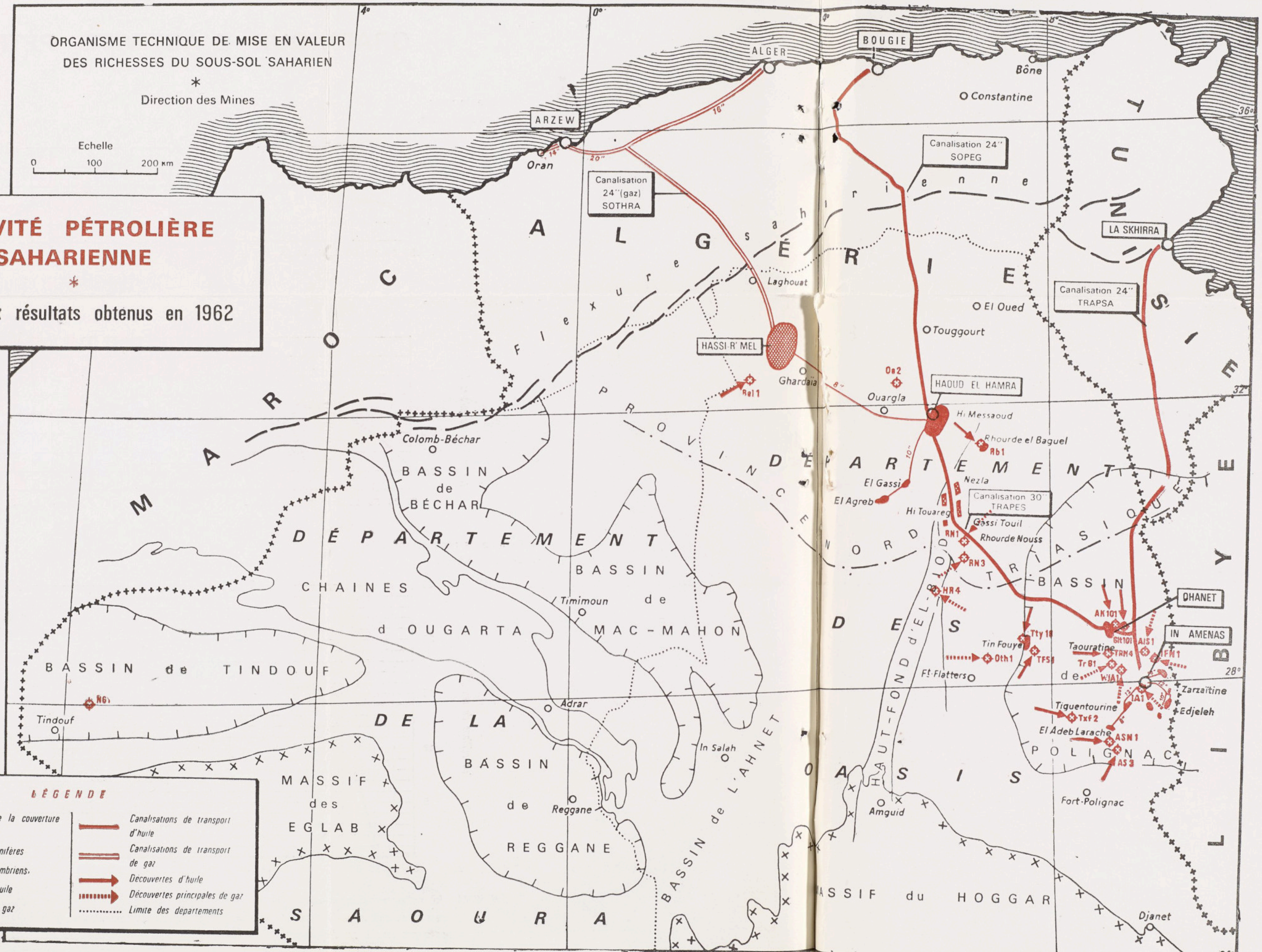
ORGANISME TECHNIQUE DE MISE EN VALEUR
DES RICHESSES DU SOUS-SOL SAHARIEN
*
Direction des Mines
Echelle
0 100 200 km
ACTIVITÉ PÉTROLIÈRE SAHARIENNE
*
Principaux résultats obtenus en 1962
ALGER
BOUGIE
Bône
Constantine
ARZEW
Oran
Canalisation 24"(gaz) SOTHRA
Canalisation 24" SOPEG
Canalisation 24" TRAPSA
Canalisation 30" TRAPES
LA SKHIRRA
HASSI R'MEL
HAOUD EL HAMRA
Laghouat
Ghardaïa
Ouargla
El Oued
Touggourt
Hi Messaoud
Rhourde el Baguel
El Gassi
El Agreb
Nezla
Hi Touareg
Gassi Touil
Rhourde Nouss
OHANET
IN AMENAS
Tin Fouye
Taouratine
Fl Flatters
Zarzaïtine
Edjeleh
Tiguentourine
El Adeb Larache
Fort-Polignac
Amguid
Djanet
Colomb-Béchar
Timimoun
Adrar
In Salah
Reggane
Tindouf
ALGÉRIE
MAROC
TUNISIE
LIBYE
Flexure saharienne
PROVINCE NORD TRIASIQUE
DÉPARTEMENT DES OASIS
DÉPARTEMENT DE LA SAOURA
BASSIN de BÉCHAR
BASSIN de MAC-MAHON
CHAINES d OUGARTA
BASSIN de TINDOUF
MASSIF des EGLAB
BASSIN de REGGANE
BASSIN de L'AHNET
HAUT-FOND d'EL-BIOD
BASSIN de POLIGNAC
MASSIF du HOGGAR
LÉGENDE
Limite sud de la couverture salifère
Bassins carbonifères
Massifs précambriens
Gisements d'huile
Gisements de gaz
Canalisations de transport d'huile
Canalisations de transport de gaz
Découvertes d'huile
Découvertes principales de gaz
Limite des départements

GRAPHIQUE D'ACTIVITÉ PÉTROLIÈRE

Nombre de mois équipes sismiques

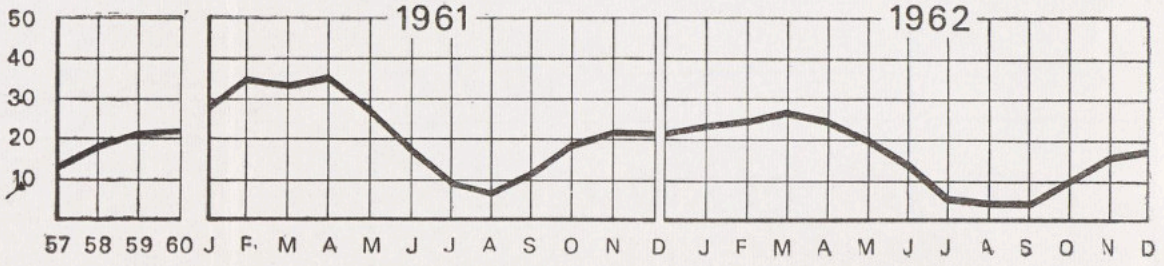

Rythme de forage.
(1)

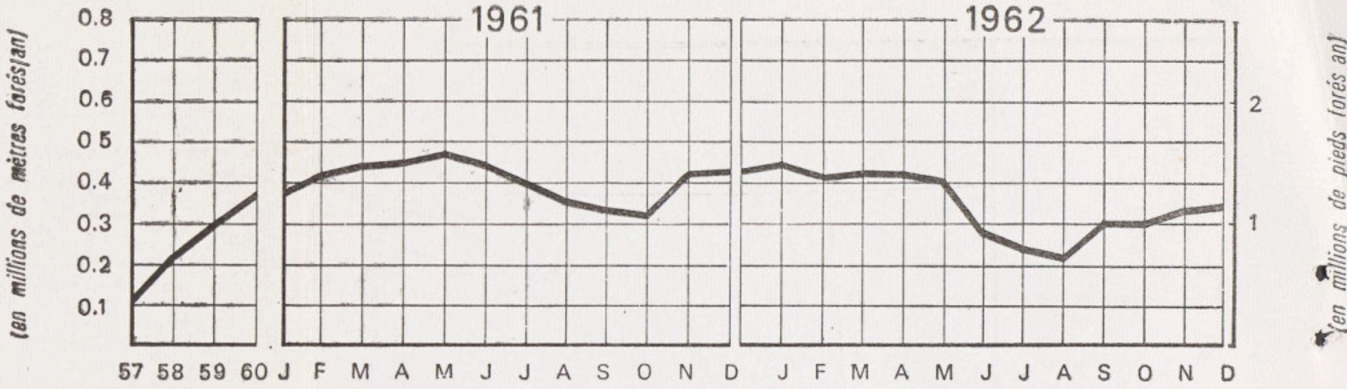

Rythme de production de pétrole brut.
(1)

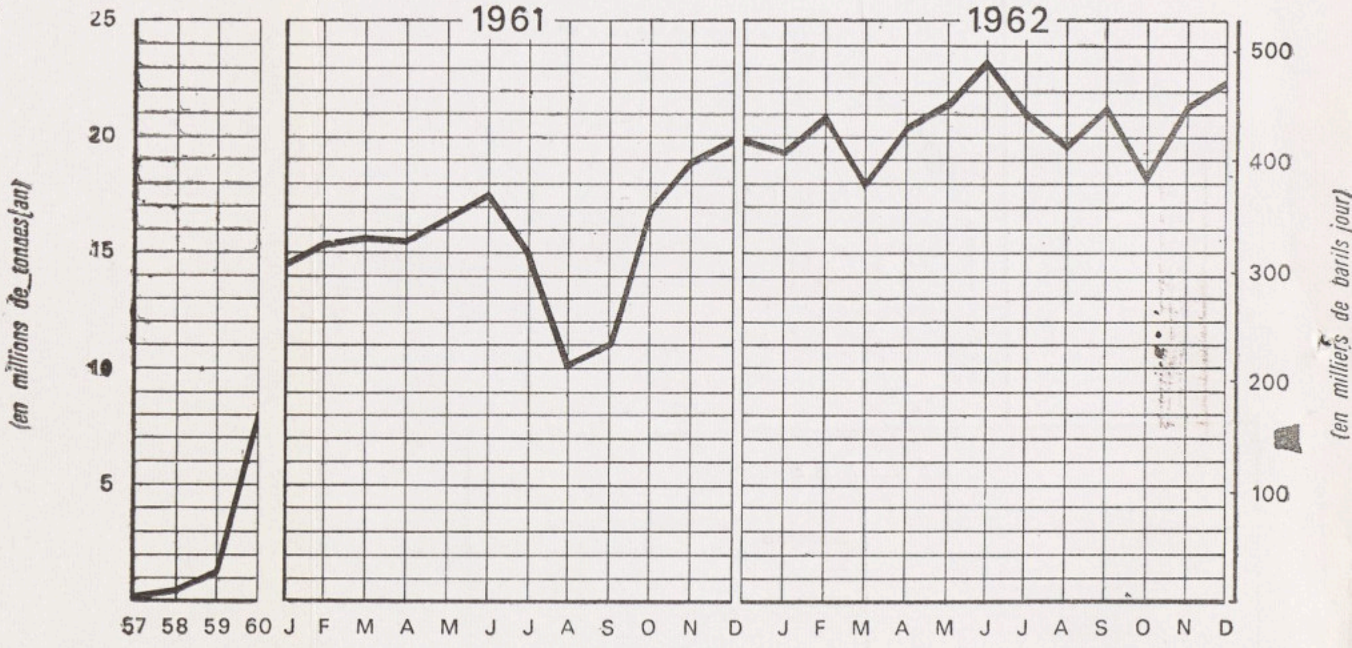

(1) NOTA Par rythme annuel correspondant à un mois donné, il faut entendre le nombre de mètres forés ou le tonnage produit dans ce mois, divisé par le nombre de jours du mois et multiplié par 365. De plus, pour atténuer les variations aléatoires on a pris dans le cas des mètres forés un rendement égal à la moyenne mobile de rendements sur 3 mois.

ملتزم الطبع والنشر
دار المعرفة
شارع الفردوس ـ دمشق

السعر ٢٧٠ ق.س

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library
32101 074498625